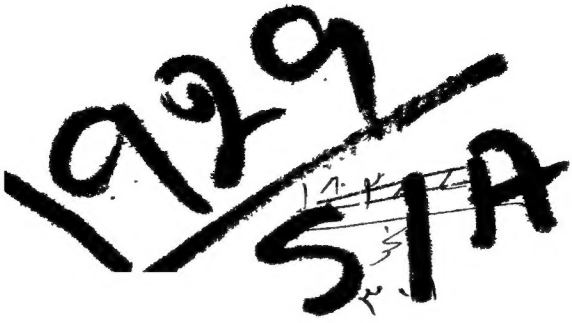
1929
SIA

بالوضع مثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال انه لفظ واحد ونحو مثل الرجل وقائمة

وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا تما خرجه بقيد الافراد ولو لم

يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون

الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة

الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون

بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع

كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي

اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة

لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن

في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من

غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى

في نفسها بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها

بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في مباحث الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل

على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء

الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم

حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقع

عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها

اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة

ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلاثة

القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم

ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام

مثل زيد ابوه قائم وقام ابوه او قائم ابوه او قام ابوه فان الاخبار فيها مع اظهار كما في حكم الكلمة
المفردة اعني قائم لا يدخل فيه ايضا مثل جئتني مهملا وزيد مقلوب يدل مع ان المسند
اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب
زيدا قائما محمود عمرو كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من
كلمتين تستند احديهما الى الاخرى فانه صحيح في ان الكلام هو ضرب زيد فقط والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل صاحب الكتاب هما الى قوله وان الكلام و
الجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بالكلام
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة فيه ما مر في تعريف
الجملة على الجملة المجردة كونها قد تقع اخبارا او وصفا فانها بخلاف الكلام وفي بعض نحو اسئ
الموادا الاستاذ هو الاستاذ المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص
من الجملة وكلا ثانيا في كلا يحصل ذلك على الكلام الاتي ضمن سيقن احدهما مسندا
الاخر مسندا اليه وفي ضمن اسم مسندا اليه فعل مسندا اليه وفي بعض النحو وفي فعلا
قال الكتب لتعلم العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها مركبة
اسم واسم فعل وفعل وحرف وحرفين وثلثة منها مركبة من جنس ومخالفين اسم وفعل واسم وحرف
وحرفين من بين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يتم بدون مسندا اليه مسندا
وهما لا يخلو فان الاقي سيقن في اسم فعل واما الاقسام الاربعة الباقية فهي الحرف
والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود
وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو اذ يذهب بفعل يراد عوده بكلا فلم يكن من تركيب الحرف
والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي نحو ادعوا الاسم هادل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي في نفس هادل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى

عليه الى مرجعه وهو اسقاط الراء المهموسة فهو هذا الكتاب الخير الجيد وفيه
يحتمل ان يرجع الضمير الموصول الذي هي عباراته عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على
طبق ما سبق في قوله الحصر وكينونته المعنوي نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
نبهنا على هذا زاده كلا المعنيين لكن عبارته المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو
ارجاع الضمير الى المعنوي لكنه سبق منها ما يدل على عباراته وكينونته المعنوي نفس الكلمة وهذا
جزم المقدسي هناك برجوعه الى المعنوي مما سبق من التحقيق ظهر انه لا يحتمل حد اسم جمعا ولا
حد حرف منعا بالا مما الا نفلة الاضافة مثل دور فوق وتحت قدام وخلف غير ذلك
لان معانيها مفهومية كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حدها لزومها تفعل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها كالكلمات جرت العادة باستعمالها
مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها مخصوصة كما ان الغرض من وضعها لزم ذكرها فهم
هذه الخصوصيات الا اجمال فهم اصل المعنوي فهي محمولة على معانيها العبرة في حد نفسها لا في
غيرها بين الخلط في حد الاسم لا الحرف فيما كان للفعل او على معنوي نفسه بما عبارة معناه
الشمس على الحد وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل
بقوله غير مقترن بواحد الازمنة الثلثة اذ اي يقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن
اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة لمعنوي بالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فلا يدخل فيه الافعال
الآتي بها اما منفولة عن المصادر الاصلية سواء كانت اسما فيصير بحكم الحدود ويزيد
لتسعل مصدرا او غيره بحكم بها ان لم تستعمل الا زيد على دون نحو
مصدت توفا او عن المصادر الا كانت منها الاصل اصوانا نحو صه وعن الظروف والجار
والمجرور نحو اما مك زيدا وعليك زيدا فلم يبق منها الا ان لا يدل على احد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المسلوخ عن الزمان نحو عسى كاد لان
معناها بحسب اصل الوضع خرج عنه لمضارع ايضا فانه على تقدير اشرابه الحا

وللاستقبال يدل على ما بين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا
في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة
المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليتبين زيادة معرفته فقال ومن خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها
وبمن التبعيضية على ان ما ذكره هنا بعضها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به
ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان
او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو
قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما
ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها وزيدت عليها همزة الوصل لتعذر
الابتداء بالساكن واما الخليل فعنده هي ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على المضمرات واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة هنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر
بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية
ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل بالاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية
فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما لا يختص به الاصل اعني الفعل ويزيد
عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر
الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاصها ماعدا التنوين الترنم به

قال ان ما بين الجر هو المضاف فاني رد بجر الاضافة الرضي قال
لان حرف الجر شبهه سونة والمضاف معنى معناه ولو كان
مقدرا لكان نفس مرزيد ذكره كغلام لم يتعين كون
مضافا اليه مما حاصل له بوساطة الاول فهو المجاز

ووجه عدم اختصاصه تنوين الترنم ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على دخول لا
على مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول والحوق بالاخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشئ مسندا اليه انما اختص هذا المعنى
بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف
وضعه ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون
الشئ مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا يختص بالاسم انما قيدناها بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت
بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا فالاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا
وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب
الذي يشبه المبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اى الاسم الذي
ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد وهؤلاء في قولك يد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المفردة المعدودة نحو الف با تا زيد
عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عنده والمخرج الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب مبني الاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو
الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما يجيئ في بابه ثم اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية
عن المشابهة المذكورة معربة ولهذا النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في

من كونه مرة او سبتة واقسام الكلم من المعرب والمبنى من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لان من

المعرب اصطلاحا انما اعتبر لعلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب فهو

ظاهر من كلام الامام الهمام عبد القاهر واعتبر المصنف مع وجود الصلاحية حصول

استحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في

كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف

عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان

الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة

العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن

النحو فلا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود معرفة المعرب مثلا

ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا مطابقا في كلامهم فمعرفته

متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا

الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف ولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره

فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف بالا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما

عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة

عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب اما بان

يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف وصفة بان يتبدل صفة

بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف

العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر وانما

خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت

زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية

والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف

لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير ولا اختلاف

لفظا كما في قولك جائني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جائني

فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتى تقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع واخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف في اخر المعرب لان العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامل ابتداء لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب حكاما كثيرة لم يذكر هيهنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غايته لا مر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف يختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب بها او وصف بري بتلك الحركة والحرف حين يراد بما الموصول الحركة او الحرف به اي بالعامل والمقتضى لو ابقيت على عمومها اخرجها بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لا نه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وهذا القيد دم حد الاعراب جعا وضعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه كانه اراد هذا المعنى حيث لكن هذا من تمام الحد لا انه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بانه خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد واللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره ليدل الا اختلاف وما به الاختلاف على المعاني اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيداً عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل
النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر
علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً ولا غير منصرف كزيد
ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في احوال الثلث فالاعراب
فيهما بالضمة رفعاً اي حالة الرفع والفتحة نصباً اي حالة النصب والكسرة جراً اي حالة الجر
فنصب قوله رفعاً ونصباً وجراً على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية وصحة
فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة
ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واخره
بعض المكسر فانه يعلم بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجراً فان النصب فيه تابع الجر اجراء للفرع
على وتيرة الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع الجر كما سيجيء ذكره مثل
جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً
فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها
وهنوك وهو الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة هذه الاسماء الاربعة منقوصة واوية وفوك وذو اجوف واوي لامهما اذ
اصلهما فوه وذوو ومال لفظ مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى
الظاهر دون الكناية لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واعراب هذه الاسماء الستة
بالواو رفعاً والالف نصباً والياء جراً لكن لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك موحدة اذ المثنى والمجموع

نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها فاذهب اليه
بعض من ان اعرابه مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث
يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال لا
مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في اسم لكنه
استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب بلا الحركة الاعرابية ولكن
يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي
في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة
ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع
فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون با
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب
حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها
فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث
في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي اي الا
الملفوظ به فيما عداه يعني في ما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب واستثقل ولما ذكر في تفصيل
المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب

فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة
واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين
بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد منها حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف تانيث معرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدل فى عطفها بين الجلية
من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل و
هذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال از المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها
زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدا خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا
يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا عبر عنهما بالالف
والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة ود
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الو
ثم زيادتهما جميعا هذا كما اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى
وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من القول بان كل واحد من الامور
التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى لان العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها
تسعة تقريبى لان الاقوال فى عددها مختلفة فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان و
قال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابرهيم مثال للعجمة و
مساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن
الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة

نفهم مقابلها ان الاكسر هو كلا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم
علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديها افتقاره الى الفاعل والخر بها اشتقاقه من المصدر فمنع صلاة العرب المختص
بالاسم نصبه بالجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا الكل علة فرعية لان
العدل فرع المعدل عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل الرجال والمعرفة كلام
العرب فرع العربية لان اصل كل كلام ان لا يخاطب لسانا خر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف الممدودة اذا كانت فرع مادة يدا عليه وزن الفعل فرع وزن الاسم
لان اصل كل نوع ان لا يكون تحته الوزن المخصص بنوع اخر فاذا وجد فيه الوزن كان فرعا
لوزنه الاصلي بجوزا كي يسمع سواء كان مفردا او غير مفرد وكصرف من جعله اسم
المنصرف بادخال الكسرة التنوين فيه لاجعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف
علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي الخ فيه شيء مر فراجع الى حكمه للمضروع
اي لضروع وزن الشعر او غايته فانه زاد او نقص غير المنصرف الشعر فكيف اما يقع
من منع صرفه انكسار يجره عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلامة ما الاول فكقوله
صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا فكقوله اعد ذكرى نعمان ان ذكرها
هموما ليال ما ذكرت بيوع فانه لو قطع نعمان مع تنوينه يستقيم الوزن ولكن يقع فيه
زحاف يخرجه عن السلامة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحراز عن الزحاف ليس بضروري
كيف تمثل بقوله للضرورة فلنا الاحراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحراز عنه ضروري
عند بعض الشعراء واما الضرورة الواضحة لغاية القافية كما في قوله سلام على عجل وانا
وسيدي حبيب الله العالي بن محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف ورؤف بمن التجى
بكم حمد فانه لو اقال الحامد لا يخلو الوزن ولكنه يخل بالقافية فانحرف الروي في سائر

الابيات لدال المكسورة او للتناسب اى يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه
وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد
الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا ليناسب المنصرف الذى يليه
اعنى اغلالا فهو له سلاسلا واغلالا امثال الجموع غير المنصرف الذى صرف المنصرف
الذى صرف غير المنصرف لمناسبته وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام
العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها
احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلاب واو
وانا عليم وحكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لها اصلا فلا يقال
فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فجعل لزومها للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف
التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت للفرق بين المذكر والمؤنث
فلو عرض اللزوم لها بامر كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى كالعدل مصدر مبنى
للمفعول اى كون الاسم معدولا اخرجه اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية
اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة
المصدر ليست صيغة المشتقات فما اضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها و
ان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة
فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم تحوله فى صيغة اخرى
مغايرة للاولى لا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت
الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها
مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست

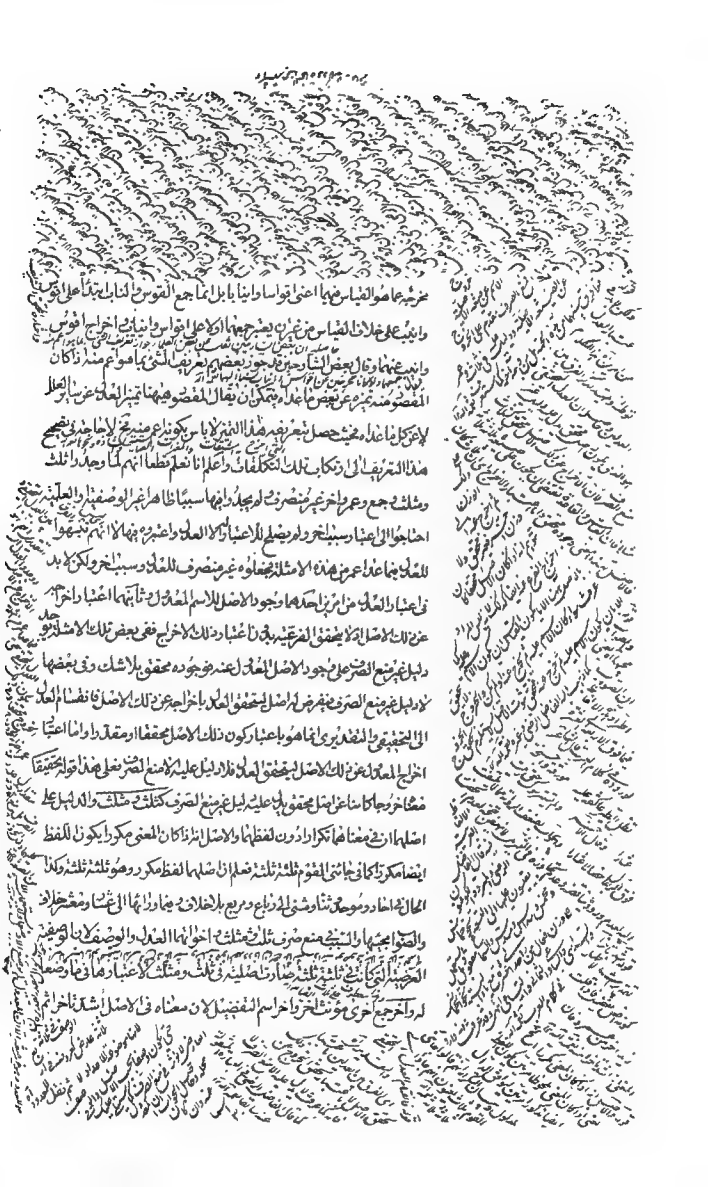

اعتبرنها العدل لحصول سبب لبناء اعتبرنها اعدادها ما جعلوه معربا غير منصرف
ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السبب من منع الصرف العلمية
الثانية بخلاف عتبار العدل فيما هو الحمل على نظائره لا لتحصيل سبب يمنع الصرف
لهذا يقال ذكر بابا نظام صهبا ليس في محله لان الكلام فيما قد فعل لتحصيل
منع الصرف وانما قال ذلك بعض تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد
سيبويه هم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما خوذة مع بعض صفاتها سواء
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذلك فانا اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لم تبنيه معتبة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري مجرى الموصوف الذي هو من مثل العدد وهو
لا الاسماء وعلى هذا معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرضي
في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لا العرضي لم ضيفه فلذلك قال الماصر شرحه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا ينصرف بان يخرج عن
سببية منع الصرف الغلبة في عليه الاسم على الوصف بمعنى الغلبة اختصاصا يعتد به في
بحيث يحتاج في الدلالة عليه قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم
كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في افهامها عند الى قرينة فلذلك المذكور
من شرائط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع في قولهم مررت بنسوة اربع واسقط من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود و

سببت ثم مقام السببين شرط اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي كان اوله مفتوحا وثالثه الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة
اوسطها ساكن فهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما
جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع يمن
على ايامنين ومن صواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ان يكون صيغة
مصونة عن قبول التاء فلا يتغير بهاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف
المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع
فاره وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة
المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا
لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى
الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون
منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر لكونه علما
للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن

يؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف لا اثبتنا لان الاعلام المشتملة على الا
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل
العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو نظر فيها التغير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا الحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك
احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم للبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما النسبة اضافية او اسنادية
او غيرهما الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من
الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول
تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين مع تعينهما
للمزيد عليه او مشابهتهما الفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في
اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات فلوحظ
معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع
التاء فيحصل تشبيههما بالفي التانيث كعمران وان كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان
الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليتحقق
مشابهتهما الفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مونثه عريانة

وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فينتفي مشابهتهما لالفي
التأنيث على حالها ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن انه منصرف او
غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى
مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه
لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لانه في هذا اذا كان ندمان بمعنى
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في
سببيته منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى
انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من
التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر اسم ماء وعثر لموضع وخضم
لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف هو العندم وشلم علما
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى
منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او
اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل
زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غيره بل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان
الفعل لو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي يمنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع
اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجي التاء في

أسودة للجمع لا لتثنية لجمع ولا عبارة الوصف لأصلي الذي جلد يمنع من الصرف بل العبا
العلمية الاسمية العارضة ومن ثم أي من أجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع أخر
عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف جعل لقبول التاء
بحيث يجعل للتاء أثر في الجزء على العمل والمعبر عنه بقوله مؤثرة أي كل اسم غير منصرف
يكون فيه علة مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة ومع شرطها السبب الآخر وانما
بذلك عما جامع الفعل المناسبة وضعفه فشمل المجموع فان كلا واحد منها كاف في منع
الصرف لا مأثر فيه للعلية فزاد نكرتان بأن العلم بزيادة المتعين زيدا ويحصل عباراته عن الوصف المشهر صاحبه
كقولهم كل فرعون موسى أي كل رجل يحل محل موسى ثابتين أي ظهر جامعين بين سببا
منع الصرف وشرطها فيما سيبين منها أي العلمية لا بجامع مؤثرة الا ما أي السبب
هي أي العلمية شرط فيه ذلك في الثاني لئلا يفقد أحدهما ومعنى الجمع والتركيب لا
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الأسباب الأربعة شرطها بالعلمية العلل
ووزن الفعل استثنائيا مما يتجه من الاستغناء الأول أي لا بجامع مؤثرة غير فإن هي شرط
الا العلل ووزن الفعل فان العلمية بجامعها مؤثرة كافية وحدها لبشرطها العلمية
كما ذكر آخرها أي العلل ووزن الفعل متضادان لان الأسماء المعدلة تأتي
على وزان مخصوص ليس شيء منها من وزان الفعل المعبر به في منع الصرف فلا يكون
أي يوجد شيء من الأمر الذي يرجع مجموع هذين السببين بل أحدهما فقط الا أحدهما
فقط لا بعينها فاذكر الغير المنصرف الذي أحد سببيه العلمية بقيد السببي لوجود
فيه سبب مع شرطه وسببيته هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة لا بقيد
أحد السببين الذي هو العلمية بل أيها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من وصف
سببيته فلا يجوز فيه سبب من خمسة هو سببا واحد منها هي ليشترط
فيه من العلل ووزن الفعل هذا وقد جعل على قوله وهما مقتضيا ان أن أصله

وبياض ففيهما شبهة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لا ضافة ذلك الشبه بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
هو وزن الفعل والالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار
الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في سوداء ثم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية الاصلية والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبر
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نفس
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد ان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه
شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن جميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي ينصرف ويجر بالكسر اي بصورة الكسر
لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول بكسره
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم صرفه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم عليه من اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى الاصل الذي هو الصرف ودخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين

وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط

التنوين دون تابعه لانه هو الكسر فعاد الكسر في حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف وضم

من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا

معا او زالت احديهما كان منصرفا وبنا ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت

العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما

وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرفت

بالتصغير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات

للذكور من الخيل والبغال وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الذي

عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم

الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى

الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع

بما عدا الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجي

فمنه اي فمن المرفوع وهو ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات

عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا

وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم

بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه

لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم

اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر

التوابع بعدها وشبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول اسم الفاعل

والصفة المشبهة والمصدر واسم المفعول واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم
اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واخر عنه نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما
اسند اليه الفعل لان لا اسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت
قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلنا ليس المراد وجوب تقديم
نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اى اسنادا واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اى بالفاعل وطريق قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد
عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام
زيد وهذا مثال لما اسند اليه الفعل وضرب ابوه فى زيد قائم ابوه وهذا مثال لما اسند
اليه شبه الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع
ان يلى المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ من معمولاته لانه كالجزء من الفعل
لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اسكان اللام فى ضربت لئلا تتوالى اربع حركات فيما
هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل
لفظا وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة
فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما
فى ذلك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بانه من ضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير
يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء واذا انتفى

الإعراب الدال عليه في الفاعل ومفعوليه المفعول بالوضع لفظا فيهما أي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا في ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة أيضا والقرينة
أي الأمر الدال عليهما لا بالوضع إذ لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه فلا
يرد أن ذكر الإعراب مستغن عنه إذ القرينة شاملة له وهي إما لفظية نحو ضرب موسى حبلى
أو معنوية نحو أكل الكمثرى يحيى أو كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا أو مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت أو وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد إلا بشرط توسطها بينهما في
صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد إلا عمرا أو بعد معناها نحو إنما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور أما في
صورة انتفاء الإعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس وأما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال وأما في صورة وقوع المفعول بعد إلا أو
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فإن المفهوم من
قوله ما ضرب زيد إلا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا إلا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب معنى الحصر المطلوب وإنما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لأنه لو تقدم المفعول على الفاعل مع إلا نحو
ما ضرب إلا عمرا زيد فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو إذ الحصر إنما هو فيما يلي إلا
فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكنه استضعفه بعضهم لأنه من قبيل قصر الصفة
على شيء قبل تمامها وإنما قلنا الظاهر أن معناه كذا لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحد
إلا عمرا زيد بتقييد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو أيضا خلاف المقصود وأما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى إلا فلأن الحصر ههنا في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا إذا اتصل به أي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه أو وقع

طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون
اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونا
متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو مجموع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه لا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء و
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه
اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور
على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا و
ضربني واكرمت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول
اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه للاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان
اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار لاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
للزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته

مفعوله واضمر المفعول الاول في حسبهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه
لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول لو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه
لا يتصور تنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسنادا لا على اتصافه بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب
قليل من المال حيث قال لو اعمل الثاني للزم تنازع ولو اطلب قليلا من المال فالمنع فاقد قليل من المال
فانه على الاول في مقتضى الفاعلية الثانية نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو فصيح شعراء
العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب
المص عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي
من باب التنازع لفساد المعنى على تقديره توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي
لكل منهما وذلك لان لفظ لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على
احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر عنه وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني لو اني اسعى لادنى معيشة لا
يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل
المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول
حذف فاعله اي علم ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول ليدل على كونه فاعلا لفعل متعلق
به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه شرطه اي شرط
مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذ كان عامله فعلا ان تغير

صيغة الفعل الذي للماضي المجهول ويفعل للمضارع المجهول فيقال مثلا
افعل واستفعل ويفعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع
موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه لم يكن بشيء لان ما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين ما جلا فان تجنيس هو في ان احد الاسنادين هو اسناد
النظام والمفعول الثالث من مفاعيل باب علمت حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان يضحى مشعرا بالعلية فلو اسند اليه الفعل
فات النصب لاشعاره بخلافها اذ الكان مع اللام نحو ضرب التأديب المفعول معه
كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت انك تعلم انها لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول
معه فلانه لا يجيء الا مشربا معنى مع الواو التي اصلها العطف فهي دليل الانضمام
والفاعل كالجزء والا بد دون الواو فانه لم يعرج كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له
اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليها فان الضرب
مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل
فانها ليست بهذه الصفة فقولك ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل وقوم المجتمعون
زمان قيام لا يتصور فكان ضربا شديدا مفعول المطلق النوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على المصدة لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مختص لا فائدة
فيه لان الا لة الفعل عليه في رجاء وجرد وشبهه بالمفاعيل يتم مقام الفاعل مثلها
في تعين ذلك ان لم يكن في الكلام مفعول به فالجميع يجيء ما شاء المفعول
به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من المتعطيين الى المفعول المتعدد
الى مفعولين ثانيهما غير الاول وذلك ان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى

الفاعل عليه بالنسبة الى الثاني لانه غالط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا

وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا

ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة

المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما

واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا

خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به

عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكان ينبغي ان يراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في

المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ

الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب

ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام

ونحوه كهل وما ومن عند سيبويه لجواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش

يرى ذلك حسنا ويدل عليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فنحن مبتدأ وخير فاعله ولو

جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي وهو عند الجمهور

ضعيف يحمل على انه لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل

لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان

اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل اقائم

قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي

واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اي الصفة الواقعة

بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو اقائم زيد احترز به

عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه حينئذ خبر ليس الا

جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ

والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقائمان الزيدان يتعين ان يكون الزيدان

موضعه فكأنما قال اى شر لا خير فالمعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيهما فكل واحد منهما تخصص
بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدأ وفى الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه ما
وقعت فى حيز النفى فادت عموم الافراد وشمولها فحصل تخصص فانه لا تعدد فى جميع الافراد
بل هو امر واحد كذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل
قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما استند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم
عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
اعلم ان المهر للكلب النباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان بمجئ حبيب مثلا وقد
يكون شرا كما اذا كان بمجئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به فيكون شرا الاخير
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير يعنى ما شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب فى هذا مثل يضرب لرجل قوى اذا كره
العجز فى حادثة ومثل قولك فى الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم
ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى عليك فهذا هو
المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم ملاك صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكر
من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى
هذا يجوز نحو كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز نحو رجل قائم لعدمها وهذا القول
اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
داخلة فيه اراد ان يشير الى ان الخبر ايضا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واما

كان المجرور جملة مستقلة بنفسها لا تفتقر الى ارتباط بغيرها فلا بد في المجرور الواقع خبرا
عن المبتدأ من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين واما عام كما
في هم الرجال بيد وضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون المجرور نفس المبتدأ
في نحو فلان فلان صاحة قد يجعل العايد اذا كان ضمير العام قرينة نحو البر الكر يتوزن بها
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه منوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يستعير هما
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان ومكان وجارا ومجرورا فانه كثيرا ما يكون العايد
هو الضمير المرتفع على الخبر الواقع ظرفا مقدما الى قوله بجعل متعلق الفعل بيانا ما قدر
فيه لفعل يصير جملة تعليقا بخلاف ما اذا قدر اسم الفاعل كما هو مذهب الاكثرين
فانه يصير مفردا وجب كون الظرف كالبدل منه من متعلق عام فيه والاصل في العامل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل الاولى وجب جعله اما من خبر او الاصل في الخبر هو الجملة واذا تم الاصل في
المبتدأ التقديم وجاز ثانيه وانما ذكر انه قد يجب تقديمه وذكر ما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ
مثلا على ما ارتضاه الكلام اي على معتبر وجب تصدير الكلام كالاستفهام فانه يجب
تقديمه حفظا للصدارة ومثل لمثل بقوله فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو
الاستفهام وفحواه هذا ابوك ام ذاك وابوك اخبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة
الى ان بوك مبتدأ لكونه معرفة ومخبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى
الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
اصل التقصير لا وقعده حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا
مثل افضل منك فاضل ومتى دفعا الاشتباه او كانا نكرتين وجب تقديم المبتدأ الخبرا
فعلا كان في نحو ان يقم زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام
ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم اي تقديم اي تقديم المبتدأ على
وهذا الصواب في الصور الاول فانه ذكر انما في صورة الاخيرة فلذلك لا يلبس المبتدأ بالفاعل

اذا كان الفعل مفردا مثل زيد ذهب ابوه وقائم ابوه او مثل قام زيد لبقي هذا المبتدأ بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما
الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ
بالبدل او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية
الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء
كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى يجب له صدر الكلام
كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر
مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد
اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر
بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ
نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته مع
معها بتقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ
راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها
زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان
المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل
عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور التي ذكرناها
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير

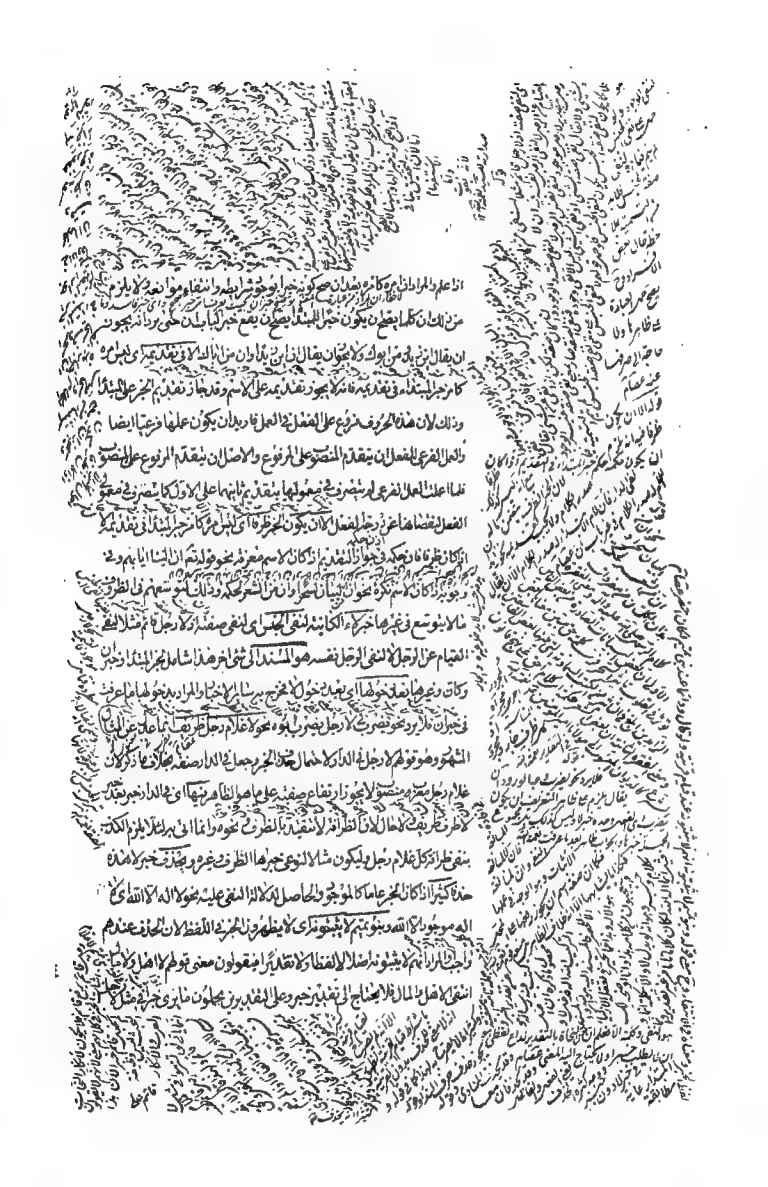

قائم على الصفة والخبر اسم ماكان والمشهور بالبدل من معنى النفي الدخول على المبتدا

والخبر وهذا يعلان عليها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا وكل مسند اليه بعد

وتعولما خرج به غير اسم ماولا وما عرض من معنى الدخول لا برد ابوه في ممازيدا بوه قائم

مثل مازيد قائما ولا رجل افضل منك والما اتى بالنكرة بعد الا لان الا انما تقال في النكرة

بخلاف ما فانه يجوز في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يشتون لها العمل

ويقولون لا اسم لها ولا خبر يعني خوله امرفوعان بالابتداء كما كانا جزاء خوله على الغفر

اهل الحجاز ورد القرآن نحوما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل

تفقها شابهة لا بليس ان ليس في الحال بزيادة التركان ذلك فانه ليس في النفي ط بخلاف ما فانها تنفي

النفي الحال فيقتصر على الاخبر دون الباقي نحو قولهم مصر عني ما فانا قائل قبيح لم يراح

اكوه يراح ولا يجوز ان يكون لنفي الحدث لانه اذا كان لنفي الحدث لا يجوز ظهورها بعد ها الزائدة

ما لم تكرر كما تكرر ان ايضا علم ان المراد بالمسند المسند اليه هذا التعريف ما يكون

مسندا اليه اصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا يتقض التوابع

لما ذكر من انها مرفوعات شريع في المنصوبات وقد مها على المجرورات الكثرتها وتخفف النصب فقال

المنصوبات وهو اسم دل على عام المفعولية بقيد بين به مرجع ما ذكر في المرفوعات المراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة واليا

والياء ضوابط بها ومستثنا وبالك وسلمني مسلمين فتحة اي من المنصوب وما اشتمل

على علم المفعولية المفعول المطلق بتي به لخط الان صيغة المفعول عليه مزيد فيه

بالتاء او في وهو اوالام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه بصيغ الان او صيغة المفعول

عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فالمفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول

المطلق اسم مأخوذ اما على تعدد او المراد بفعل الفاعل اياه وما سيجيء صحيح اشتماله ايا ان

يكون مؤثرا فيه وجودا اياه فلا يرد عليه مثل مات زيد موتا وجد حياة وشرفا واما ذلك

الاسم الخ اذا فعل الفاعل اصولي لجنس المفعول المطلق من اسم اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها

مذكور يصف الفعل سواء من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعد نحو
ضربت ضربا او حكما كما اذا كان معلوما نحو نصرت الرقاب اذا علمت معنى الفعل نحو ضاربا
ويخرج بذكر المصدر الذي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو التصريف فيما علق به
ثانيه للفعل ليدل المراد بذلك الفعل كان يتعلق ذلك الاسم فان معنى ذلك الاسم جزء معنا
بل المراد ان معنى الفعل شامل عليه شمال الكل على الجزء فخرج به مثل ناد يا في قولك غير
ناد يا فانه وان كان مما تعلق به فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل ولذلك لا يخرج
بمثل كرهت في نحو كرهت كذا لصوفان للكراهة اعتباران احدهما كونها حالة تعرض
المذكور وثانيهما كونها فعلا يسند اليه الاشك ان معنى الفعل مشتمل عليها حاكونها
بحيث قع عليها فاعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل الاعتبار الاول كما في قولك كرهت ضربا
كراهة مفهوم مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت ضربا اهتم
نهو مفعوله به لا مفعول مطلق واذا لم يكن ذلك الفعل شاملا عليه هذا الاعتبار بل هو واقع
عليه نوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار نحو انظروا الى ما في السموات
وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع
ان دل على مصدر انواعه والعدد ان دل على عدد مثل جلست جلوسا لتاكيد جلست
بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لانه دال على الماهية المغايرة على الابهام على العدد فالتثنية والجمع يستلزمان تعدد
فلا يقال جلست جلوسين ولا جلوسات الا اذا قصد بهما النوع او العدد بخلاف نحو
اي الذي فيها للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها
وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ فعله اي بغير الفظ فعلا ما بمعناه مثل
قعدت جلوسا واما بحسب البارئ نحو انبتكم من الارض نباتا احسنكم وسبحه تسبيحا بقعد دلالة عامل
من لفظه كقولك توضأت وضوء ربك وجلست جلوسا وانبتكم الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفر خيرا مقدم اي قدمت

الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون
جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه
المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله
فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي ومن تلك
المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز
به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من
افعال الجوارح واحترز عن نحو لزيد هدى هدى الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة واحترز به عن نحو صوته صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت
صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق هو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من
تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع المفعول المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه
الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا
وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما
يؤكد نفسه لانه لا امر يغايره ولو بالاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع

مضمون

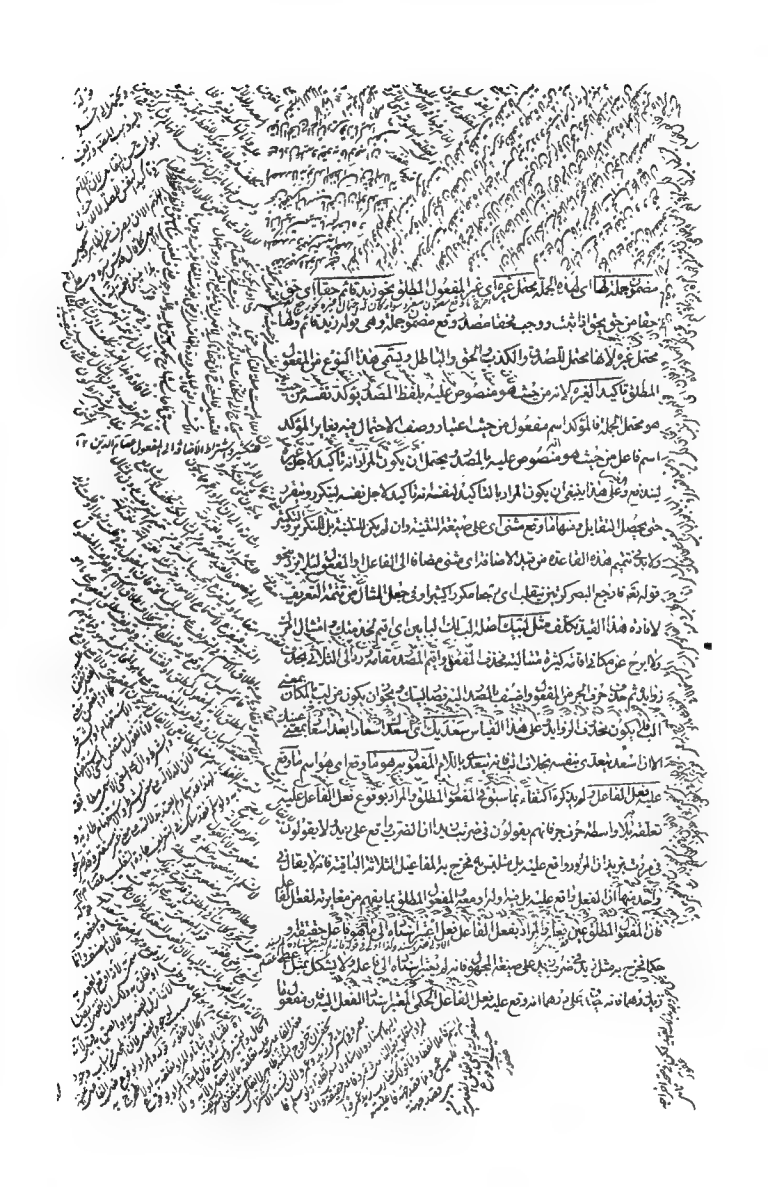

يعنى رفع بها المنادى المقصود من هذا
التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة
وهو ان ضمير يرفع راجع الى المنادى
مع ان المنادى لا يكون مرفوعا فيها
لان الرفع من القاب المعربات و
اجاب عنه باحد ثلاثة وجوه الاول التقدير
على حاله لكن المراد رفعه قبل النداء
منادى قبل هذه الحالة مجاز باعتبار الاول
الثانى ان يكون المعتبر مسند الى الجار والمجرور والضمير
فيه والتقدير و يبنى المنادى على ما يقع بالرفع من حركة او
حرف او يكون الضمير راجعا الى الاسم والتقدير و يبنى
المنادى

حذف المنادى كما فعله صاحب المفصل تبعا للظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى
بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واخرج به نحو
ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون ذلك الطلب
لفظيه نحو يا زيدا ويقدر به ان يكون ذلك الطلب مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين وللمنادى في المنادى الملفوظ مثل يا زيد المقدر مثل الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على في بعض كلامه
ان يا واخواتها اسماء افعال وعلى هذين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف على المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى
الجملة فعند سيبويه كلاهما في الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وان عند المبرد حرف النداء
قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والآخر
ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى يقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة
الى النصب لطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها على ما يرفع به اى على الضم
او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور
اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا
اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل
النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
كالكاف الحرفية لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد
و يا رجل مثالان لما هو مبنى على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء و

او تقديرًا ان كان معربًا بدخول حرف النداء لان علة النصب هي المفعولية متحققة فيه

وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردًا بان يكون مضافًا

او شبه مضاف واما ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردًا ولا معرفة

فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافًا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون

مفردًا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعًا جبلًا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردًا ولكن

لا يكون معرفة مثل يا رجلًا مقولًا لغير معين اي لرجل غير معين فهذا نوع نصب رجلًا

لا يقيد له لانه منصوب لا يحتمل المعين القسم الرابع وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفة

مثل يا حسنًا وجهه ظريفًا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالًا اذ حيث تحقق انتفاء كل من

القيدين بمثال يتحقق انتفاؤهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال

الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير

معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المتبوع ايضًا

فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكمًا

وانما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع المنادى المعرب تتبعه لفظه فقط وقيدنا المبني

على ما يرفع به لان توابع المنادى المبني على غير ذلك لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدان وعمرو ولا عمرو لا

المتبوع مبني على الفتح وتقييد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكمًا

كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون

مفردة حقيقة بان لا يكون مضافًا معنويًا ولا لفظيًا ولا شبه مضاف او حكمًا بان يكون مضافًا

لفظيًا او شبهها بالمضاف لانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها

المضاف بالاضافة اللفظية المشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو

يا زيد الحسن الوجه الحسن الوجه يا زيد الحسن وجهه الحسن وجهه لما لم يجر الحكم الآتي في التوابع

كلها بل في بعضها ثم لم يجر فيما هو جامد فقط بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجارية هذا

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي التاكيد المعنوي لان

لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير
ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا
عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل واحد منهما مطلقا في
هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا
على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني
على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن
وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون
ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة
بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه
الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة لاصلية لكونه مفعولا به
واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع
هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع التي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين معا
والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب
كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه المقصود بالنداء وهذا بمنزلة

المستثنى

المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى لهذا لم يذكر هناك ما يخرج
صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي ولا تلزموا رفع
توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف يا ايها الرجل ذو المال
لانها توابع منادى معرب فجواز الوجهين مما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا
بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون
اللام عوضا عن المحذوف ثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله اله فحذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة اذ لا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع اخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمة في مثلهما لكن ليست عوضا عن محذوف اما الناس وان كانت اللام
فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة
الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في
قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان اللام فيها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شاذ وذلك اي جواز الامرين في مثل يا تيم تيم عدي
اي في تركيب تكرر فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد
معرفة كما هو الظاهر واما النصب على انه مضاف الى عدي المذكور ويتم الثاني تاكيد لفظي
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف نظير
المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاول
بانه بالضم تيم عدي تفتح اتباعا للمضاف الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف في تمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لتيم

ويا ابن خال الا بالنظر الا بزيادة ها بهم تقولون يا بفتح الميم على الوجوه الاربعة
مثل يا بعلا على ما قالوا يا ابن امي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن امه ويا ابن عما بابدال الياء الفا او بزيادة وجاز حذفها في
المضاف لياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف لما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه
فقال ترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعر تدعو اليه
ضرورة وان دعت اليه ضرورة بالطريق الاولى هو اي غير المنادى واقع اي جائز من غير
ضرورة الى ضرورة شعر تدعو اليه ضرورة لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى مختص
في آخره اي آخر المنادى بتخفيفا اي لاجل التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية لذلك الحذف
المستلزم للتخفيف بل هذا يكون ذلك المعنى مخصوصا بترخيم المنادى
ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمل عام على تعم فيشمل الترخيم مطلقا بالاولى
الضمير المرفوع الى الترخيم المطلوب والضمير المجرور في قوله في آخره راجع الى الاسم
شرطا اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول وشرط الترخيم اذا كان واقعا
في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
ضعيفة وحكم عليه بحكم شبيه بالمضاف نظرا الى ان لا يمكن الحذف في الاول لانه
ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني ولا من الاخير اخر اجزاء نظرا
الى اللفظ فاضيع الترخيم فيها بالكلية وان لا يكون مستغاثا لان الحذف ورد لاجل
ظهور اثر المنادى فيترتب على النصب الباقي فلم يرد عليه الترخيم الذي من خصائص المنادى
ولا مضموما بزيادة الالف لان زيادته نشأ في الحذف ولم يذكر المصنف المندوب
لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكاينه من تصرف
الناسخ غير مع ان وجوب شركاطه عنده حول في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب في
زيادة الالف في اخر المندوب اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم بتخفيف

عدما مايقع على عمد كالبيت الذي يبنى عليه المنادى المتفع عليه وجودا مايقع على
وجوده عند قصد المتفع عليه عدما كالمصيد الحمر والوبل الاخضر المنادى المفقد
الميت فالحد شامل للصحيح المندوب مثل يازيداه وذا اعلم ومثل يا ويلاه ويا حسراه و
يا مصيبتاه ويا خيبتاه المندوب ايضا ازيد غير المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فاقه
مشترك بينهما وحكمه حكم المندوب في الاعراب لبناء حكم المنادى ومثل حكم المنادى
يعني اذا وقع المندوب على صورة تسع من اقسام المنادى فحكمه الاعراب المشابه حكمه لذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة مضموما واذا كان مضافا اومشبها به نصب لا
يلزم من ذلك جواز وقوعه على صور جميع اقسام المنادى لورود النص بوقوع نكرة لانه لا يعد
الا المعرفة وحاز ذلك بارادة الالف اخره ونحو اخر المندوب على الصحيح المطلوب المندوب
فان خفف الكبرى الشاعر الف للفظ عند بارادة الالف يعود عند الى حرفين بحال
تحريك اخر المندوب بحركة ما قبل ضمة او ضمة اذا وقف عند بغلام عند غلامه فلان غلاميكه
غلاميكاه لا لباسه بغلام محاطب فاذا وقف عند بغلام غلامه فلان غلاميكه
واغلاميكموه اذا لم يصلها الضمير غلاميكاه لا لباسه بغلام مخاطبين اثنين
وحاز ذلك الهاء والحاقها بهذه المدات في حال الوقف فيها كما يجب من المندوب
المتفع عليه عدما الا بالاسم المعرف كذي واشباهه المندوب به ليعد النادب بغير صفة
عند بغلامه والمتفع عليه فلا يقال وارجلاه وانما اشترط هذا اللفظ عند بخاص تقل
الذهن اليه يعرف به ليعد النادب بالمندبة عليه ما منع الحاق الالف بصفة المنادى
بل يجب ان يلحق الموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة اذ كان نصا بين
المضاف المضاف اليه كما نحو جئني بغلام المضاف هو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجئ
بها بعد تمام الموصوف المخصص او الموضح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه
ولم يجز مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة
فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انفصل من الاتصال بين المضاف

والمضاف اليه

اليه والمضاف اليه لا انه تم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد

لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكى عن يونس انه

ضاع لرجل دعان فقال فاجمعني لساميتناه والجبهة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف

حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء

تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم

فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم

الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد

الصوت والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء

العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال

الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف

لفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام

نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان يوصف هذا

بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا او الموصولات نحو

من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ

حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل

مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق

قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء

من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف

حرف النداء وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا

اطرق كرى ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر

منك قد اصطيدت وحملت الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة

جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا

يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا
ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي
حذف ناصب المفعول به فيها سماعا اي مفعول به اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد اضافها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط
هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر
والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به
عن نحو زيد ابوك وكلاهما بدل من ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق
ذلك الاسم ومتعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير
ذلك الاسم او متعلقه معرضا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال الا بسبب آخر بحيث لو
سلط بمجرد دفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي الفعل او شبهه
بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اي لنصب هذا الاسم
الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت بقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان
المانع من عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره لان عمل معنى الابتداء فيه رفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت
اياه وهو صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه الثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف الثالثة اشتغاله بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق لا يتصور الا بتقدير
تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها للمشتغل

بالنصب بإضمار الثلثة وواحد المشغل المعلق والاخر مفرغ فرتبتها ح فاخبر مثال
المشغل بالمعلق كالا يخفى وجمعه نحو زيدا اخترته مثال الفعل المشغل بالضمير مع
تقدير شليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشغل بالضمير مع تقدير شليط
ما يناسبه بالمجاز فان مررت يعد بلغ بنفسه بالباء مجازا نحو لجاوزت وزيدا ضربت
غلامه مثال الفعل المشغل بالمعلق وزيدا احببت علمه مثال الفعل المشغل بالضمير
مع تقدير شليط ما يناسبه بالمجاز ايضا نحو احببت اشتهي على الاشتهاء يلزم ملابسة المحبوب عليه
ويضبط بيد وهذه الامثلة بفعل مضمر بقدر ما يصح اي ضربت بعض الفعل
الناصب لزيد اخترته ضربت لمعاد فان الاصل فيه ضربت زيدا اخترته اضمر
ضربت بدل لوجوب مضمرا عن ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفتقر
بما يراد مرادفه عن مررت به واحببت فانه مفتقر بما يستلزم مرادفه عن ضربت غلامه فان
ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولا بعكس فانه مفتقر بما يستلزم مرادفه عن حببت علمه
ثمان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شرطية التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع
او النصب يستوي فيهما الامران والى هذا اشار المصنف بقوله فان صح فعلان ويختار
في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي يكونه مبتدأ بان يجرده عن العوامل اللفظية
فيصح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة ترجح خلافه الرفع يعني النصب
لان قرينتي المختار بهما متساويان لان وجود ما الصالحا للضمير قرينة مصححة للنصب فحق
لو رجح النصب بقرينة اخرى يرجح الرفع بالاضافة عن المجموع نحو زيدا ضربته لعمرو وجود
القرينة المرجحة فرع ثبوتها ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة
للنصب كما الدال على ذلك الاسم مع غير الطلبي وشرطان لا يكون الفعل المشغل عنه طلبيا
كالامر والنهي والدعائي نحو ليقم القوم واما زيدا كرمته فالكرمة للعطف على المعللة قرينة للنصب
وكذا اما قرينة للرفع وهي اقوى لكونها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاعم على المعللة
فانه كثيرا الوقوع في الاسم مع انها انما تدل بالسلازم عن المجموع ايضا وانما قال مع غير الطلب

احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل و مثل اما مع غير الطلب اذا الواقع
على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه
عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما
وقع في بحث الظروف من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية
غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب
عطف الجملة التي هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا
لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة
اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته
ولا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان
استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظا الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازات في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما
قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
وزيدا لا تضربه انما اختير في هذه المواضع اي فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا
الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها
الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر
اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحا

على

على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد التأمل انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب ولا
مناسبه على ان ذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب او يلابسه الذهاب او اذهب زيدا
به او اذهب حد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه
ولا اتحاد فيما ذكرتم فعلى هذا واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب
بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون
مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في
صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم
ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف الظاهر فات المعنى المقصود اذ المعنى المقصود ان كل شيء هو
مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل
شيء كائن في صحائف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فتقديره كل شيء هو
مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد يشتبه بعد الاسم المذكور
اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فظاهر ان
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع
ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتمحلوا
لاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى تمحلهم
لاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط

بمعنى الشرط عند البعض لكون لا لغو للام في لزائده والزائد مثل موصولا ففيه معنى الشرط
واسم للقاعدة الذي هو صلته كالشرط فجزم المبتدأ كالجزاء والداخلة عليه مربوط بالشرط
لذلك لا تدخل على سبب الجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في جزء بها قبلها فامتنع تسليط الفعل
المذكور بعده على ما قبله فتعين بهذا الرفع ولا يجعلان من عند سيبويه الزائدة
فيبقى محذوف المبتدأ الذي عطف عليه الخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
بعد قوله جملة جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي لتسبب
زناها فاجلدوا وقيل زائدة اي المقتضي لجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط
فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع ولا اي وان لم يكن للفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاسم
جملة ايضا فيجوز ان يكون الخبر لحذف الضابطة فلا خارج بها النصب خيار النصب
بالحمل على اما في القراءة على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاسم جملة
لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب فيها نصب المفعول به اذا كان المحذوف
وجوبا فعل لفعل به لفظ اوقع على ذكره وصوفي اللفظ تحويف شيء عن شيء
وتجعله ضربا من اصطلاح الخواص مفعولا اي اسم على به النصب المفعول به بقدر اتق
تحذيرا اي وجد ذلك المعمول محذورا ويكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا ويكون مفعولا
لاجله اي ما لفظ ذلك المعمول وذكر المحذور منه مكررا على سبيل التوكيد المعنوي
على حذف اذكر المقدر فان قلت فعل هذا لا بد من ضمير المعطوف كما في المعطوف
عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اتقانا لزلل الكلام او
مفعول بفعل مقدر اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذور منه موضع الضمير ليعاد الى
المفعول اشعارا بانه محذور نفسه كما حذرا مثل اياك والاسد واياك وان تحذف فتصير
مثل الاسد الاسد فتوقع المحذور منه ما بعد نفسك من الاسد الاسد من نفسك
وبعد نفسك عن محذور الاسد موضوعين بعضا بعد بعض الا تبعد عن نفسك والتقدير
المحذور منه هو الاسد المحذور فان المراد من بعد الاسد والبعد من نفسك محذور لها

فهما

منها الاضمار وهما نوعان الطريق الطريق وشال الشاذ نوعين على انواع الطريق الطريق

ولا يخفى عليك ان تقدير الواو في اول النوع غير صحيح كما لا يخفى ثم لا أمل الا

ينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ضع وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى

على الالقاء على الطريق لا على بعده فتأمل اللهم ان يقال بتقدير بعد انوا ونحوها

مثل بعد ضع جميع انواع النوع الاول وفي بعض انواع النوع الثاني مثل بفضل نفسك فان

المعنى على الحث بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل الفوه بعضها كالمثال

المذكور قبل لفظ الاستحذار اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا

وليس كذلك فانه اظهر واجب بانه نائب للمحذر به والنوائب خارجة عن الحد وبدليل

ذكرها فيما بعد وتقول في النوع الاول اياك اياك من الاسد كما كنت تقول اياك

والاسد ومن تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير

اياك ان تحذف بتقدير ومن اياك من ان تحذف لان حذف الجر عن ان وان

وتقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من شذوذه مع غير وان في

تلك فليكن بتقدير العاطف فلما حذف العاطف شذ شذوذ الاول حذف حرف الجر

فيما مع ان وان كثر شاذ كثير في غيرها واما حذف العاطف فلم يثبت الا فاذا والفعل

فيهما ما فعل به فعل مذكور مفسر وتصغيرها يجعل الفعل الملفوظ او المقدر او

شبهه كذلك وطلبها فانا كان العامل مصدرا مقولا ما فعل فيه فعل عامل الاسماء

الزمان والمكان كلها فانه لا يخرج زمان ومكان عن ان يفعل فيهما سوا ذكر الفعل او لم يذكر

فيهما لا كونه لم يذكر خرج ما لا بد ذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه زمان كان فعل

فيه فعل لا محالة لكنه لم يذكر ولكن يعني مثل شهد يوم الجمعة اذ لا فيه فان يوم الجمعة

يضاف عليه انه تعلق فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو

اعتبر فالتعريف فيه تحقيقي لا لفظي وليه ما فعل فيه فعل مذكور مع جثانه فعل

فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا الثالث الفعل فان ذكر يوم الجمعة فيه انه من جثانه فعل فيه

فعل

الفعول كما مر ثم زيد يوم الجمعة فان الفعل المقدر الواقع في يوم الجمعة غير الفرض منه من الفعل المذكور صفة اي هي مرت فاعرفه

بفعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يحتاج الى تقدير اعتبار قيد
الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور والا لزيادة تصوير المعرف قوله من زمان ومكان بيان
لما الموصولة والموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي
المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في فهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير
في هذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ونحا المصنف حيث
جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول
فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة
كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان اي المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على
الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة
نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين و
شمال وفوق وتحت وما في معناها كان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما
نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان
حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ
مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست
لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
كالابهام على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به

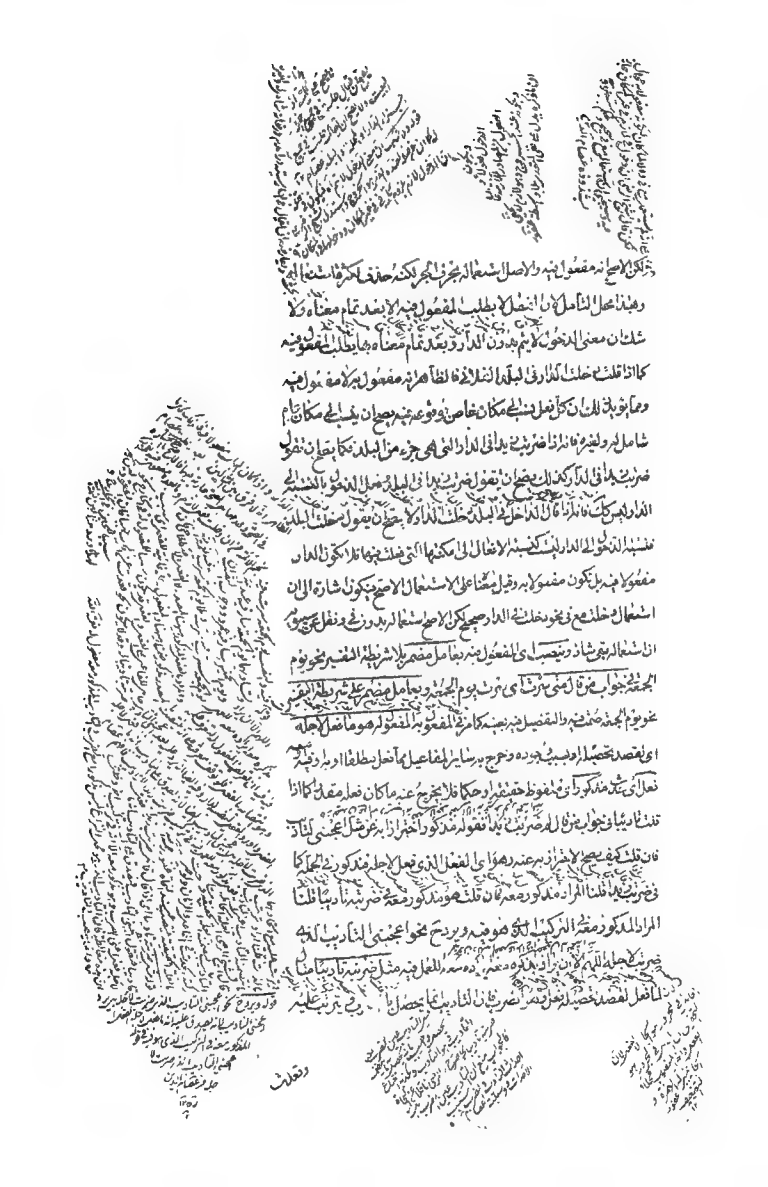

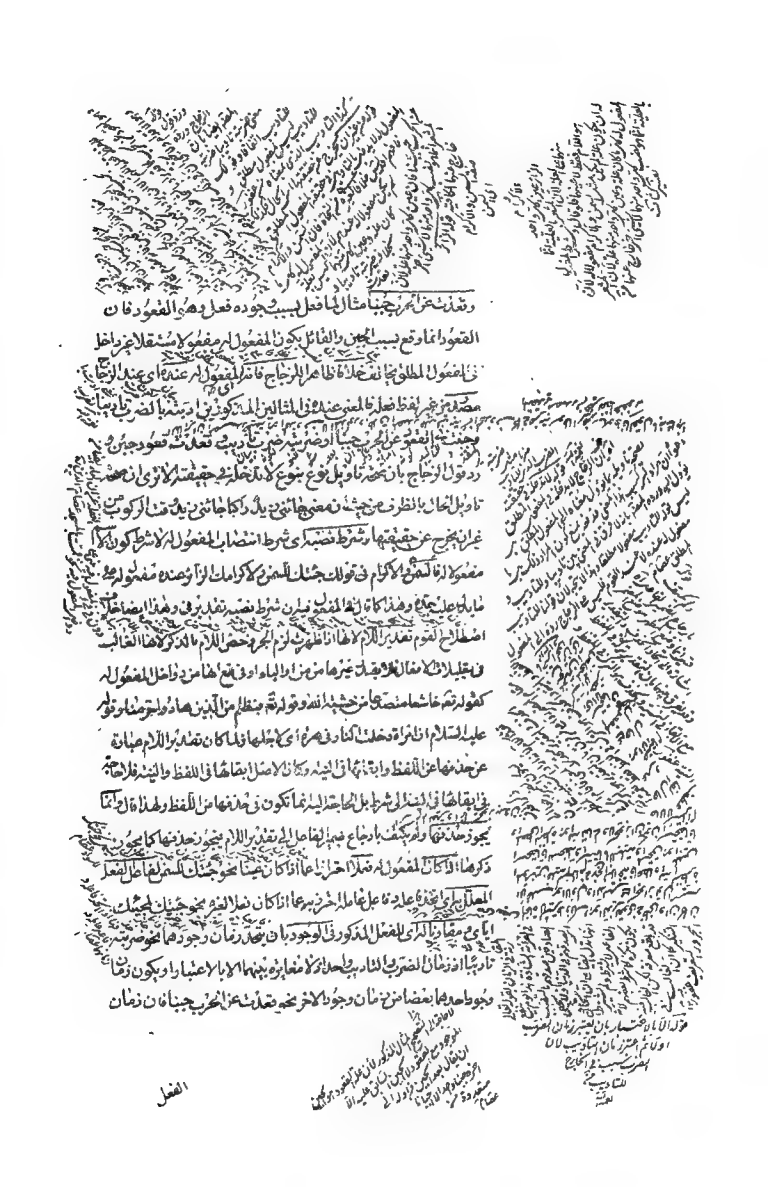

الفعل اعنى المفعول به بعض زمان المفعول له اعنى ان يقع بعض زمان وقوعه كضربتك اليوم تأديبا فان زمان المفعول له اعنى وقوع الضرب بعض زمان المفعول به اعنى الضرب

ثم هذا المعنى اعنى كون زمان الفعل بعض زمان المفعول له انما يفيد ان لو كان المفعول له مقيدا بالزمان كما مثلنا فان لم يكن مقيدا به كما اذا قلت ضربته تأديبا لم يفد ذلك بل يفيد ان الضرب وقع لاجل التأديب سواء كان زمانهما واحدا او مختلفا او كان زمان المفعول له اعم من زمان الفعل كما اذا قلت ضربته تأديبا لان التأديب قد يكون بالضرب وبغيره

ثم ان المفعول له انما يجب نصبه اذا اجتمعت فيه شروط ثلاثة الاول ان يكون مصدرا لان المفعول له علة لوقوع الفعل والعلة انما تكون حدثا والثاني ان يكون فضلة لان العلة ليست من ضروريات الكلام والثالث ان يكون علة لفعل مذكور مشارك له في الوقت والفاعل فان فقد شرط منها لم يجب نصبه بل يجوز جره بحرف التعليل نحو جئتك للاكرام وان فقد شرطان او ثلاثة فكذلك عند الاكثرين وقد يشذ قوله تعالى لئلا يكون على المؤمنين حرج في بعض الحواشي ان هذا الرأي شاذ بل الوجه ان يجعل من قبيل ما قد حذف عامله لدلالة الكلام عليه اى لئلا يكون عليهم حرج في ازواج ادعيائهم ويدل على ان المفعول له قد يكون مصدرا قوله تعالى ان قتلهم كان خطأ كبيرا

ثم ان المفعول له قد يكون معرفا بالاضافة نحو قوله تعالى حذر الموت وقد يكون منكرا نحو قوله تعالى ابتغاء مرضاتي وقد يكون مقرونا بالالف واللام نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح وقد يجرد عنها نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون مضافا نحو قوله تعالى ابتغاء وجه ربه الاعلى وقد يكون مفردا نحو قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت وقد يكون مثنى نحو قوله تعالى ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وقد يكون مجموعا نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق

ثم ان المفعول له قد يكون مذكورا نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون محذوفا نحو قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت اى حذر الموت

ثم ان المفعول له قد يكون معمولا لفعل مذكور نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون معمولا لفعل محذوف نحو قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت اى حذر الموت

ثم ان المفعول له قد يكون معمولا لفعل مثبت نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون معمولا لفعل منفي نحو قوله تعالى ما ضربت زيدا تأديبا

ثم ان المفعول له قد يكون معمولا لفعل متعد نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون معمولا لفعل لازم نحو قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت

ثم ان المفعول له قد يكون معمولا لفعل مذكور نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون معمولا لفعل محذوف نحو قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت

ثم ان المفعول له قد يكون معمولا لفعل مثبت نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون معمولا لفعل منفي نحو قوله تعالى ما ضربت زيدا تأديبا

ثم ان المفعول له قد يكون معمولا لفعل متعد نحو قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد يكون معمولا لفعل لازم نحو قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت

ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسيط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها او العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان
كان الفعل اي ما دل على الحدث بصيغته الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف لم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا فالوجهان
العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع
على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب
مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين
العطف حملا على العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف
نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب لا وجه سواه نحو
ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه يمتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان
احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما
بمالك فمعنى ما شانك وزيدا لعلك تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى
ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو **والحال** لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها فقال
هو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج
ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية
يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث
هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب
زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي هو ذو الحال عنه لفظا
اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه

من غير

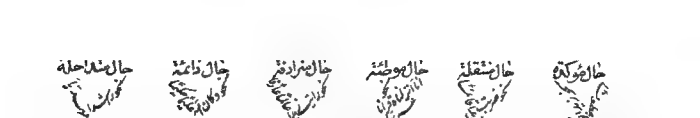

قوله وزيدة الدار تمثيل للفظ المفرد كما مثل للفظ المفرد كما هذا توجيه حسن لكن المتبادر من تعريفه وتمثيله ان الحال عنده لفظ الكلام المفرد

من غير اعتبار معنى خارج عنه فيفهم من محتوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة وحكما او معنى اى معنوا بان يكون فاعليته لفاعل ومفعوليته للمفعول باعتبار معنى فيهم من محتوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة وحكما بان دخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول له وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا بصحة حذفه وبقاء المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى واسئل القرية فان اصله اسئل اهل القرية فالقرية فاعل فى المعنى وقد حذف المضاف وبقى المضاف اليه مقامه وكذا فى قوله تعالى تريد عرض الدنيا فان اصله تريد اخذ عرض الدنيا فعرض مفعول فى المعنى وقد حذف المضاف وبقى المضاف اليه مقامه وكذا فى قوله تعالى ابراهيم جيفا مقام ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه كان الحال عن المضاف اليه حالا عن المضاف وان لم يتضح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء منه فان دابر الشئ اصله والدابر مقطوع لا يتم فاعليته باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول عامله الذى هو فاعله ولو قرئ فيما مثلين على صيغة الماضى المعلوم من باب الفعل وبينهن على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا بالمفعول ويعرف به الحال عن المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم لفاعل والمفعول الا ان يقال ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت يد زيد قائما مثال اللفظ الملفوظ حقيقة فان عاملية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال اللفظ الملفوظ حكما فان عاملية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوى لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا ولا شك انها ليست مما يفصل المتكلم

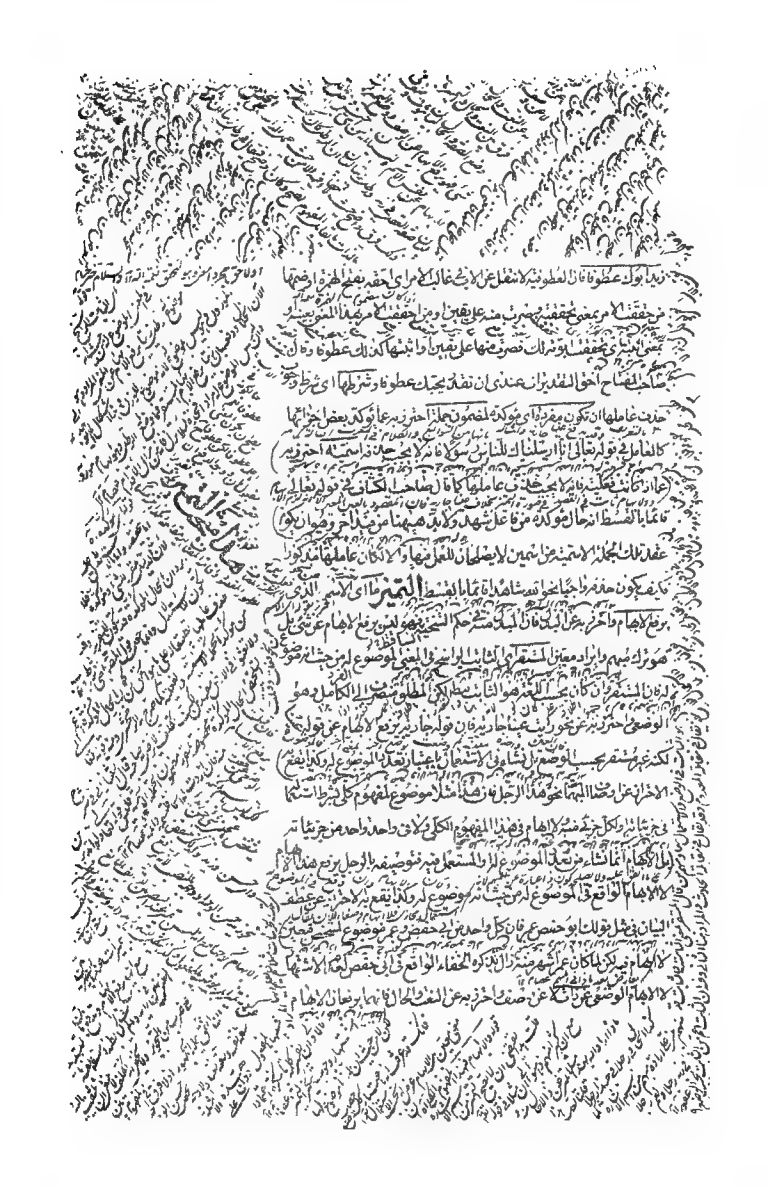

الفعل اذا تم بالفاعل صار به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام فيه لمشابهته
بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان
الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما دخلت على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم
فلا ينصب عنها الا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان
الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يشابه اجزاءه ويقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس
الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيحتمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى ويجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية والشخصية ويجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو
عندي عدل ثوبين واثوابا ثم ان كان اي المميز المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون المثنى والمعنى
ان وجد المميز متلبسا بتنوين المفرد وبالنون التي للتثنية تامة تم الاسم بها اقتضى الحكم بجواز
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى المميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا
شايعا كثير الحصول والغرض فيه هو رفع الابهام مع المبالغة في التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اي وان لم يكن تاما بتنوين او بنون التثنية بان يكون تاما بنون الجمع والاضافة فلا يجوز
الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما
في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشروك عشرين مضافا بالاتفاق لكثرة الحاجة
اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى
انه اراد عشرين مضافا او اراد اليوم العشرين مضافا فلا يضاف في غيره صونا الالتباس بطالا
على طرد ليكون الباب غريب الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما

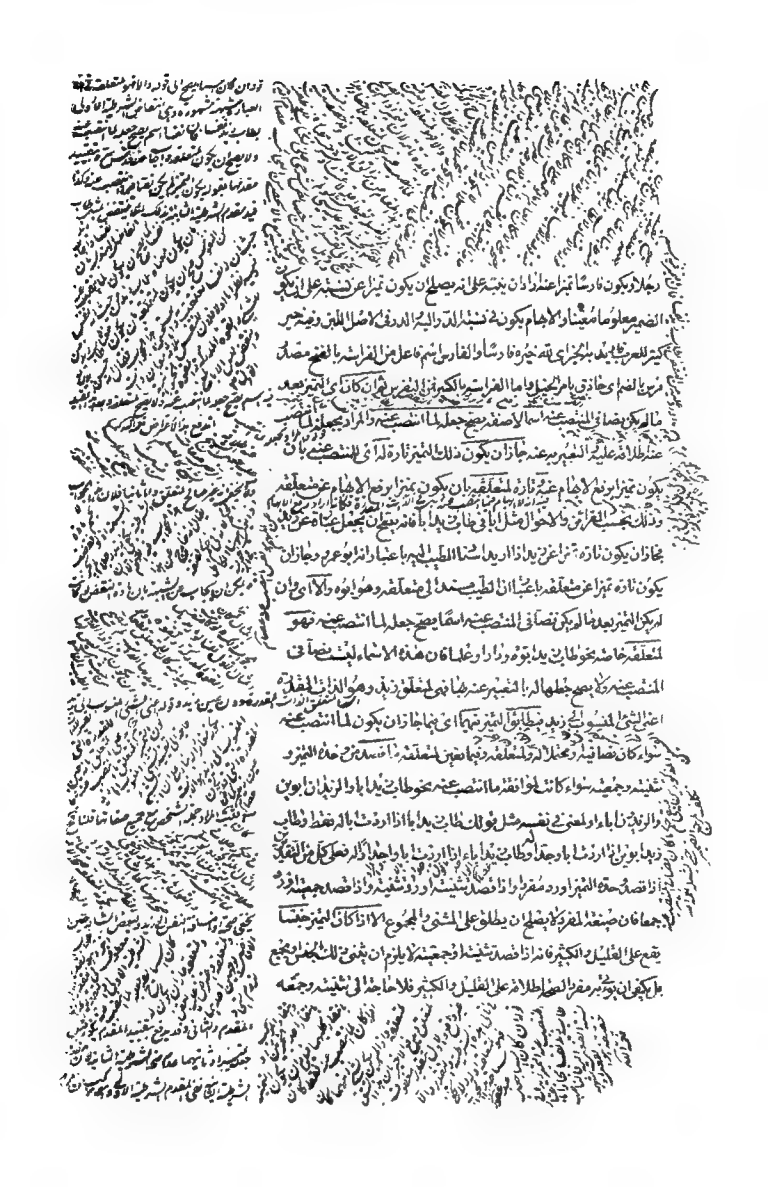

الابهام فيه لاجرم فسّره بقوله مما فهو في معنى امتلأ الاناء ماء فالماء فاعل معنى وكذلك
بعينه مثل قولهم ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد هو
التجارة فالفاعل في الحقيقة هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة دونها
مجازا وهذا ينقض ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة ما فاعل
في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك
القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى
اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر أتهجر سلمى
بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه
يكون في كاد ضمير الشان للتذكير ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن
نسبة تطيب اليها مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير في تطيب وضمير كاد للحبيب فنفسا تميز
عن نسبة كاد اليه اي ما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تانيث الضمير ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار
النفس والمعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما
كان معلوما منه هذا الوجه لم يحتج الى التعريف كما في تقسيمه فقسمه الى
قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه
الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز
به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد بجزئياته نحو ما جاءني احد
الا زيدا او اجزاءه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد
بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد

او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل

هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا انها فانه مقام الا

وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيما يرى في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن

المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون مما

غير الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب

احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز

عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر

المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى

منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق

فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء

ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا

زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما

اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة

وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة بغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل

اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك

المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد

بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط

ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد ولا يجوز

ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربه كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون

الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الا سفل عند المضغ الا

التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى

قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقت القراءة كل يوم الا يوم كذا الظهر انه يريد المتكلم جميع ايام

الذي بايام الاسبوع او الشهور ومثال ذلك قول القائل ان يقول كل الا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فالمرجح في بعض الصور فيها الا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فيجب ترجيحها ما امكن الا ترى انه لو قيل ان يشرط في غير الموجب ايضا الاستيفاء وايضا الا يصح مثل قولك لكم اليوم كذا الا بعد تخصيص يوم ما يا الا شرع مثلا يجوز ان هذا التخصيص في ضربني الا زيدا بان يختص المستثنى منه بكل واحد من ما عدا زيدا من المخاطبين اذ لا فرق بينه فلا فرق بين هذا وبين ان تكون كل واحدة منها جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب في الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشارة الى جميع افراد المخصص بانتفاء تعلق الفعل بها ونحو الفقر واحدا يا ها في ذلك مما يكثر بخلاف ما اشرنا اليه في تعلق الفعل بها ونحو الفقر واحدا يا ها في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت اليوم كذا وضربني الا زيدا ان الاول ظهور قرينة الدال على بعض معين من المستثنى منه مقطوع وجوده فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيدا فانه ظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما ان صفني ما زال ثبت كان في اثبات يكون لمعنى ثبت زيدا ما تما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قال شارح الرضي كذا ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا تناقض من يشتق من جعلها العلم ويجاب ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستثناء ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع ما لوا

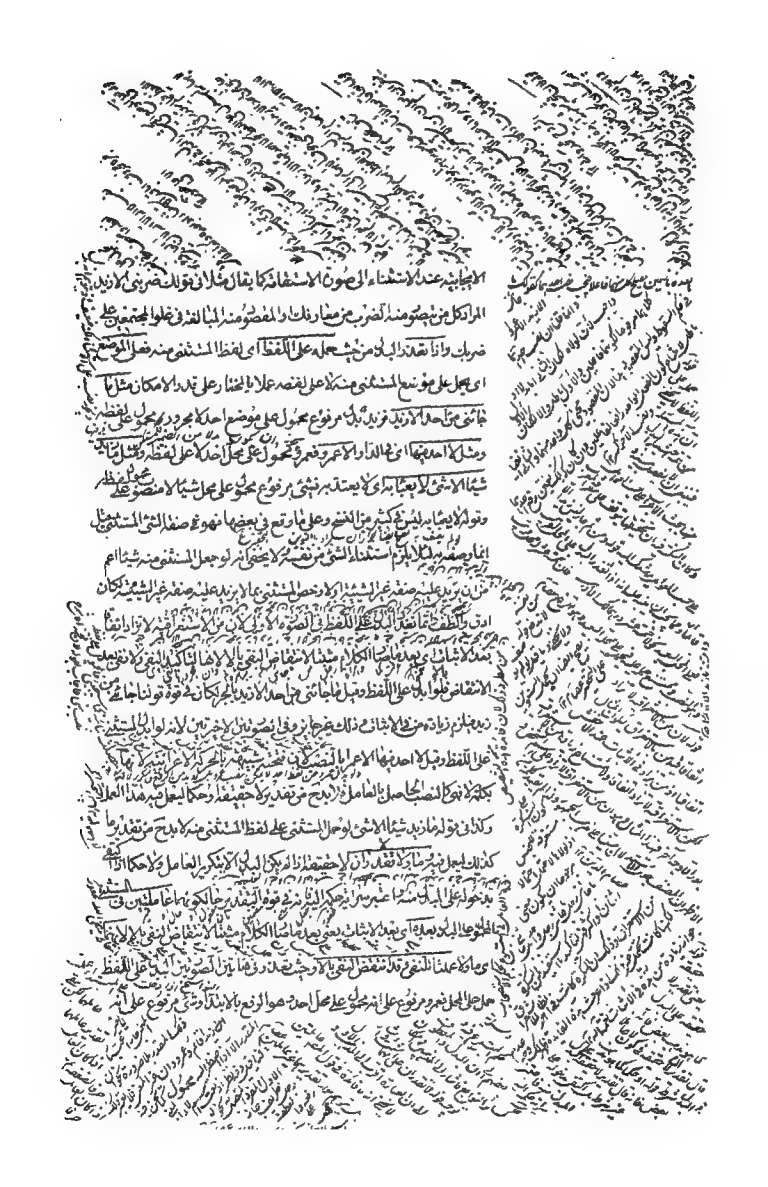

محول على محل شيأ وهو الوضع بالجر نيابة عن زلت لاحد فهذا المثال يحتمل ان الاعراب
محل زيد هو نصبه بكلا ومحل بصيله هو رفعه بالابتداء فلا اعتبر احدهما على محل البعد
لا القرب فيكون محله القريب انما هو لعامل الاينبغي النفي فاذا نفي فلا يجاز في محله
البعيد لانه دخل لعامل الاينبغي ان يؤثر شيأ مع اذا نتفى النفي فيه ايضا
بالالها ليس على للفعلية للنفي فلا اثر لنفي معنى النفي في عملها بقاء الامر
العامل هي اي ليس لاجلها اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومعنى اي من اجل ان
على ليس للفعلية لا للنفي في عملها ولا بالعكس جاز ليس يزيد الا قائما بالرفع قائما
وان تنقض نفيها بالالبقاء عليها واتبع مازاده الا قائما بالنصب قائما لان عملها
منها هو النفي وقد انتقض الا المستثنى بمحذوف اي مجرور بعد غير وسوى مع كثير
السين وصحة مع الفصر وسوا بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه بعد حتى
قل الا كثر تركها وهو اخر حرف الاستثناء واجاز بعضهم النصب على لها فعل منعد
واما المضرب وعداها بغير الى المستثنى عما قبل المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا
زيدا اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير منه في الاستثناء دون الصفة اذ موصوف
يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى الا على المفصل المذكور فيما سبق ولكانه لما
اتى به للاستثنى للاضافة انتقل الاعراب اليه غير اي كلمة غير في الاصل صفة لكل ما تضاف عليه
صفة واعيا قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما في قولك جاءني رجل غير زيد
واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا ما استعملت لها في الاستثناء
على خلاف الاصل دلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا على اي
كلمة غير في الصفة لكل لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كان اي الا بعد نفي او شبهه
بعد معنى نحو ما جاءني احد الا زيد كان موصوفها مذكورا كما قد يكون معدوما في نحو ما جاءني
غير زيد بعدها كان مذكورا كما قد يكون معدوما ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء
لها في الاستغناء عن مستثنى بعد معنى فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيدا بل

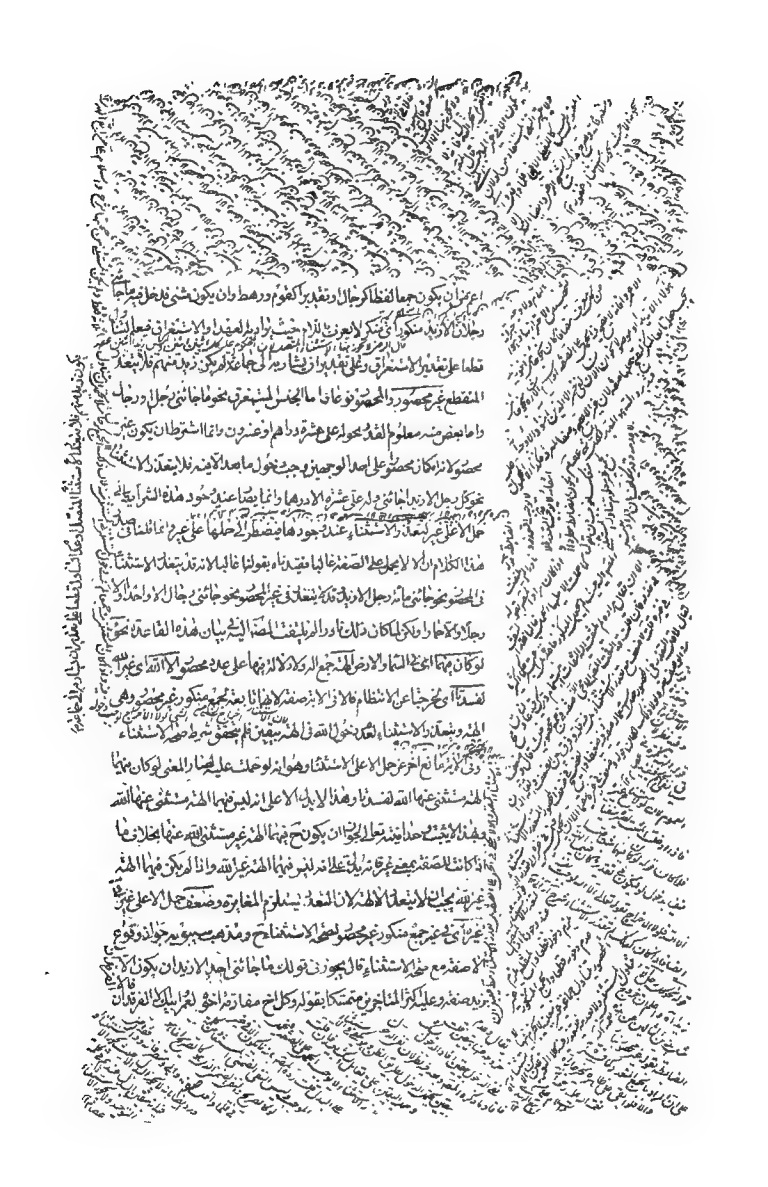

صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك
على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور
وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك
اذا قلت جاءني القوم سوى زيد وسواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا غير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا وزعم الاخفش ان سوى اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون
جاءني سواك ونحو لذا رسواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب نصبا على الظرفية نحو
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وستعرفها في قسم الفعل
ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعد
المسند بعد دخولها ان يكون اسنادا الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فلا
شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم الخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم
على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب قائم في هذين المثالين
المعرف ليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها
ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبق الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد
قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق
في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك ان كان الاعراب
فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فانه لا
فيهما لا يصلح للقرينة لانتفائها فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس كذلك ... انتهى

في اسم كان وخبرها جميعا او لا فرق هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد
يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا لفظ كان وانما تخصصت بالحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اي ان
كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف
وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان
كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا
منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
تقدير بفتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل بر ما على
بالاول من غير فرق فالاحسن اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم ان
واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول
ان واحد من اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي
صفة الجنس وحكمه اعلم انه يقال اسم لا لا لنفي كله ولا الاكثر من المنصوبات فلا يصح جعل مطلق
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه محتاج عنده فلابد من التعبير عنه بالمنصوبات
ما عدا اسم المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلا من المنصوبات لكن اكثرها منها فاعطي للاكثر حكم الكل
بعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا
هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها بعد عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها

التشبيه بما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف

اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو

الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جاز تشبيهها له اى لمثل هذين التركيبين

حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل هذين

التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة

وهو الاختصاص لا بان الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى

اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين بما هو بتشبيه

المنفى بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص

فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ بما هو ابوة له وهذا الاختصاص غير

ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب

يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف

حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب

او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى

يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير اضافة

لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان و

اما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم

او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا

الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لانه المصوب بان الخلاف لا يتعين المخالفين فذهب سيبويه

والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام

اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المقحم بعينه لما عرفت ويحذف

اسم لا لا حذفا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك لا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا

يلزم اجحاف وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذ

اللفظية ان لم تكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو هيهنا غير ما هو المصطلح المشهور فيما
بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب المجرور
جرا بضا لفظا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء سماكان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت
بزيد او مقدرا حالكون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف
المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرط لان
يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي حال
عن تنوينه وما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتموها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى الكلام المقوم حيث [illegible] بتقدير
حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر
من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في
شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها
مثل ضارب زيد بتقدير لام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكأنه قال
من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا هذا التخصيص كان قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد

نعم على هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين
المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى
اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى
بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام
لزيد خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان هيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف الا ان نسبته الى معين يستلزم معلوميته لمنسوبية معهودة
فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى
واحد معين فلا يكون هيئة التركيب لاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا
لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه لكن يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما
في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
فيقل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و
غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي
شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذي اللام
حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان
لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من

التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن
التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في
نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فلما لم يجوزوا هذا دون ذلك
قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فهاهنا حين صارت اعلاما لم
يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل يلزم
تبديل تعريف بتعريف ما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من ترك اللام قال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون
الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو
مصارع المصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
ولا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
اما في عن ملاحظة المعنى بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل
حواج بيت الله وبحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام فان اصله القائم غلامه حذف

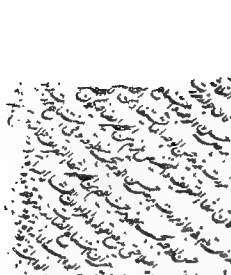

الضمير من غلامه استغنى بالقائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط
واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم غلام اصله قائم غلام فالتخفيف في
المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة
من غير اي من غير وجوب وفائدة الاضافة التخفيف واستعمل كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب ضرب رجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها
صفة للنكرة ان جعلها المراد تقدير تعريفها جاز هذا التركيب اي منع تركيب مررت برجل
حسن الوجه فلو افادت تعريفها لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ويجاز الثاني
لكون المعرفة اذا صفة للمعرفة والمراد ان الشارح البيانية وهو وجوب امور ثلثة وجوب
الافادة التخفيف انتفاء المعرفة انتفاء التخصيص كيلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني كما يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل
في ذلك الامتناع بل يجوز ان يكون بانضمام بعضها فلا يرد انه لا دخل لعدم الافادة في ذلك الامتناع
لانتفاء التخصيص ومن جملتها تفيد التخفيف جاز تركيب ضارب زيد الصارب زيدا
زيد لحصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع الضارب بدل عدم التخفيف لان سقوط الضمير
انما يسقط للالف واللام لا الاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا الفرض لانتفاء التعريف
وكذا لانتفاء التخصيص بل بكثير ضرب وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الاولى تقديم
هذا الفرع لكنه ذكره لانه لو اعتقد خلافه للقرافة فانه يجوز تركيب الضارب زيدا لما
توهم ان دخول لام التعريف فيما هو بدل الاضافة يحصل التخفيف بحذف التنوين
الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مسلم لان الفعول يتاخر
اللام المقدرة حتى على الاضافة نحو ادعاء محل الفعل للظاهر فانما الموضوع غير المعرف
من قولك الواهب الشاة الجهان وبعدها فان قولك وضعها بالحرف معطوف كما انه نصا
المعرف عليه العطف الواهب بعده ما فهو من باب الضارب زيدا كما لا يمنع ذلك
الى به بعض البيانية الا يمنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف لو اعطيت الشاة

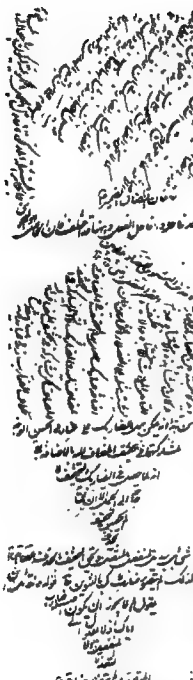

وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول اي ارجاع كل
من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة ويتضمن الرد على القراء في الاشكال ايضا
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان كلا من
جزئي التركيب الوصفي لاتحاد معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر وهذه المعنى بعينه
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يرد مثل مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد لان من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى هو قوله لا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل
واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب
بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
وجهين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا نسيا منسيا والجامع قائم مقامه منطوي عليه
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل
لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال ههنا مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي عبر بالجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد
قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقد اضيفت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول بانهم قد حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة

جرد

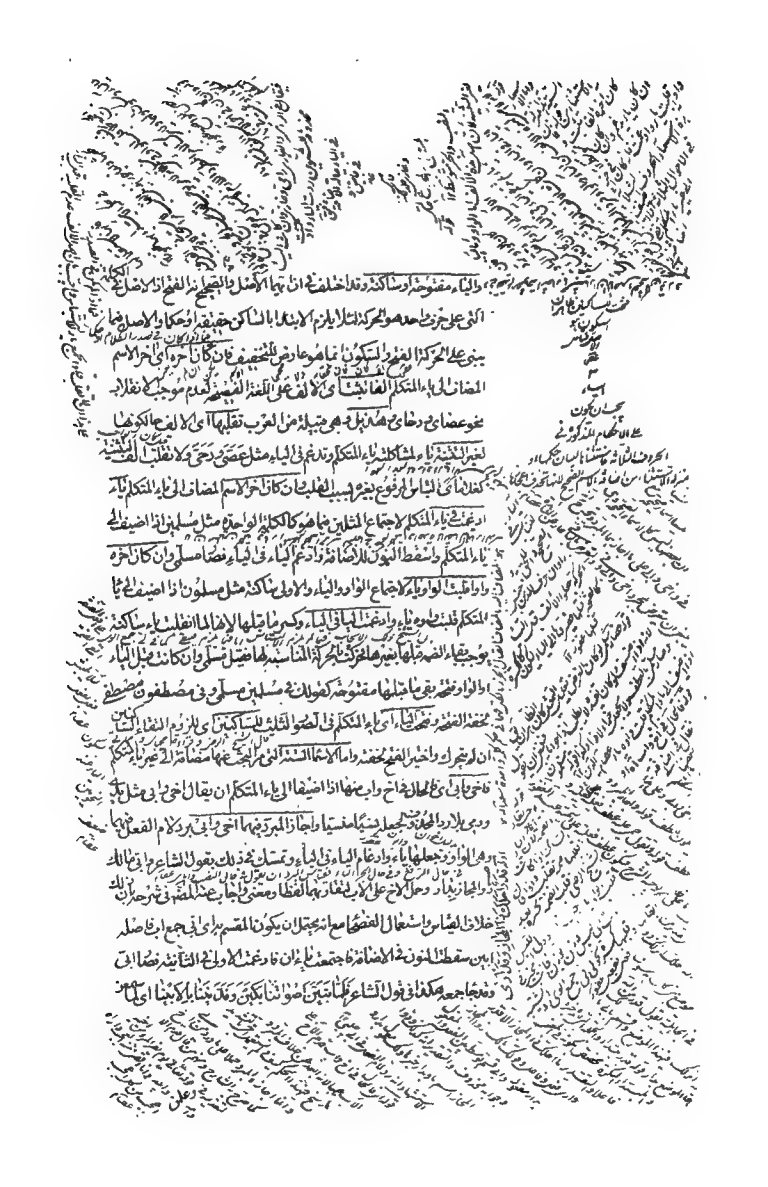

ولا التأكيد مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو
جردت عن هذه المواد كما يقال يعجبني زيد غلامه او يعجبني زيد غلامه وجاءني زيد نفسه
لا يدل هاذا لا لدلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة الوصف
غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم
من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق
ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت
مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل
تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل
على ان الذات صاحب المال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى للذات فحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك فلا يصح
جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل باعتبار دلالته في
مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة منزلة منزلة معنى حاصل في الذات
المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي

في الدار وجاريه فقلت اذا نظرت في النظر وجدت الاول هو الوصف كل الموصوف
ايضا في الحسنة الواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوف والفعل
اذا اسند الى الضمير كالحقه الف التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع
وتوحيد الواحد المؤنث الذي لا يعقل تقول مررت برجل ضارب ورجلين ضاربين ورجال
ضاربين باعتبار ضاربه وبالرابع ضاربين بنصوب ضاربان كما تقول ان الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضربين تضربان ويضربن علم خصصت الثاني بهذا الحكم
فلما المقصود الاصلي في هذا الحكم بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالبعد وعدمه
ولما كان الوصف الاول متبعا في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهة الفعل في
الخمسة الواقية عن صفة البعد كما عرفت لم تحتج فيه بالحكم عليه بالبعد بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالبعد في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم البعد فانه غير
مضبوط بل من ضابطه عدم بعده له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين
حاله عند عدم البعد فمن ثم قالوا من حق من جعل كون الوصف الثاني في الخمسة الواقية كالفعل
حسن لم رجل قاعد غلامه كاحسن يقعد غلامه فانه وحسن انها قاعدة غلامه لان الفاعل
مؤنث بتأويل حقيقي كاحسن يقعد غلامه وضعيف لم رجل قاعدون غلمانه لانه غير لازم
يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى الظاهر مما ضعيف
يجوز مع غير حسن كالضعيف نحو وغلمانه وان كان صحيحا ايضا كقاعدون لانك
اذا اكدته بالاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل وصار سببا لكونه كالفعل
فلم يكن نحو غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي جمع فيه قاعدان في لغة اكلوني البراغيث
يجوز الوجهان الا ان تقدم الفعل وتجعل المظهر بعده كالمضمر او تجعل الفعل خبرا
مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف ولا يصغر لتكلم والخاطب عرف المعارف اتم
فلا حاجة لها الى التوضيح حمل عليها ضمير الغائب على الوصف الموضح الوصف الذاتي
والذاهب وغيرها طرد للباب ولا يوصف به لان ليس في المضمر معنى الوصفية

ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة
لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه
قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جائني زيد العاقل والعالم تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما هو
كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما
من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه
في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا
المنصوب والمجرور المتصل باو ذا كان او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم
عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه
بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف
على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا
المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن
كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل المنفصل فحسن الاختصار بترك
التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله تعالى ما اشركنا

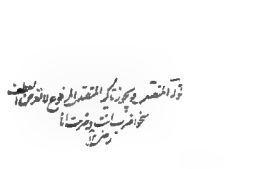

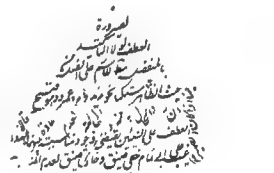

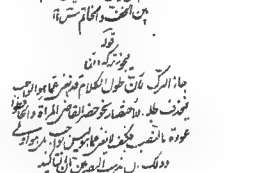

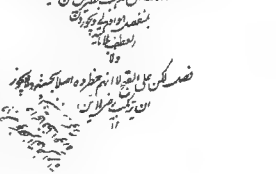

العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه تحقق بينهما العاطف فلا بد بينهما من تحصيل
بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل المرفوع وباعادة الجار والمجرور المتصل بخروج المتصل
المرفوع عن صلاحية الاتصال وبناء المعطوف عليه بتاكيده بالمتصل وتوى بتاكيده
المجرور بانضمام الجار الذي كان في المعطوف عليه المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة نظرا للاصل ما لم يشترط ان لا يكون مما
منفيا في المعطوف واما قلنا في الاحوال العارضة نظرا الى ما مر حترازا عن الاحوال
العارضة من حيث هي كالاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه انما قلنا بشرط ان لا يكون مما
يقتضيها منفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث
معطوف على الرجل ليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن
اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رشا
ومخلها فبتقدير التكرير كما مر في قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلى
تكرار التغيير كما مر جلا على الشذوذ اي ما ودعك ربك وما قلى ومخلها رشا وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف
مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر
الحرفي المنادى الى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله كان عبد الله ليس مثل زيد وعمرو في كون زيد
مفردا معرفة وعبد الله مضافا ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز وامتنع لم يجز في مثل قولك ما زيد قائما ولا قاعدا الا بالنصب عطفا
على قائما لئلا يصير زيد هو ممتنع الخلو عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما والجملة بعده مبتدا مؤخرا والكلام من قبيل عطف الجملة على الجملة

لا مانع منه لما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان الفاء اي الفاء
في هذا التركيب فاء السببية اي فاء هي منسوبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها
تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد
الذباب يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع
العطف بناء على وجود عاملين بان عطف شيئان على معموليهما بعاطف واحد قال
بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة
الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي
عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب
ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه
العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا
بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها و
عدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم

المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب بجنبه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع
لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه
على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة
كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او
منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع
لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك
الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك قتل زيد قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل
الضرب الشديد فيصح ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي
او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته
كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيصح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد
زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في
الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول
المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد الاكثر او بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل و
اجمع واخواته وكليهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد
واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر
امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها
للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست ما وضع
واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه بحقيقته لكن لا في النسبة

والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من الفاظ
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول معاده حقيقة
نحو جاءني زيد زيد وحكما نحو ضربت انت ضربتنا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
ويجري اي التكرير مطلقا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما
او فعلا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى
التاكيد اللفظي الاصطلاحي تخصيص الالفاظ بالاسما ويكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ
محصورة اي بعدة منحصرة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع
وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال
الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من
بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع
شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي
بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف
ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحد
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني وهو كلاهما
النفس والعين ولم تغليبا كالعمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع
المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو شربت القبائل كلهم

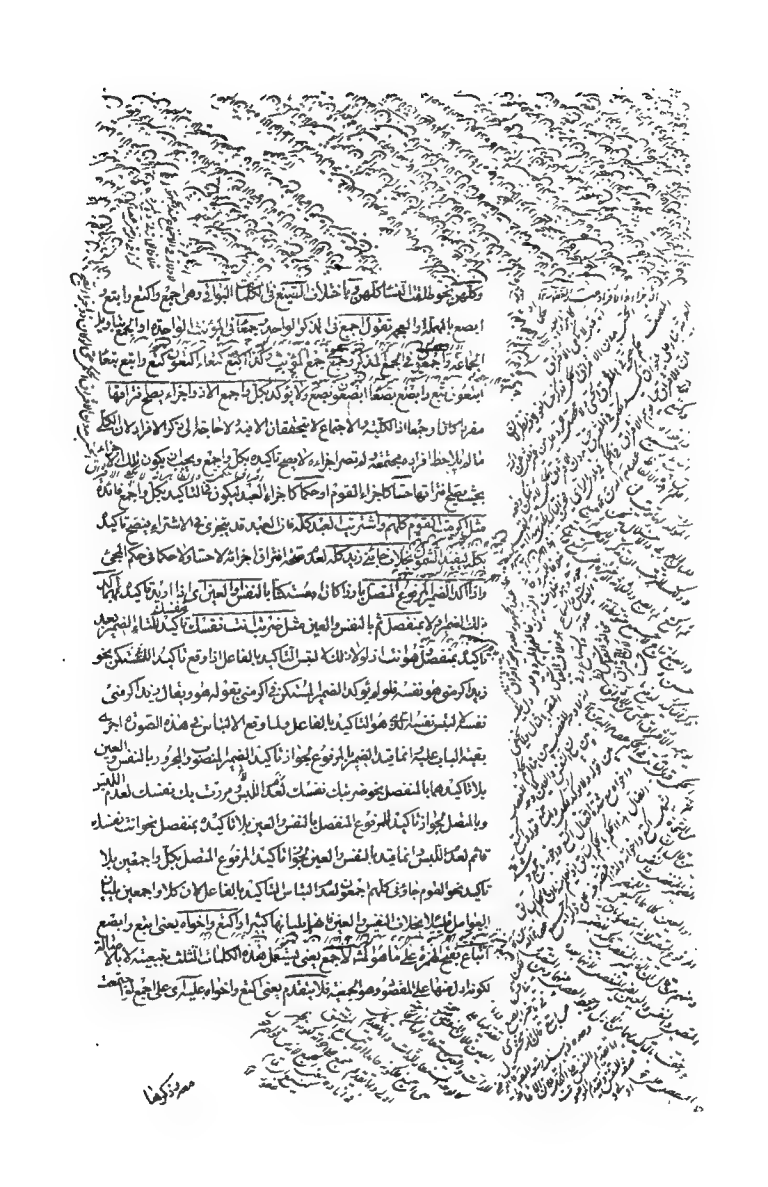

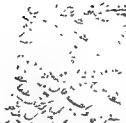

الأمثلة مضبوط والرابع أي بدل الغلط ان تقصد أي يكون بان تفصل بين
البدل والمبدل منه بغير ما مثلا بنه بينهما بعد ان غلط بغيره أي يعتبر البدل وهو
المبدل منه يكون أن أي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت يدا خوك وكرتين
نحو جاءني رجل غلام لك وخلفين نحو ما ناصيته ناصية كاذبة وجاء رجل غلام
زيد وإن كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فالمختار أن يتقدم النكرة واجبا لئلا يكون
المقصود بالحكم غير المقصود مركل وجه فالواجب بصفة تكون بدلا مما قبلها من غير نقض
النكارة مثل ما ناصيته ناصية كاذبة زيد ويكون ان ظاهر نحو جاءني رجل يدا خوك وضربت
نحو الزيدين لفيتهم إياهم ومختلفين نحو خوك ضربته يدا واخول ضربت يدا إياه
البدل ظاهر ومضمر يطابق الكل في أربعة أشياء في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث لأن الظاهر هو المقصود بالنسبة والمضمر لا يقصد بالنسبة لأن المقصد
الأصلي من الضمير أن لا يذكر الظاهر فلو أبدل الظاهر منه لبدل الكل يلزم أن يكون المقصود
من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض لاشتمال المبدل منه
مدلول الثاني فافهم
منصوبا إذ ليس مدلول الأول فيقال شربت نصف الشربة نصفك أشربتني نصفي وأعجبني
علمك وأعجبك علمي وضربت الحمار وضربني الحمار

عطف البيان تابع

شامل جميع التوابع غير صفة أحرز به عن الصفة فتوضح متبوعه احرز به عن البدل
والعطف بالحروف لئلا يتأكد لا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه
بل ينبغي أن يحصل من مجموعهما ايضاح لم يحصل من واحد منهما على الانفراد بخصوص أن يكون
أوضح فمثل الشاعر أنا ابن التارك البكري بشر يوم الهياج أي عمرا فالبكري عطف بيان
لعمرو فصار أنا ابن التارك عمرا البكري بشر يوم الهياج فقال الزمخشري فيه بعد وأنى يعلى ذا دراء عجفاء
نضياء واستحملته فظنه كاذبا فلم تحلله فانطلق لاغراضه فحمل بعيره ثم استقبل الظعاء
يحمل بقول وهو بشيء خلف بعيره أنهم باقصا بو خصفة عرضا مسها من نشز وكدر
اغفر اللهم إن كان فزارة عمر عمل من على الوادي محملا زاد قال اغفر اللهم اكلا
يقال اللهم صدقة وحنى انقضا فاخذ بيده فقال ضع حنى يا غلام فوضع

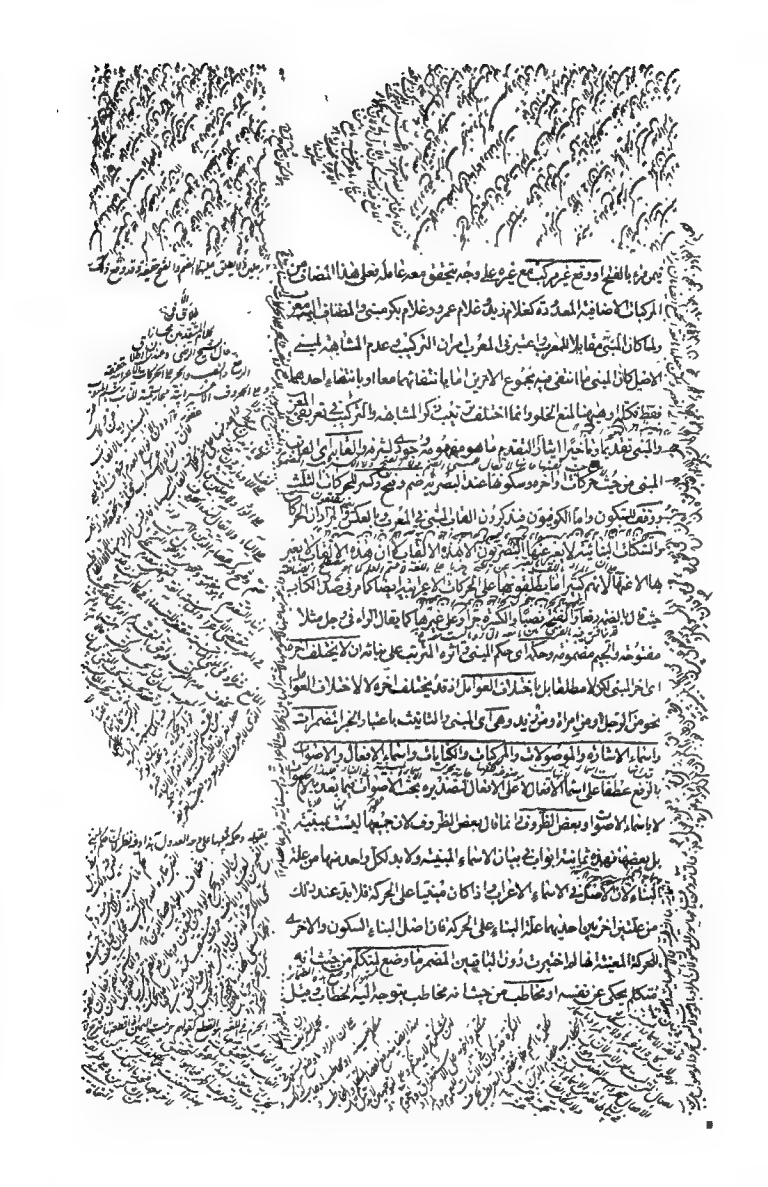

لفظين للمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة للثمانية عشر معنى

فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبقي الثلث لامور هي الاولى ونناسبها الا انطول الكلام

بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانه انفصل

والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل

فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة ويكون فيما بقي دليل على ما الغي على

ما مضى في الترخيم لكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب

الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغايبة اذا

لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع ولا

لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء

كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب وللواحد المخاطب

المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو

زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم الفاعل او المفعول او الصفة

المشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم

يكن مسندا الى الظاهر نحو اما نحو الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان

ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست

الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر

والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير

وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضماير تبقى على ما كان عليه في الرفع فلو

كانت ضماير لا تتغير الا ترى انك لا تقول في تضربين النون في تضربين والواو في تضربون

والالف في تضربان لا يتغير ههنا اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا

بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا لاجل تعذر

المتصل

المنفصل كما بعده وكان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فلذا عمل
بموجب الاقتضاء وذلك اي تقدم المتصل للتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه
اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بل يجب انفصاله عما يكون باحد العاملين والمتصل
الواقع فرعا يحصل الامران بالفصل بانه انفصال وترك بعوض العرض او بالحذف
اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله يوحد اللفظ ما يصلح ان يكون عاملا وهو
عامله محذوفا بالامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عاملا حرفا والضمير المعمول
مرفوعا اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف كما تقدم خلاف المنصوب نحو
انتم انا وهو كما اي كون الضمير مسندا اليه مثلا الى آخر الضمير صفة جرت
على غير ما هي له اي تلك الصفة كما تقدم له فانه لو لم يتقدم الضمير عن محله التقدير
الانسان في بعض الصور كما اذا قلت ما يدعمرا ضاربه صوابا نحو لو قيل ما يضرب
الضمير على الناصب يدا وعمرا بل المناسب ان تقدم عمرا نحو كما تقدم قريبا ان الضمير
المستتر يجاز في اذا ميتل ضاربه صوابا نحو ما افضل الضمير على خلاف النظام يعلم
ان مرجعه ما هو خلاف النظام هو نحو ما ضربك الا احامد اذ وضع الانسان
الانقضاض بعض الصور حمل عليه فالانسان بمقتضى طراز الباب انما قال هو ما هو
ما هو كما هو النظام ليكون اشد اختصارا على ما هو الاصل مثل ما ضرب
مثال تقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل للغرض وهو التخصيص بها
ذيانك والشر مثال حذف العامل اي اتق نفسك والشر انا وبه مثال كون العامل
محذوفا وما انت الا تمام مثال كون العامل حرفا وهند ايضا ربه هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربه الجارية على يدجرت
خبرا له وهي صفة لهند جئتهم الضرب بها وانما يتضح الان اذا كان هو فاعلا لا مبتدا
والا كان داخلا في صورة الفصل للغرض المذكور لكنه تأكيد لازم كما في بك مررت
الزيدان ضاربوهم نحو وذكر في الكشاف ضاربيهم نحو وعلى هذا يكون تاعلا كما

يعني ن وكان ولكن وليت ولعل بمخير من الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات وكذلك حكما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج حملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فيها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف عكسها اي عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولو قيل ضمير مرفوع لكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط لينفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك فيما اختلاف الاعراب في كون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لانه في حكم المعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الاصل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل له لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرفها المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على انه مفعول يجعله وانما يعرفه بعض العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو ويتحتم الرفع متعين

ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى احق بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها احق به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب فيهما كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق انما حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سيجيء وهى اى اسماء الاشارة خمسة ذا حال كونه للمذكر الواحد العامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر تقدم لكون الضمير قريب مرجعه على هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بالحال خبر له وجوز فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا وتى هى فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى وتى قيل هى الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما لتقدمهما على سائرها الفروع وذى بقلب الالف ياء وته وذه بقلب الالف الياء هاء بغير وصل الياء بها وتهى وذهى بوصل الياء بها ولمثناه اى مثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا ما كثر دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف الاخر ذان وذين تان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف

العوامل وان وان موضوعان للتثنية المرفوع ودين وين للتثنية المنصوب والجر
ووضعوها على صورة المعرب تفاديا لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وجمعها
اي جمع المذكور والمؤنث اولاء ممدودا وتصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلفظ بها اي بالياء الاشارة يعني يدخل على اذا ملحقا على سبيل اللحوق لا
بعد اعتبار اصلها حرف التنبيه هي كلها مهموز الفاء في الحقيقة ضما واذا ما هو حرف
جيء به للتنبيه على اشارة اليه وقيل لفظ كاجوبة حرف للتنبيه على النسبة لا اشارة كذلك
هاذيه ثم وهاان زيدا قائم وتتصل بها اي باذا واخواتها اسما الاشارة حرف الخطاب
وضعوا لكاف تبينها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلوه حرفا لكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لوقع
فلك مثل ضربتك يك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس ان تقتضي العشرة
اشتراك خطاب اثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسما الاشارة
يعني المفرد المذكر والمؤنث شيئا ما وجمعها ايضا شيئا واجتمع الخمسة لاشتراك
جميعها في خطاب اثنين من انواع اسما الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يوفق المذكر
اي الحاصل من ضرب خمسة وعشرين وهي ثمان الحمد والشكر من ذا الى ذاكي
يعني اذا اشرت الى مذكور وخاطبت مذكورا واذا كما اذا اشرت الى مذكور وخاطبت
مذكورين واذاكما اذا اشرت الى مذكور وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس فانك وذيتك
اذا اشرت الى مذكور وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت
مؤنثات وكذلك الباقون فيعني ذاك الى ذاكن وذيتك الى ذيتكن وذانك تبعد الى ذاكن
وتيتكن واولئك بالمد اولاء يا بقصر الى اولاكن واولاكن واما فيه ذلك فقد
اورده الزمخشري في المالكي وفي الصحاح لا تصل ذيك ونحوه بحرف خطاب ويقال ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للتوسط واخر الموسط لان الموسط لا يتحقق الا بعد
تخطي الطرفين ولما دل على المضمرة اشتعال كل من هذه الكلمات تضمنا

الاخر يرتفعان هذا القرن صنعها واحالة الى غير نقال ويقال وتلك
وتانك وتانات حالكون هاتين الاخرتين مشددتين ولا لك اللاى ويقال
الكاف لا رابع مثل كلمة ذلك افادة البعد ولا يبعدان بجعل ذلك شارة الى
كلمة ذلك الذكور وسابقا واما تالك وذانك وتانك مخففين اولا لك بغير الام الملتوى
وناموالمتوسط بعد حاجز حرف الخطاب ضمير الغيب هو اما تم وهنا بضم الهاء
وتخفيف الميم وهنا بقتح الهاء وتشديد الميم وهما لا كثر وهاء كسر الهاء
ايضا فلكان بالحقيقي لمعنى خاصة لا يستعمل الا اخبارا على سبيل التبعية
ما عدا ما ذكر بخلاف الاشارة فقد يستعمل في المكان زجرا **الموصول** ناموصول
المعهود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزء اسم لا يتم من جزئين
بمعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزء متميزا ولا يصير جزء تاما ان كان تمام من
الاسماء الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا بحمل البيت
المركب ولا الى انضمام اخر معه كالابتداء والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
وانما نفى كونه جزءا ما لا جزء مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزء
من اركب كون الموصول بعده ايضا جزء لكن لا جزءا ما اوليا الا بصلة وعايد
المراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة
مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فعرفتها موقوفة على معرفة الموصول
فلو عرف الموصول بالصلة لزم الدور والعرفية على انما المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا
لانه لا خراج مثل اذ وحيث اجيب لها صلة اصطلاحية والقائل ان يقول لا كون الجزء
الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متضمنة تاما لا يتم
جزء الاسم هذا الجزء مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي لا يلزم الدور وذكر العايد مع اندماجه في مفهوم الصلة لاصالة

تعريف بما علم ضمنا بالغير في الاخبار عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة
بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية وغير خبرية ولا يكون بحسب
الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا وغيره واذا كان ضميرا من ان
يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته
اي صلة ما الهم جزء الا بصلة جملة خبرية وما في معناها كما سيجيء في المعرف
والعائد ضمير او غير ضمير اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل
مفعول من الام الموصول تشبيها للام الحرفية بجعلت صلتها ما كان جملة معهودة
صونا عما يجهله والشبه جنبها وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث اللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث يكونان بالالف في حال الرفع
والياء في حالي النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه لجمع
المذكر اشهر اللذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة وساكنة اجراء للموصول مجرى ابو فقط جمع
المذكر والمؤنث الا اضافي جمع المؤنث شهرا واللاء واللواتي جمع المؤنث وجاء
في اللاء اللاآت بحذف الياء وابقاء الكسر على التاء وفي اللواتي اللواء بحذف التاء
والياء معا وما بمعنى الذي في الا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل
نحو والسما وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث اي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي
في الدار وايته بمعنى الذي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو والطائية اي
المنسوبة الى ي بمعنى الا يختصان بجنسها موصولة بلفظهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر
وبئري ذو حفرت وذو طويته اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت في الذي صنعت الالف واللام يجوز عنها بمعنى
الذي والتي والمثنى والمجموع والمعهود اي للعائد الذي هو ضمير مثبت

الموصول لا بد ان كان مفعولا بهو نحو ما انا بمن يهم فانع لانه فضلة فان كان
كقوله تعالى لله بسط الرزق لمن يشاء ويقدر والمعنى ان يشاءه واعلم ان
الفاء وضعوا بابا يتوصل به الى الاخبار بالذى وما يقوم مقامه مضمونه من
يعلم انما تعلق هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم انما قالوا الاخبار
عن اسم الفاعل في الجملة الفعلية بالذى بعد دخول الفاء عليه لان الاخبار بذلك
كثير من مسائل النحو فتدبر فيها حتى تعلم ان قالك الاخبار بها وفى اى اسم يصح
وفى اى اسم يمتنع فابدا بالمقصد الاشارة على هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا
اردت ان تخبر عن خبر جملة الذى اى باستعمال الذى والتى والالف واللام فان
الفاء تفصل صلة الاخبار لان الذى مخبر عنها بالخبر هاصدرها اى اوقعت كلة الذى
وما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه فى موضع
ما هو مخبر عنه الذى من الجملة الثانية بعينه فى موضع الذى كان فى الجملة الاولى
تقدمها اى كلة الذى فاخرته اى الخبر عنه عن المخبر به نصب على الحال من ضمير
الخبر اذا وضعت خبره مضمون جملته اى جملة خبرا مناخرا اذا اخبرت مثلا عن
زيد من جملة ضرب زيد بكلة الذى او قعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى
موضع ما هو مخبر عنه فى هذا الجملة عنى زيد والمراد بموضعه محل الذى كان لم
فى الجملة الاولى وهو فى محل المفعول من ضرب ضمير الذى اخرت الخبر عنه
يعنى بدأ وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذلك اى مثل
الذى الالف اللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء معنى الفاعل والمفعول
منها فان صلة الالف اللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ
اسم الفاعل من كل الجمل الفعلية واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان
يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وجعل وليس وعسى لا يجوز منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالام عن زيد فى

في الجزء مبتدأ وشرطا ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يشبه فعل حتى
الفاعل المفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يجوز
بالام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون
قائما ينوب معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي
تصير بها الموصول وضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وما اخبر ذلك
الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل امر اذا تعذر امر منها تعذر
الاخبار امتنع الاخبار بالذي في نحو انما الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا
عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وانما خبر الخبر عنه خبر الوجوب تقديمه على
المبتدأ وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف
فلا يجوز في ضربت يدا الغافل ان يخبر بالذي عن يد بدون الغافل ولا عن
غافل يدا بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا
عرجوا بها فيقال الذي ضربته يد الغافل وكذلك امتنع في المستثنى العامل
بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من في الفضاء الثوب ان يخبر بالذي عن
في الفضا بدون الثوب كما يريده لي ان يكون الضمير الذي يصير بها موضع
في الفضا عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه في الفضاء الثوب كذلك
امتنع في الحال لان حال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة
في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستتر لغير ما هو له كالذي في
لامتناع تصدير الذي كما مر لزوم ذلك عود الضمير الها يتقدم ذلك الضمير وكذلك
وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه الذي على الضمير المستتر لغير ما نحو قولك زيد
ضرب غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي يد ضربه غلامه لانك
اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول تبقى الجملة بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتدأ
تبقى الموصول بلا عايد وكل منهما ممنوع وما لا يتم به الخبر فهو خبر فاما كقولك نحو

انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وموصولة نحو عرفت ما عندك

استفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع

وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب واما بجملة نحو

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شئ تكرهه النفوس و

تامة بمعنى شئ منكر عند ابى على والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى

نعم شيئا او نعم الشئ هى وصفة نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كك

اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت

وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على

من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا

فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن

فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فالموصول نحو اضرب ايهم لقيت

والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء

الحسنى والموصوف نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التى

لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى

مررت برجل اى رجل اى برجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى

الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من

الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لالتزام فيها

الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ وذا الا اذا كانت موصولة

حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا بضم

اى ايهم هو اشد فانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها بالحرف من جهة

الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها

كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ام بيشتق اى الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل

كاشفتى

كما استثنى الجنس ضمن لصلها الا انه ذكر في بحث المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني بناء الموصول فلهذا لم يحتج الى ذكره ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اي شيء وفيه اعتباران احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثاني ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان هو اما واحد فان معنى قولهم بها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى على الاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف لم يعتبر المطابقة بين السؤال والجواب

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة بناؤها كونها شابهة مبني الاصل فاسم اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى توجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال بل اسماء مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشيخ الرضي وليس ما قاله بعضهم تبصرة مثل اسم اللفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم اللفظ

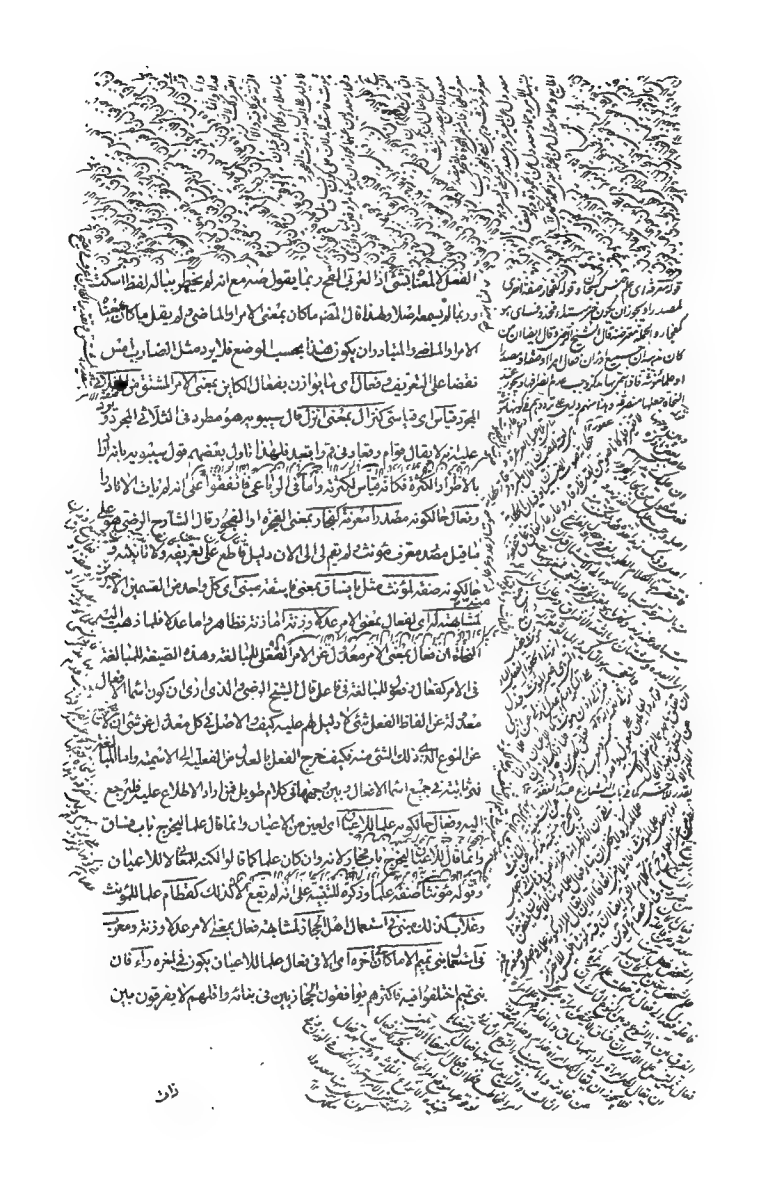

ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثر ان
الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر واختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك
طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** علم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
اسم فعل ولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم
المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال
وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب
وي ونحوه لا يقصد ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الى
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك ونحوه لا يقصد ان يحكم عليه وبه ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ونحوه ايضا
لا يقصد ان يحكم عليه وبه وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا نقلت
بناء على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ
او غاق وجعله صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه
من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبينت بها يجري
فالا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم
لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت
شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني
مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المبادر من

البهائم ذوات القوائم الاربع فلا يقاد ولما هو للطير ونحل البعض اقراد الانسان ايضا
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل فيتناول الشريف كلها الا ان كمال
اذا صوت بالانسان نشبها بالغراب الثاني كخ مشددة او مخففة عند ناخذ البعير ليبرك
يدل المضارع المضموم الاول وهو ما كان صوتا للانسان ابتداء من غير تعلق بالغير وقيل ذلك
لانه لما كان هذا الضمان مع تعلقها بالغير ملحقين بالاصوات المبنية كان كون ذلك
القسم كذلك اولى لكونه صوتا للانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** الى الركبات
المفيدة من اسمين كل اسم حاصل من تركيب كلمتين فصاعدا تركيبا اسناديا سواء
كان تركيبا حقيقيا وهو ما يكون الاسناد فيه بالوضع او مجازيا وهو ما يكون الاسناد فيه
لملابسة بين الطرفين او تركيبا تقييديا وهو ما يكون الاسناد فيه بالقصد والتبعية
لكمال الاول بالثاني فخرج بما ذكر فيه المركب الاضافي والمزجي والعددي والاسناد
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري
مجرى الاسماء المفيدة وقوله ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتابط شرا
على الان يقدر في كل واحد منهما نسبة قبل العلمية فلا يخفى انه يخرج هذا المثل
مثل خمسة عشر على احد مع انه من افراد الحد وكان يقدر في جزئه قبل التركيب نسبة العطف
وتبقى النسبة على حالها فيخرج منها هذا النسبة اصعب من خرط القتاد والاولى
ان يقال المراد بالنسبة نسبة منهومة من ظاهر هيئة تركيب احد جزئي الكلمة بمعنى مع
ولا شك انه يفهم من ظاهر هيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن
ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعلقية التي تكون بين الفعل والفاعل
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا
كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فاطلق الحد
على الجميع وهو طرد وعكسا فان نقض الخرج الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره مبنيا
على الخرج ان الاول لو وقع آخره في وسط الكلام الذي ليس محلا للاعراب الثاني

والمراد بها ههنا ما يكنى به عن المعنى المقصود كما كل ما يكنى به مثل بعضه لا كل بعض
بل بعض معين كما تم اصطلحوا في باب الميزان ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
لذلك لم يقل بعض الكتابات كما قال بعض الظروف بعتذر فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى
لذلك اعرض عن تعريفها بما مر وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكناية كما تكون
لكونها موضوعة وضعا مخصوصا ولكون الاستفهامية منصوبة المحل بحرف الجر دخل
عليها وكذا وما بعدها الا الفا في الاصل فانما ادغما الا الفا وهو دخل عليها كاف التشبيه صارتا
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنوكم وبقي فاعل جعل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد
الكناية عنه جاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت حذفت ياء الكناية عن الحديث المجرد وانما بنيا لان كل واحد منهما
كلمة واحدة موضوع الجملة التي هي حديث وهي لا تستحق اعراب الاسماء بناء فلما وقع المفرد موقعها
وهو خبر خلوه عنها رجع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب من الكنايات
كاين وما بني لان كاف التشبيه خلت على ما وكان في الاصل معربا لكنه انجر عن
ان يرين معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنوكم الجر غير فصار كأنه اسم
مبني على السكون اذا خره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فتنبه لبناء منحته عن اخواتها قلذلك
لم يعد اداة المضمنها فكما لا استفهامية ميزها المضمنة معنى الاستفهام ميزها الذي يرفع
الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوبا على التمييز مفردا كما هو الكاف العدد ووسط
العدة وهو اما احد عشر الى تسعة وتسعين ميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك
لانه ارجع الى اصله الطرفين كان محكما وكم الخبرية ميزها مجرور بالاضافة مفردة تارة
ومجموعا اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول مائة وثوب وثلثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير ميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير منه
ما ينبئ عن كثرة صريحا وانما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعيته بمنزله

وكل ما قبل اى كل واحد منهما لا استفهامية والمجرور وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت بكم رجل مررت ومضاف نحو غلام كم رجال ضربت في عندكم رجال اشتريت
مجرور ومجرور فيه الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع انهما
صلة الكلام لان ناخير الجار عن المجرور ممنوع اضعف عمل فجوز تقديم الجار عليها
على ان بعضهم الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر ولا
يلزم ان لم يكن بعده الا لفظا او تقدير فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا
قبله حرف جر ومضافا كان مجرورا على العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ
ان لم يكن ظرفا نحو من اخوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجر عنده
بمن مرفوعا على كونه منصفة استفهاما ما اما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم
على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سافرت
كم صاحبا عندك او مجرورا بحرف داخل نحو كم عاما اقمت او عاملا كان مبنيا
او اعرابيا فاعلا لرفع ثابتا لقيامه مقام فاعله الذي هو خبر المبتداء وكذلك ما
مثل كم فانه في الوجوه الاربعة الاخيرة بالشرائط المذكورة اسما الاستفهام والشرط
بمعنى انه يثبت لذلك الوجه وجميع هذه الامثلة الاتي كل واحد منها وهو من وما واي
واني وابن ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا تختصة بالشرط وكيف واين
مختصتين بالاستفهام فمتى ما اذا كانا استفهاميتين بقي فيهما الوجوه الثلاثة الا
نحو من ضربت ما بعضه من مررت غلام من ضربت ومن مررته وما مصغرة لا يثبت فيها
الرفع على الجرية لامتناع ظرفيتها واذا كانتا شرطيتين فكذلك يثبت فيهما ذلك
الوجوه الثلاثة نحو من ضرب اضربه ما مصغر اضعف بمن مرر امرر وغلام من ضرب اضرب
ومن اتبني فهو مكرم وما تفعلوا من خير تجدوه عند الله ولا يثبت فيهما بل في
جميع سائر الشرط الرفع على الجرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وكيف واني اذا ان لم يتجاوزا نحو متى ان

المحب لا طمع بهو لم تفع عليها زيادة مشقة وفي ذكر عمرو هنا له اشارة الى ذا الرطوبة
واما فلاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه قال عن كينونة عندك وعدمه
فسئل عمرو كونها خبرية على الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عمائك وخالاتك حلبت على
عشاري واحد المهذار كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على الكثرة فانتصاب
عمرو على الاتساع ومصدر يصفه بقوله لك خبر قد حلبت كم استفهامية كانت وخبرية
على تقدير وانتصاب عمرو على موضع نصب لان الفعل الواقع بعد كم ساقط عليها اشليط النظر
او المصدر تبرا واذا وصفت عمرو نصبت خالة وقد مر الا اذا نصبت نصبتها واذا خفضت خفضتها
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم اذا تقدمها مميز كانت وجرتيه في مثل كم مالك وكم
ضربة اي في كل مثال قامت قرينة دالة على تعيين المحذوف فانه اذا سئل عن كينونة
مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه يشير الى عدد دراهمه او دنانيره او
اخبار عن ثمنها فاقتضاه كم من دراهم او دنانير او كم من درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء وما لك خبره وهذا سئل عن ضربك بكم بعد العلم بوقوعها واخبر به فظ
السؤال الاخبار انما صح والنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربك والى
ضربات اي كم ضربة او ضربتين ضربتك في هذا المثال انما منصوب على الظرفية المصدرية
والفرق بينهما ان كان المصدر المنوع نظاهر او اذا كان المصدر المحفوظ في الظرف
او الزمان الدال عليه الفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية او لا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر يحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل من
فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية لا الظروف لعدد وده من المبينات
المميزها عند تعداد ما يبعض الظروف فلا حاجة الى تكلف البعض فيهما منها
اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه على اللفظ
دون النية فان عند تسيانه اعرب مع التنوين نحو ضرب بعد كان خبرا من مثل و
سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت

هي

هي البعد ظاهرة صون غايات فيها الكلام وانما يفيت لفظها متى جرت
الاضافة وشبهها بالجر وفي الاحتياج الى المضاف اليه واخير الضم لجر المضاف
كقبل بعد وما اشبههما من الظروف المقطوع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما سمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة
ان يعوض التنوين من المضاف اليه بتعريف الآخر ضاع الى المشار بي كنت قبلا
اكاد بغيض بالماء الفرات فالآن اسوغ بين بارد عذب من هذه الظروف المقطوع
ويروى بينوعها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدة نصها على الاضافة معنى
قبلا وقد يناه قال الشاعر لرضى الاول هو الخير يجزى اخاه ويجزى بالظن مثلو
عن الاضافة لا غير ليس غير وهذا المضاف اليه الثاني على الصدر وان لم يكن غير من
الظروف شبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما يها كل واحد من المضاف اليه
الاسماء وليس نحو اصل هذا لا غير وجاء بنو فلان غير كثيرة استعمال غير بعدها
وكذلك اجرى مجرى الظروف حسب شبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعريفها
بالاضافة ومنها اي محل الظروف لمنبر حيث المكان وقد الا خفش قد يستعمل الزمان
كما يضاف الا وجلا اسم كان وفعليه وقد الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء
انا ارى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب طاعا وانما بنيت على الفتح كاينات
مكان سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب طاعا وانما بنيت على الفتح كاينات
لاضافة الاضافة الى الجملة والمضاف اليه في الحقيقة مضاف الى الجملة
الجملة وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فانها في الحكم اضافة فاشبهت الغايات
الحذف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها مع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال
علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على البناء لشدة الاضافة الى المفرد وهي
اي غير الظروف لمنبر اذا كانت اسماء كانت او مكانية انما بنيت اذا ذكرنا في حيث هي اي
اذا اذا كانت ماضية او مستقبلا وان كانت دالة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها

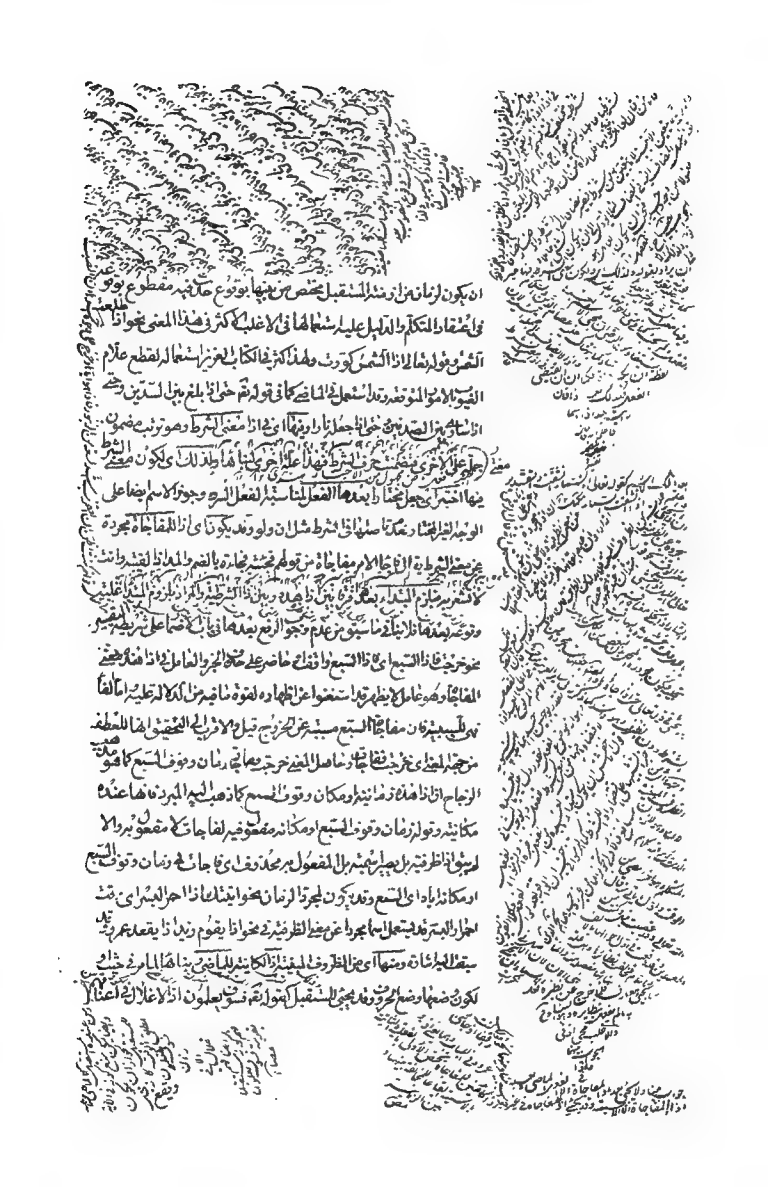

ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو
خرجت فاذا زيد قائم ولعله لم يذكرها هاهنا ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام و
الشرط نحو اين زيد اين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال
ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان
قدوم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها
ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال الصفة
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظرف ومعناه
السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل في الشرط مع ما على ضعف
عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس اجلس وبدونها عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده
فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا ام ماشيا
ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيتا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول زمان عدم الرؤية يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد لا المثنى ولا المجموع حقيقة كالمثال المذكور المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ
اليومان اللذان صاحبتهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فانه لا يلاحظ
هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين واشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة

الابما يحضر عنده وحكمها ان تجرها على الاضافة نحو المال الذي لدن زيد ينصب في بعض
لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل
رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة و
غيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد
يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا بضم الطاء المشددة او المخففة و
جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي موضوع شيء منه لاستغراق النفي
جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف وبناء المشددة
لتشابهها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل
المنفي فهو موضوع شيء لاستغراق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض
على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين معنى الداهر العائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة او الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف
اليه او بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من
خزي يومئذ بفتح ميم يومئذ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لا يجب
اكتساب المضاف للمبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مع ما وان مخففة ومشددة مثال مثل قيامي مثل
ما قام زيد قيامي مثل ان يقوم زيد مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة
الى الجملة نحو اذا وحيث بهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما
اسمين مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا بيان باب المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي وكلي لشيء معين بعينه

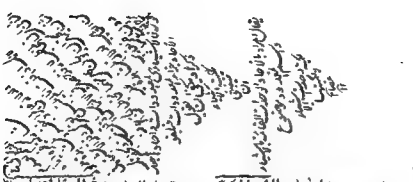

الخاطب من حيث صانها المضمر المتكلم بعده وقوع الالتباس منهم المضمر الخاطب
فلم يطرق منها لا يطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت
جاز ان يلتبس بغيرهم ان المخاطب والمراد بالاخر منه الا كون المعرفة بعدت
اللبس في المضمر الغائب لم يذكره لانه علم من عرف منه المتكلم والمخاطب انه دون منها
والمضمر على بناء لان العشرة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف كلها تشارك بين اصنافها
الا المضمر الواحد منها فان فيه تفاوتا بالاعتبار تفاوتا لا يقتضي البيوع فلما اثبت
التفاوت بين هذا بعد بيانه بين انواع المضمر الذي احصيناه وهذا الترتيب الذكر
هو مذهب سيبويه بان فيه اخبار ان تكثيرة والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وعلى بابها
دائما العشرة المعلومة المفهومة من حيث هو كذلك فعلوم ما وضع لشيء شامل للغير
والنكرة بعلوم لا بعينه خرج المعرفة **اسماء العدد** اما اقرأ فيها الذكر
لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع الى الفاظ وضعت لكثير احاد لا
منفردة كانت تلك الاحاد واحدا بجمعها كالاشياء هي المعدد وذات احادها كل واحد
منها لكنه الاحاد ما يجاب اذا سئل عن واحد واحد وعن اكثر من واحد من تلك
المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكثيرات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكثرة واحدة منها اسماء العدد فواحد موضوع لكثير احاد الاشياء اذا اخذت
منفردة فاذا سئل عن عددها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكثير منها
اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن عددها بكم يجاب باثنين وهكذا الى
ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد الاثنين داخلان في هذا القسم
لانهما من اسماء العدد فيه عرفت انهما وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد فكذلك
المبادر من هذه التسمية عرف اللغة ان نقول الكثير هو الموضوع لامر ما غير اعتبار ما فعلى هذا فقط
القسم يدخل جل ورجلان وثلاثة دراهم ونحو ذلك مما يفهم منها
الواحد فيه والاثنينية فقط اصولها الى اصول اسماء العدد التي تفرع منها باقيها

المجموعة لكون الفتح اولى لخوانها لاسماء مفصوحة الاواخر مركبة مع العشرة وما
يخرج من بينها حال التسعة الاعداد شرع في بيان حال بنيها فاذا بنيا دخل الثلثة الاولى
للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال وبنيا الثلثة الى العشرة والكل الى التسعة
اي جعلوا مجموع لفظا نحو ثلثة رجال وسمي نحو ثلاثة رجال وشرط اما كونه محذوف لام
لما كثر استعماله او تاء عوض عن حرف العين بالاضافة للتخفيف لانها سقطت التنوين والنون لما
كونه مجموعا يلحق بالمعدد والعدد الاولى ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله
مجموع لانهم لم يجمعوا مائة بعين بنيا واحدا وكان مناسبها ان يجمع فقيل
مئات وسنين لان المائة جمعت على اصلها وضوع جمع المذكر السالم وهو صون
جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال
ثلاثة مسلمين ثم بنوا مئات لكنهم كرهوا ان يلي آخر المجموع بالالف والتاء بقلبوا
الجمع بعد ما هو صون المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى سنين ما قصر على المفرد
مع كونه اكثر وبنيا احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب معرب
اما نصبه فلعقد ثلثة الاضافة واما بناؤه لا يشبهه بقاء النون منها اذ هو في صون فون
الجمع لاحد منها اذ لبنائه في تحقيقه نون جمع واما بناء عدد لها فلانهم كرهوا ان
يصير ثلثة شيئا كالاسم الواحد لا يرد عليه حد عشر لان المضاف اليه غير لما كان
غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك الغير فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد
امراة واما افراده فلان المضاف منصوب اصار نقضا عن غيره فاذا لم يكون لفصله طيلا

ومعربا مائة والف مثنيتها ومنجمعا ي جمع الالف ما لم يقل وجمعها كما
قال وتثنيتها لان سنعا لجمع مائة مع معربها في الاعداد مرفوعا لا يقال ثلثمائ
رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل كما يقال الفا
رجل محذوف منه لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون معرب
على حرفين ميزهما لكنه لما كان حادثا في جانب الفئة من الاعداد والمائة والالف

من خط مؤلفه

التخصيص والتشريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فانه افاد التمييز ذلك التخصيص استخفى
فافاد تمييز كل العدد على حدة وتقول في المفرد من العدد اى الواحد من العدد
باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد عدداً بنقص ميز زيد عليه
بواحد الثانى المذكر وقول الثانى مقول القول وذلك انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين انضما اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيراً باضمام اليه اثنين
اياه ابتداء من الثانى فانه ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيراً واحداً والثانية في
المؤنث على هذا القياس هكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اى
لا تقول غير ذلك فلا يجوز ان تقول ثمانية اثنين لانها فوق العشرة اذ هو مركبات
لا يتغير اشتقاق اسم لفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار ما الاولى والثانية في المذكر
من غير اعتبار معنى التصيير الاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير انما قيل الواحد الواو
لانها لا يمكن نعوت المؤنث كذلك منها الاولى والثانية لدلالتها هكذا الى العاشر والعاشرة
والحادى عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث كذلك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع
والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم فاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسمائه الفاعلين
في التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفي المؤنث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف نحو
الثالث عشر في المؤنث لا يتغير المركب كما ذكرها للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر
الاسم بكماله اسم واحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر وجلاف قائمة المرأة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى من اجل ان الثالث
الاعتبار ين اعتبار تصييرها عشرا عشرا ما الخلف اضافتها فلا اختلال اضافتها
قيل الاولى اى المفرد من العدد المعقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى
الاقصر بعدى مصيرها اى لاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى

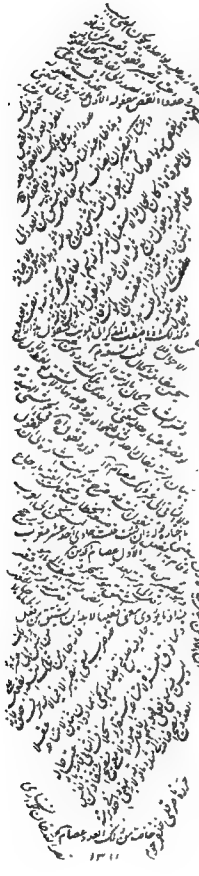

مذكرًا كالفعل ولهذا قيل علامة التأنيث في الفعل حقيقة او تقديرًا لا في الاسم لتحقق
في مثل كطلحة مثال التأنيث اللفظي حقيقة وفي مثل قائمة التأنيث اللفظي تقديرًا لان
تاء التأنيث فيها ليست بضمير على حدة ولم يوجد مثال التأنيث اللفظي الحكمي
كحمزة لعلم المذكر وتوصيفه بالفعل بلا فصل كما هو الاصل كزيد اي المالوث مطلقًا
حقيقيًا او لفظيًا مظهرًا او مضمرًا قبل التاء اي عند قال الفعل مثل بالتاء وجوبًا اذا
بنيت الفاعل من اول الامر اذا كان مسندًا الى ظاهر غير الحقيقي فارج الذاكر
في الحال تركه والهند الشاعر قالوا او ظاهر غير الحقيقي الجنسي فهو بمنزلة الاستثنا
من هذه القاعدة فلان تقول طلعت الشمس طلع الفجر بخلاف طلعت الشمس طلعت
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيًا واستعارض حال التاء بها لفظ من الالتباس
به بخلاف ضمير اذ لا يعرفه ما يشبهه تاءه وجعل بعض الشارحين غير المبدأ جاريًا الى المؤنث
الحقيقي وغير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وان ظاهر غير الحقيقي فالجار لو كان يستطيع
من هذه القاعدة صورة الفصل بينهما لا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن
اسهلا لاحكام جميع الامثلة فحو صورة الفصل بينهما في الجار في الحال الثاء بالفعل
تركه مقولا حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
اذا كان المؤنث الحقيقي مبنيًا عليه ما يغلب فيه الذكور كرجل امرأة فان مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءني الرجل بل الرفع الا الشاذ وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحال التا
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لازم لو كان جمع المذكر
السالم نحو المسلمة فلا يتعين جاءت الزيدون جاءت مطلقًا اي سواء كان
واحدها مؤنثا نحو اجاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقي فيه بالجواز ان شئت الحقت الفعل تاء وان شئت تركتها نحو جاءني الرجال او جاءت الرجال
وضمير جمع المذكور العاقل من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جعلوا الفعل
ضميرهم الواو كما في غيرهما الزيدون جاؤا او كالتي تقع جاءت نعلت اي ضمير فعلت وهو التاء

الوجدان محمد يا الله اجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه
فالواو تغير فوق غير الحقيقي
مؤنث غير الحقيقي لا يلحق به علامة التأنيث
الحقير عصام

يشكل بالابوين للاب والام وكذلك تثنية القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء
ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
فليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف
اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء تسميتها
زيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع كذا عمر اذا كان علما لابي عمر
لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع رده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لما كان آخر الاسم المفرد
الذي يلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما
يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور وهو
ما في آخره الف مفردة لا يتغير ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم
يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة
احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة وحكما
رخصة للثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كانت
الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل وقد
اميل كمتيان في متى حيث جاء منه الامالة او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت
الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى قلبت ياء اي الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما

وحذف تاء الثانية التي قبلها ان لا تحذف لئلا تشبه كخمسة وعشرين فحصلا
والبيان على هذا الالتباس مع مجيء اثباتها بعضها على القياس افادة وجه حذفها بعضها
ان كل واحد من الخمسين والاثنين لما استحق بعضا لها بالاخرى بحيث لا يمكن الانفكاك
بحاله دون بعضها صارا بمنزلة مفرد وفاء الثاني لا يقع في حشوه وجبل يحسن والى مشكلا
وهما لغتان في خمسة والبة وان كانتا اطل استعمالا منهما والمكان حذف النون تخفيفا
مستمرا في بنيا بالفعل المضارع المعتد للاستقرار فحلا بحذف تاء الثانية لتغير
لقاعدة بل وقع على حكاية القياس في ما محصوص صدر فعلها الذي في بنائه بالفعل الاسم
المجموع ما قال اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي بمبادئها المقصودة من قولك
الاسم مجرد فمفرده اي مجرد فهي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال على واحد
واحد فلا الاشخاص كون الحروف مثلا بتغير ما يجب الصورة امارة ايا وانقصا
او اختلافه في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالياء في قولك مجرد مفرد امامتعلقة
بقوله مفقود او بقولك دال بها على سبيل التنازع وقولك تغير ظاهر مستمر خال الحروف
ودخول قولك تغيرا حيا لئلا الان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف
فتغير الكلمة هذه الزيادة الى صيغة اخرى وقولك ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسما
الجموع كرهط ونفر وبعض اسما العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة مجرد فمفرد
خرجا سما الاشخاص اذا اريد اقصد بها نفس الجنس لا افراده فتقول مقصودة فاذا قصد بها
الافراد استعملا فيقولك مجرد ومفرد وكذا الذي بقوله مجرد في المفرد جوع اسما الجموع والعدد
تحوتمر ما بكوني الفارق بينهما ان واحد الثاني وتحو ركب هما اسم جمع ليس بجمع
على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجاعة وقد علمت انهما خارجان عن
حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع فان بل الكلام لا يقع على الكلمتين والكلمة وهو حبلين بل
ذلك بحسب الاستعمال بالوضع على انه لا ضرورة الزام كون الكلام اسم جمع انهم وانما

الاسم اسماً اي اسماً محضاً من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اي فلكونه مذكراً علماً يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون ذلك الجمع اشرف الجموع لحفظ
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد منه
الكل كعين او الاثنان كامرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجرداً عن التاء الملفوظة او المقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافاً للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها او
فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً لان علم التانيث هو التاء
لا الالف فلا يمنع عن الجمع بالواو والنون لان الممدودة تقلب واواً في صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم الذي يجمعه جمع
المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي له
شروط فالشرط الاول كونه مذكراً يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن
صفة افعل فعلاء اي مذكراً غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه
بين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكراً غير مستو في
تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى
مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة
كندمان ندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اشمل الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه بالتاء
وحدها والشرط الرابع ان لا يكون اسم المذكور مذكراً مستوياً فيه اي في هذه الصفة
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور فيقال رجل جريح وصبور وامرأة صبور وجريح فلا يجمع
بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع
جمعاً مختصاً باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعاً يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس

حقيقتا كرجال وادارس كما مر وجمع القلة وهو ما بطلق على عشرة وما دونها اصلا او جمع بكون على وزن افعل كما طرح جمع طرس وانعلا كما مر جمع بكون على وزن افعال كما فرس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وانعلة كما رغفة جمع رغيف وفعلة كفعلة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لما طلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصدق انهما وما عداهما الذي هو المذكور من الاوزان وليس الجمع الصحيح جمع كثرة بطلق على ما فوق العشرة الى الالف انما يدل ويستعمل احيانا للاجتماع ويجيء ذلك الوجه لتعم الفائدة فرق مع وجود ما لمصداق اسم الجنس بعض الجنس

قائما بفتح سواد بعضه كالضرب والشتم ارادهما بعد كالطويل الضمير الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد ما يشتق الفعل منه اكيدا لدلالته النوعية وقيد بقوله مثل جلست جلوسا اي جلسة وجلسة فعل القادر به والعالم به وعلى بالارد وبحاله لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدقا ان كان الاخران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر الذي لم يشتق الفعل منه المجرد سماعا اي سماعا من غير نظر الى عدده الى الثمانية وثلثمائة كما يأتي في بحث التصريف وقد غير اي غير الثلاثي المجرد بفتح الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسا اي قياسا كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على فعل مصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف بعمل اي المصدر بالقطع عن فعله المشتق منه حالكونه ماضيا نحو يعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل بنائب الاشتغال بينهما لا ما عينا لانه

فلهذا الشرط فارق الزمان كاسم الفاعل فحل المفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا بفتح عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فاذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه كما يتقدم معمولا اي معمول المصدر عليه لكونه متعلقا بالفعل مع ان وشيء ما في جواز لا يتقدم عليه فلا يتم لا يجيء عمرا اضرب بل وكما يتقدم اي معمول

قوله ساعيا بفتح انه الحق السلوع وابا يه السعاي مجازا وهم يريدان بالبيت محمد ذكره ابن الحاج شب عذاقها نقره

ليس مقولا الا
بفتح حقيقة واما المفعول المطلق
الجازي كوضرب بضرب الامير القاضي تميم
نقل عليه الرضي عصام الدين قوله فانما بفتح وكيف
المنع القائم بغيره فتطلقها عليه اذ
ليس الا الواو ان فتحها واذا السواد فتح
سيأتي ليس صدق جريمة بسبب
لصدق انه المنع القائم بغيره فتحيث
انه قائم بغيره كهو اصطلح القائل عصام الدين
اصل الجزء الاخير

فيه ويكون للظرف مفعول الرديم فاعله لانه لواضمر فيه لاعمر في المثنى والمجموع شيئا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنية والجمع في ظرف الى المصدر الفاعل ولما كان نفيه العمل
وجمعه حسن في المجتهد الا الفاعل وكذا في سلم لفاعل ما المفعول والصفة المشبهة كزيد
منها محمد وبعلا ان المصدر ان له في بقية تثنيته وجمعا وكذا سيهان لا ضاف رضيه لسلسا
الاشتقاق فانه ان كان بارزا لم يكن مصدرا فيه بل مضمر مطلقا فلا حاجة الى عنا ذكر
الاستثناء هنا ليخرج مثل ضرب في يدا حاصل لا يلزم ذكر الفاعل وفاعل المصدر
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب بكرا لان النسبة الى الفاعل فيما ضمير ما خوذة من
مفهوم لا بتوقف تصور ومفهوم عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافة المصدر الى الفاعل مع ان عامله مفعول والاولى ترجح اقوى مشابهة
للفعل الكونه ذكر نحو توليد الفعال ولو لانه فرع اللفظ لما ورد يذيقاني المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا بلا واسطة ام مفعولا له نحو قلة التعبد الى الفاعل نحو ضرب اللص
الحاد ضرب يوم الجمعة صرح بالتاديب عاملا في عامل المصدر متعلقا باللام اي وان
التقريب قبل لانه عند عمله مقدر وبان مع الفعل فكما لا يدخل لام التقريب على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزه لك على قلة فرقا بين شيء
وبين المقدر به قيل لو ورد في القران شيء من هذا لقدر المعرف باللام فاعلا في على
مفعول صريح بل قد جاء عاملا بجوف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء الا من
اي المجهر به مفعولا مطلقا صفة من غير اعتبار ابدال المعرف بالفعل للفعل من غير تحويل
ان يكون المصدر عاملا لا يجوز اعماله الضعيف مع رجحان القوي سواء كان الفعل
نحو ضرب زيدا اي ضربا كائنا غير لازم نحو ضربا زيدا او ان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا وافعاله لا منه اي من الفعل هو ما كان حدثا فعله لازما نحو سقيا له وشكرا
له رجحان اي نحو ضربا زيدا اي نحو ضرب فاعل الفعل للاصالة في عمل المصدر للنيابة مثل
عمل المصدر المضاف عمل الفعل لتوقف توليد توجهان ورجحان ما تما فصل بين

فسمي المصدر واشتق ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض

احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخر عن القسمين توهم

تعلقه بالقسمين على سواء **اسم الفاعل** ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث

موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل لو قال لما قام

به الفعل لكان اولى لان ما جعل امره بذكر لفظة من لعله قصد التغليب يعني

يعني بالحدث تحقق وجوده وقيامه به مقيدا باحد الازمنة لشذانه قال المصنف

رحمه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة

وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان وضعها الجمع لمن

قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت

الظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجمع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك الا

المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام

الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه وضع

له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به اصل الفعل

وبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة على اصل

الفعل وخالفه اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى

الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به لا

لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم

التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا لا

يخرج من التعريف لا يبعد ان يلتزم ذلك ويكتفى بما به حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر

وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في الترجمة الشريفة ما يعيّن

صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل ما اشتق

من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة

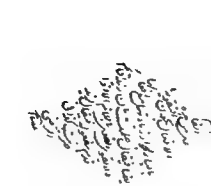

الزيدان ضاربا عمرو زيد ضاربا عمرو الزيدان فان كان اسم الفاعل للمتعدي الماضي او الحال
بالاستقلال او في عمل الاسم او واريد ذكر مفعوله وجب اضافته الى اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله نحو اضافة معطوف لفوات شرط الاضافة المحضة مثل زيد ضارب عمرو
امس خلافا للكسائي فانه يجيز عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته
اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها ومسلك الكسائي
يقود فيما ذكرتهم باسط ذراعيه بالوصيد فانه على الجواب عنه فان كان الذي لا اسم الفاعل
معمولا لخبر ما اضيف اسم الفاعل اليه ونصب مفعولا به وان انتصب مفعول بمقدر
كالاسم الفاعل يجوز زيد معطي عمرو درهما اي مقدرا نصبه بمعطي المقدر
لما يأتي معطي عمرو درهما اعطاه فضل درهما اي عطاه درهما فان دخل اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الاربعة مفعول مرور نحو مررت بالضارب
ابوه زيدا امس وقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن وغدا لانه فعل في الحقيقة
ح على عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع
مندرج من اسم الفاعل بغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن هذا اسم الفاعل
كالمبالغة في فعل المشتق منه كضراب في ضرب وصيغ اب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر ومثلها اي مثل اسم الفاعل في
العمل واشتراط ما ذكر بعد على هذا يفيد ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن
اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثل في مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن وغدا ويجوز
زيد الضارب عمرا الآن وغدا واما من ما فيه من معنى المبالغة نابعا فاك
من اضافة الصفة الى فاعلها ومما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع
منها مصحى كان وكسر اي مثل اسم الفاعل اذا كان مقررا في العمل وشروطه لعقد

تطرأ على المفرد من حيث لحاقها بالحاق علامتي التثنية والجمع نحو تقول
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان والزيدون
الضاربون عمرا الان او غدا او ما اشبه ذلك ومجموعهما يجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع
مع العامل فيه مفعولا ينصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها
واجب مع التعريف تخفيفا مفعول له المحذوف اي يجوز حذف نونهما لوجود احد
الشرطين لقصد التخفيف لطول الكلمة بها كقراءة من قرء المعنى الصلوة بنصب الصلوة
على المفعولية اما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب الاليم بالنصب
محذوفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة للالام والقراءة بالاعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق من فعل اي حدث هو موضوع لمن وقع عليه وذلك
لما كان حدث وقوع الفعل عليه مغايرا لوقوعه هو موضوع لذات ما وقع عليه الضرب مثلا
اعتبر مقام ما على ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الاوصاف
المشتقة من المصدر كما مر في اسم الفاعل وقع عليه يخرج ما عدا المجرد كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل فانها مواضيع لتفضيل الفاعل لا لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لم يقصد به زيادة على المعنى الذي دل عليه اسم الفاعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغ من الثلاثي المجرد على وزن مفعول كمضروب ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر بخلاف الفتح وكثرة المفعول كما سيخرج بقيد الزيادة
او ما في حكمها من نائب عن العامل في النصب والاشتراط اي اشتراط عمل اسم المفعول
بالاعتماد على ما مر في اسم الفاعل والمراد باسم الفاعل ما يعم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
بالالام يعمل عمل المبني للمفعول ايضا فهو رفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه الان او غدا او المعطى غلامه زيدا
الان او غدا والواسطة

الصفة المشبهة

باسم الفاعل من حيث اشتقاق وتجمع
تذكر وتؤنث مما اشتق من فعل لازم لاحتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين

فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة
وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول
فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة
الصفة اليه تفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها للتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه مثله
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا
بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان صفة هو
الاول وجوده والثانى عدمه وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان
قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها
ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام مضافا
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه
لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير المجرور من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
لاستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة
فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام

مثل الحسن

مثل الحسن وجهاً وجهه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان فارت التخفيف بحذف الضمير
والاشتباه في الصفة لكنها لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية
مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلفت في
صورة كانت الصفة فيها مجوزة عن الام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
مثل حسن وجهه منسوبة وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف
فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه ويقبح ان يقتصر على امور التخفيف فيها عن
حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه
بما استكن فيها للصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول شيء من التخفيف فيها
وهو حذف التنوين والبواقي من اقسام الثانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسماً ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في
الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه منصوب لعمول الحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه حسن الوجه بجره والحسن وجهاً وحسن وجهاً وحسن وجه بجره واما في
المعمول مثل الحسن وجهه حسن وجهه برفعه منهما وهما قسمان والمجموع لصفة احسن
كان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما
فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما وهو اربعة اقسام الحسن الوجه حسن الوجه
حسن وجهه الحسن وجهه برفعه فيها بتبع لعدم الرابطة الموصولة لفظاً لما كان وجود ضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول اجتمع الى عدة نظيرها بوجوده وعدم نقيضها
ومنى نعت نحو الصفة بها فاظهر فيها اني الصفة لان معمولها حاء فاعلها فلو كان
فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فيها وهو اي تلك الصفة مرح كالفعل كما ان الفعل لا يثنى ولا

اسم التفضيل من حيث هذا فعل المذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل
فيه غير مجرد شركونهما في الاصل خيرا وشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال
ويعدى بمن على الاصل وشرطان يبنى اى اسم التفضيل من فعل ثلاثى مجرد
مجرد كاحمر فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه لما يأتى من الزوائد الثلاثة المزيد فيه مع فكه
على تمام حروفه منفعل لان هذه الصيغة لاسم الزيادة على الثلاثة الحروف مع اسقاط
بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من اربعة اصول او ثلاثة المجردة او المزيد فيه فان
الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها
اصول او يكون من حروف المزيد فيه اما من اصول وزيادة او من زيادة او من جنسها فلا يلتبس
ما اصله الشتق منه فلا يتعدى لمفعول بنفسه تقول انا احمر منه اى من لا ثانى مجرد ابيض بياضا
ظاهرا وكذا منها اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاجمر واعور ظلوا اشتق اسم
التفضيل ايضا منها لانها الى المزايدة وحمر وعور وزايدا الحمرة او العور وهذا
التعليل انما يأتى اذا يؤل الى فعل الصفة مقدما بناءه على فعل التفضيل وهو كذلك لان
ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة
مواطأة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فانه افضل اشتق من الحسن لبس
بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيرها اى غير الثلاثة المجردة بان يراد ان يدل
على ان لاحدهما زيادة فيه على غيره توصل الهمزة الى غير الثلاثى المجرد باشد ونحوه مشد
صوابا شد منه استخراجا امثال الثلاثى المزيد فيه وبياضا مثال اللون وعيبا مثال العيب
وحيث هذا فالعيب لفظا معنى لا يرد نحو اجهل وابله ولكن يرد امر نحو على هذا النقد
اشقاها احمق على وجه التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق الا ترى
بشد وذم نحو احمق من ان هبنقة للحمار ان المراد بالحمق فاسد ومن ثم اريد
فى النظاهر كما حمق عن ابن هبنقة من قطوبة حمر ان واعظم وجبوا عما عنقه وهو
ذو كيد طويلة مسئل عن ذلك لا عرف بها نفسى ولا افعل وتفعلا ذان لتعلم

غير مضعف ولم يضعف غير مرضعة قال الكوفيون يبنى من
ابيات مع ذلك اجهل وامقل وامثل
وقال البصريون لا يجوز
شاذ ومؤول عندهم
لجهلهم اى ضعف
الكوفيون
من الجن وصاحب

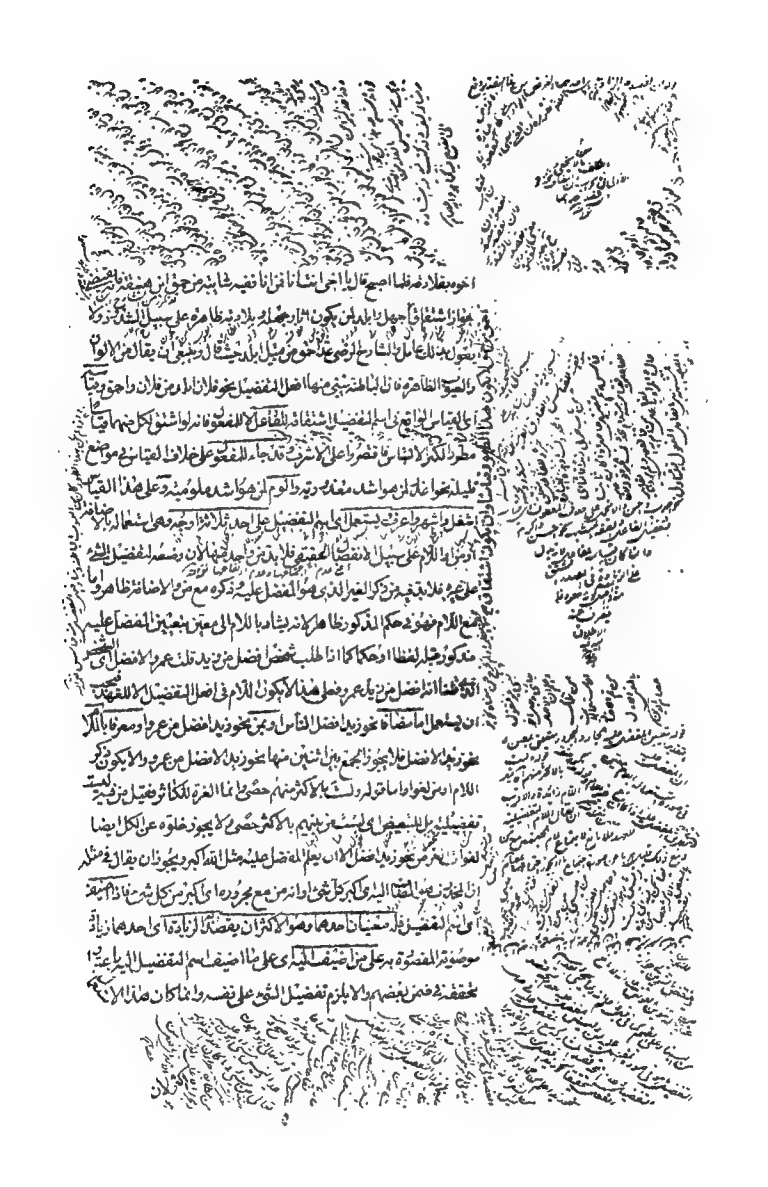

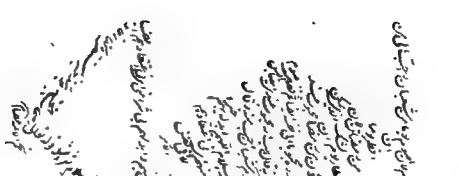

اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في
استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا
المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد الزيادة المطلقة
اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف
اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف ساير الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه واله
افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوته
يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشاه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم
التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد
اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان
موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كونه
المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا لمن هو اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون
افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياهن بمشابهته

بافيه الالف

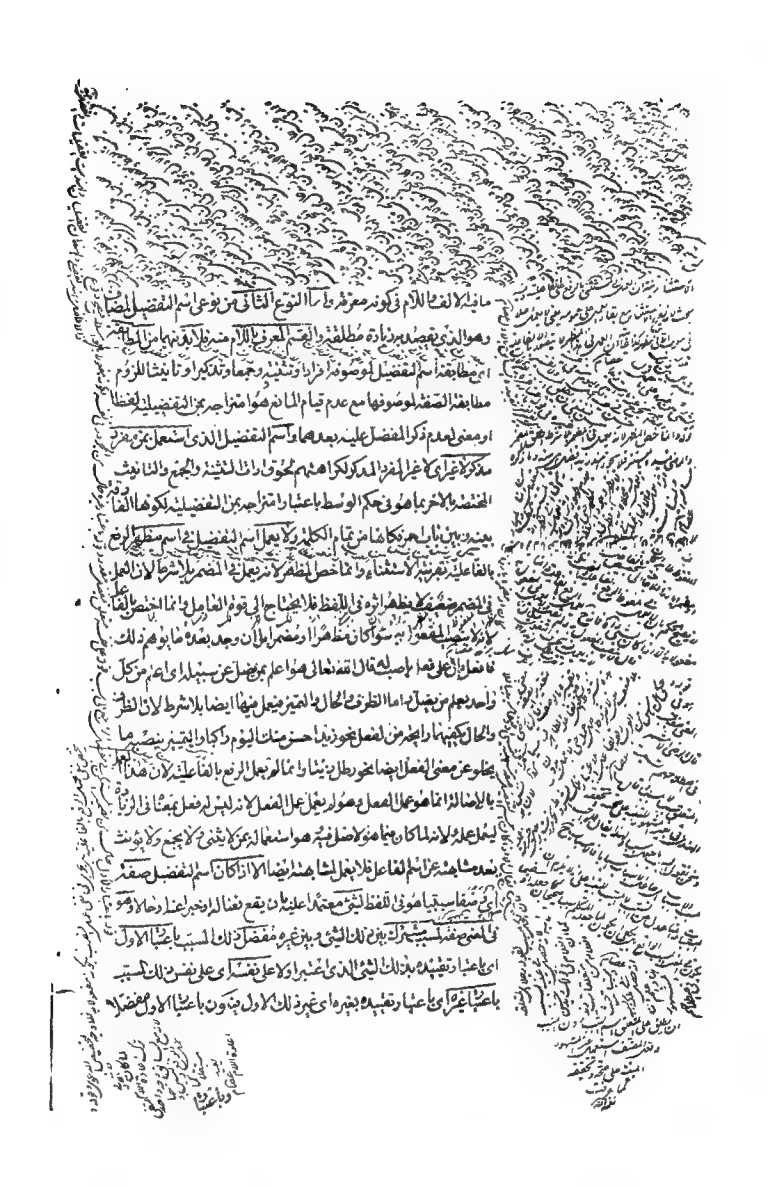

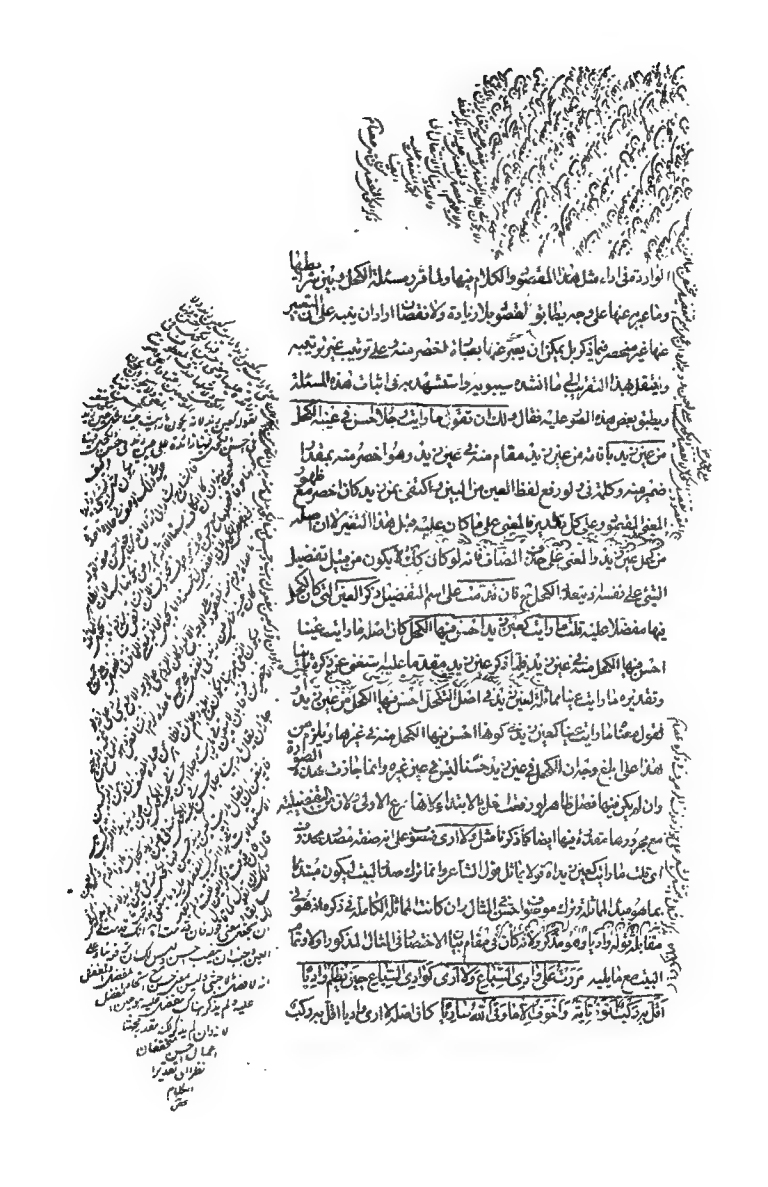

الكل المطابق لما ذكر في صيغ الحضر راجع الضمير الى مادل كالامخبرا عنه بان الفعل يشتمل
على الزمان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة
الى ما على ما لا شك ان النسبة الخ على ما هو الحق وهو الذي ظهر لي فافهم
بالمفهوم منه فالمراد بمعنى في نصب الظرف ان النسبة لما وصفت لان المعنى الاقتران
بالزمان بمعنى ان يكون المراد بالحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل العام لكي يصح
الا في نحو الضحك مخرج بهذا القيد الحرف فانه ليس مستقلا بالمفهوم مقترن وضعا بأحد
الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة المعنى مخرج به
عن هذا الفعل وجعلنا وضعها يخرج الاسماء الافعال لان جميعها مستقل غير المصادر او
غيرها كاسم فعل ودخل في الافعال المسلوخة عن الزمان نحو عسى وكاد لان معناها
الوضع ويضاف الى المضارع انه مقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد الاثنين
لانه متقرن بحسب كل وضع بواحد من هذه الاشتراك من بعد الوضع ومن جواز
ان يخلو الفعل نحو قد لا فانها انما يستعمل المتقرب الماضي الحال او التقليل الفعل
او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين سوف له الاول على
الاستقبال القريب الثاني على الاستقبال البعيد بخلاف الجوازم لانها وضعت لانشاء
الفعل اي لم او لطلب كالامر او لنهي عنه كلا النهي وتعلق الشيء بالفعل كادوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ومحوني تاء التانيث عطف على نحو
قد وانما اختص به محوني تاء التانيث كها فانه دل على تانيث الفاعل لا للحق الا بما قبله
والصفات استغنت عنها بما فيها من التاء المحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا
حاجة اختص الفعل بها كذا قيل بقي شيء اذ التاء تدل على تانيث الفاعل سواء كانت
في المحوني نحو تاء فعلت او تاء يفعل نحو تاء فعلت المضارع المصدرة بالهمزة او الحركة المزيدة فيما
في يفعلون نعم لو قيد بما يتصل او لكان جعل الفاعل الا يلحق الا بما له علو الفاعل انما يكون للفعل
وقوعه حظ فرعه عند منع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل في الحكم

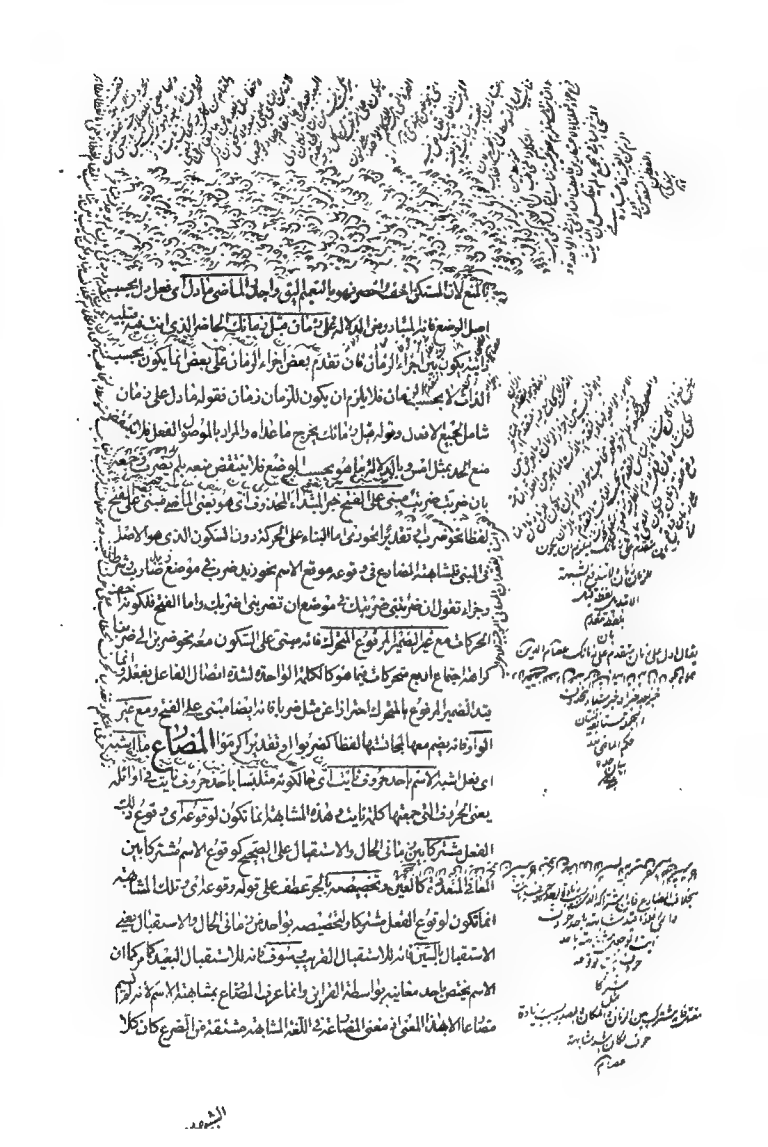

بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب
اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبليه
ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب
الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه
بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر المبتدأ المحذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل
في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطية
وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف
الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير
الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع** ما اشبه
اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد حروف نايت في اوائله
يعني الحروف التي جمعتها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك
الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين
المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر عطف على قوله وقوعه اي وتلك المشابهة
انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني
الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان
الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم
مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا

الشهود

لفظيين والسكون في الجزم مثل يضرب لن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به
ذا الف الضمير يبنى على الفتح مطلقا كيضربان ويضربان ويضربن
والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء يقدر الرفع في الاسما بالضمة على الواو
والياء فيقال يغزو ويرمي الغزو لفظا في حال النصب بخفة الفتحة نحو لن يغزو
ولن يرمي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما اوجب الحركة
اسقط الحرف الذي لا يقبل الحركة وهو الواو والياء والمضارع المعتل الآخر بالالف يقدر
الفتحة تقديرا لان الالف لا يقبل الحركة فيقال لن يرضى لن يرضى الخ
في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم
زيد سواء كان العامل فيه هذا المجرد كما هو المشار اليه بقولي ويرفع عاريا وتعني بذلك انه لا
يوجد قبله ما يجلبه كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب في ضارب في مرر برجل
يضرب في رأيت رجلا يضرب فانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم
فاعطي استحقاق اعراب الاسم واعرابه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه
يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم كالصلة نحو الذي يضرب في نحو سيقوم سوف
يقوم وفي خبر كان زيد يقوم في نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب بان
الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدر
عليه كذا قالوا ثم ان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم ان كان الاعراب مع تقديره انما
هو لاعراب مع تقديره فعلا نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم
وجوبه والسين جزء الكلمة لا كلها جزء الكلمة كسوف في حكم السين وتحو كان زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عنه لامر لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى ويقصد
بالمضارع بان ملفوظ ولن قال لفراء اصله لا ابد الالف نونا قال الخليل اصله

لان

لان تقصر كاين في اي شئ فال بيبويه انه حرف برأسه واذن قبل اضمار ان مخففة
وقبل اضمار ان الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي بان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي لام الجار
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلاثة يجوز فيما تقع فيه
على الفعل الا يجعل مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء في جواب في كلمك
وبعد الواو في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني
حقي فان الفاء والواو واو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
لمخالفة فلم يكن من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء وتكون المعنى
في زيدني فاكرمك ليكن زيادة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب
اللبن لا يكن منك اكل السمك ومشرب اللبن معا فان التي ينصب بها المضارع مثل
ان بدان تحس الى مثال النصب بالفتحة ومثال ان تصوم واخير لكم مثال النصب
بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من
الثقيلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء فلا تناسبه وليس
التحقيق الا الواقعة بعد العلم هذا على ان الناصبة تحتاج
على ان سيقوم وان لا يقوم ان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان الا ان الظن باعتبار
ولا اثر عن عالم لو توقع بلا يلزم المخففة الدال على التحقيق وباعتبار عدم التيقن
اي كون الظن ظنا يلزم ان المصدرية فتصح وقوعها كلها فيجوز في ان التي بعده الوجهان ولن مثل ان
ابرح الارض ومعناها اي معنى لن تقع الشيء يقينا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان
يكون في قوله تعالى ولن ابرح الارض تحتم ان لا اي ما تقرر ان التي تنصب التابيد حتى
يازم الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فاذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل مع اعتماد على ما قبلها فصار كانه سبقها هكذا

وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان
الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع
مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله
اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل
اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها
الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الفاء والواو فالوجهان جائزان النصب بناء
على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة و
معناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة
فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا
او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى
زمان المتكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت
بالفعل الذى دخل حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان تكون هى
زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول

هيئت

فيث هذه العبارة وتحكيمها ان زمان التكلم على ما كنت عليه وكان ما بعد
خرج هذه العبارة مرفوعا فانه على ما كان عليه حكمه فيما مضى من الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ان تقدر ان لا فعلم الا سيقبل اذا كنت اي حين
عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعوكوفاه وما ابتداء
ان بيتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون
جوى جملة على ما قبلها كما توهم بعضهم من تفع اي بعد حتى لعدم الناصب الجازم
وبجاز ان يستبينه اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي ان فات
الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال الماضي بعد مضي الحال لتحقيقها
فانه تصديق نفوذ الرجاء في بيان الكلام ومن ثمة اي من اجل هذين لا مرئي كونه
عند ارادة الحال حرف ابتداء وجوب تبيئة ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اي نصب ما بعد حتى في قولك كان سيرى حتى خلها في وقت حصول كان
الناصبة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لان لها لما كانت حرف ابتداء
انقطع ما بعدها عما قبلها بقي الناصبة الاخير فيفسد المعنى واستمع الرفع نظرا الى الامر
الثاني في قولك سرت حتى خلها لان يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا
بوقوعه ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجوب ان لا سفهام فلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو مجاز في وقت حصول كان الناقصة
كان سيرى حتى خلها فان معناه بث سيرى فانا ادخل الان ولا صارفيه وجاز
ايضا ان ساحتى خلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعين
الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايضا عطف تقدير جاز على جاز في
الناقصة على كان سيرى حتى خلها العدة صلاحية تقديره بقوله في الناقصة كالمعطوف عليه
وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيرى حتى خلها في الناقصة اي جاز الرفع في هذا
التركيب في وقت حصول كان الناقصة على هذا قوله ايضا ساعطف على كان سيرى لا فسا

المضارع بتقدير ان بعدها شرط بشرطين احدهما الجمع بين مصاحبة ما قبلها
بما بعدها والا لفات الواو للجمع تماما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ان لا تاى وما يا
الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وما شابهها اشلة الفاء بعضها بالبدل
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اى لا يجتمع بينك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس والى
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان شرط معنوى اى ان لا ان اى بشرط ان يكون بمعنى
الواو لا الا الدالة على ان المقدر بعدها لا ان ايضا حمل على ما هو الاكثر الا يلزم
من تقدير ان بعدها تكرار نحو لا تنسك وتعطى حمل على ان تعطى حملا والا ان تعطنى
حتى ينسبك بما بعدها بالا بتقدير مضاف اى لا تنسك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره
يقدرها بالى تاويل مصدر مجرور بالى المقدر اى لا تنسك الى اعطائك حقى و
العاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم
وان كان منها ان غير اشراط ما ذكر من الشروط المعنى تقدير ان بعدها بغير المضارع
بما بتقدير ان ذا كان المعطوف [illegible] نحو ما صرم فحا نحو اعجبنى ضرب زيد وتشم او
تشتم ام تشتم ثم ليس من الحر [illegible] المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس شرطا
بالشرط المذكور بنا على قوله ان العاطفة ان كان مرفوعا فهو معطوف على اول العدد
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى ان كان مستقبلا او على اخرها وهو الشرط صحة
ان يقال هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا
وان كان بعيدا بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى تفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصص
بما يلزم تخصيص الحكم به والمتبع فى المواقع مخصوص بما سيتوجه من جواب ويرد
عليه ان كان المناسب ذكرها هناك مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز
اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما المحوها من لام الزائدة نحو

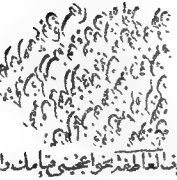

اردت لان تقوم مع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه
القلائد تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضربك بعد وغضبت اردت
تضربك فجائز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى الاسم الصريح وهو ان المضارع يرد اما
لام الجحود فلا ترد فدخل على الاسم الصريح لو يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان يستعمل مجيئك هو بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى
لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء وثم فلما اقتضت نصب
ما بعدها للتشبيه على معنى ليس غير والجمعية والانتهاء صارت كمواضع النصب فلم
يظهر الناصب فيجب ان يظهر ان مع كلا الداخلة على المضارع المنصوب بها وتصور
دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا تستكراه اللام من المواليد لانها كي ولام الجحود
تعلم الفائدة فواضح ان الناصب قد تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل الصفة
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اومع عمل مع الشذوذ كقول الاعشى آلا ايهذا اللائمي
احضر الوغى الى آخره والناصب اكثر ما يكون بقياس كما في تلك المواضع والدليل على ذلك
ويجزم بلم المضارع بلم ولما بالامر ولام الدعاء بمعنى ليقض حتما ان يستعمل في
معنى المنفي هذه الكلمات فيجزم فعلا واحدا وكل الجازمات اي يجزم المضارع بكل الجازمات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وهذا اختصار لقولنا
الكلم المجزوم بها فعلان وهي اي كل الجازمات ان ومهما وما ومتى وحيثما فاذ وحيث
يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا وايّ ومتوما يجزمان المضارع مطلقا
كان معها او لا ردا ومن اي وانى واما يجزم المضارع مع كيفما واذا ما شذ الزجاج
في كلامهم على الاطراد ما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما
تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفيته تقرأ اشذ انا ايضا اقرء عليها ومن المعاند
استدلوا بقراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط
انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع

به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه
ان شاء الله تعالى فلم اقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل
الضمير الى ما هو قريب يعنى ماضيا ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى وتختص لما
بالاستغراق اى باستغراق زمن الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم
زيد ولم ينفعه الندم اى عقيبه ثم لا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها
وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم اى [illegible] استمرار [illegible] الى وقت التكلم بها وجواز
حذف الفعل اى وتختص لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو
شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها ومنها تختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
ولا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول [illegible] وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع
اى بنفى بها فعل متوقع نحو قولك لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل فى
غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب
بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد
تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا
فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم ولا النهى هى لا المطلوب بها [illegible] اى ترك الفعل
وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب
بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا
او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى بجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا
وفى شرح المفصل وكلم المجازات ما تدخل على شيئين فتجعل الاول سببا للثانى ولا
شك ان كلم المجازات لا تجعل الشىء سببا للشىء فالمراد بجعلها الشىء سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شىء لشىء بل ملزومية شىء لشىء وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم

الاشتقال بخبرك الفاء لوجود التاثير من جهة ان لم يكن فوريا نحو قوله تعالى ان يكن
منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه ولا كاى وان لم يكن الجزاء الماضى
والمضارع المذكورين قائمين لانه منهما لان الجزاء حاصل اما ماض بقدر لفظا كما تقول
انا كرمتك امس فاكرمنى اليوم او بقدر معنى كما تقول انا اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس
بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى الفاء
وهى الفاء واما اذا اسمية او امرا ونهيا او دعاء او استفهاما او مضارع منفى بما او لم
اولن الى غير ذلك كالنهى والعرض ففى جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط فى الجزاء
فاحتاج الى الفاء ويجوز ان تاتى للفاجاة مع الجملة الاسمية التى تصلح جزاء لموضع
الفاء لان معناها يقرب من معنى الفاء لانها تاتى عن حدوث شىء بعد لم تكن فيها معنى الفاء
التعقيب لكن الفاء اكثر وانما اشترط ان تكون الجملة الجزائية لا يختص بها الا لان
الشرط مختص بالفعلية فاختصت هذه الجملة الاسمية فرقا بينها كقوله تعالى وان تصبهم
سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع
حالكونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد لا مرتجوز ذلك كقولك ايا ان تزرنى اكرمك
والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك الا ترى ان
نحو هل عندكم ما اشربه لا يكون لعدم وقوع ما اشربه بعد هل كما يكون لعدم وقوع
ان تفعله بعد ما لا يتصور ان يكون بعد ان لا يتصور ان يكون نحو ليت لى مالا فانفقه
والعرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى ان تنزل فتصيب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء المحضة صالحا لان يكون سببا
لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم لم يجز تقدير ان مع مضارع يوخذ ما
تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجردا عنها وانما اختص تقدير ان بعد هذه الاشياء لانها تعلى الطلب الطالب لما يتعلق به مطلوبه بمزيد تعلق
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها او هى مسببة له فاذا كان المضارع بعد ذلك
الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدران مع ذلك

اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه
لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش
واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب
ضارب لم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
برباعي والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو بابه افعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد
الساكن ضمة رفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل
في اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول بالماضي المجهول من الرباعي
اذا قيل اقتل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان
بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب لالتبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس
بالامر منه ولو ضم في علم لالتبس بمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي المعلوم
الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف الساكن ضمة اضرب مثال لما يكون بعده
كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي الهمزة مفتوحة
لان همزة اصله ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد
لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله** اي فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف المضاف
اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل

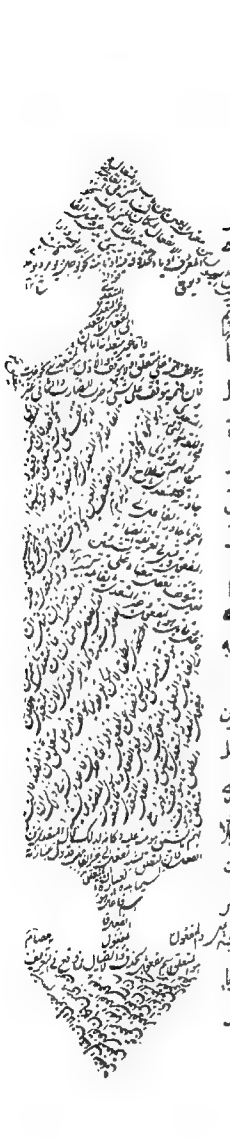

ما قبلها وشذ الرى مثل باب الماضي المجهول من المعتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي
المجهول من المعتل العين من باب الانفعال والافتعال نحو اختير وانقيد في مجيء
اللغات الثلاث فيه ذكرنا وبيعد فيها مثل مبيل وبيع بلا تفاوت ودوي يسحر وقيم
اذ العين للمثل مثل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيها فالاصل اذا صلها
استخير واتوم بالياء والواو المكسور ما قبلها الساكن ما قبلها ان ينقل
حركتها اليه تقلب العين ياء اذا كانت واوا وانقيادا استخير واتيم لغة واحدة وان
كان الفعل الذي زيد حذف عامله واقيم المفعول مقامه مضارع عاضم اوله
هو حرف المضارعة نحو يضرب يكرم ويلزم ويستخرج وبتدحرج ونفتح ما قبل
آخره كفتحه في الثلاثي المضارع بالزيادة ومثال العين منه للمفعول ينقلب
العين فيه الفا وكانت واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد وينتقاد ويقام
ويقال حقيقة ومجازا وحكما وانفتاح ما قبلها

المتعدي وغير المتعدي

المتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على معلوم اي على امر غير الفاعل يتعلق الفعل به
ويتوقف فهمه عليه بان كل فعل لا بد له من فاعل به فهو موقوف على نسبته لكن نسبة
الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن
الفاعل او قائم به او مسند اليه لا بمعنى انه الاصطلاح انه معلوم بل ان المتعلق بنسبة الفعل
الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي
كضرب فان فهمه موقوف على فهم المضروب بخلاف يمكن فانه لا يمكن تعقله الا بعد تعقل
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل لا يتعقل بدون
هذه الامور ويمكن وغير المتعدي بخلاف المتعدي اي بخلاف ما يتوقف فهمه على فهم امر
غير الفاعل كضعف فانه وان كان له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل لكن فهمه مع قطع هذه التعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا
اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف

من في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا
فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا
تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم
الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر ولا تخلنا على غراك
انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول
الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي
الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك
فلان يعطي ويمنع اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي علمت
فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم
ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا
مبتدا وخبرا او مفعولين لها كلاما اما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا
مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
بمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها
ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط
وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يتعين الالغاء فيها
اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم كان
ولست بكرم احسب وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو

نحو سوف احب يقوم زيد ويقوم المعطوف والمعطوف عليه نحو جائني زيد لا حب
وعمرو ولا شك ان لعاطفا في هذه الصور واجب وهذا يفيد جواز التعبير عن
جواز الاعمال ايضا بقولنا ان توسط معمولها او تاخر يعني عنها
وانما خص هذا الالغاء بالمتاخر بالذكر مع ان مطايضا من خصايصها الشيوع وكثرة وقوعها
وهي اي من خصايص ما لم يكن من افعال القلوب لها تعلق وتعليقها وجوب بطال عملها
لفظا دون معنى يجب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجئ مثاله او
بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت
قبل التوقع اذا عمل في معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء اذا علق عن معمولها مثل
علمت ان زيدا عندنا لعمرو مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال الجوب بالباقي لتمثال
التعليق بما زيدا لذاهب ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة
لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعا فتصدر الجملة بعدها فتعلق عن العمل
لتغيرها بتصدير بها بوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنا فرجح اللفظ
وهو معنى الاستفهام والمعنى وهو الابتداء ومن حيث التصدير وجب هذه الافعال و
التعليق واخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مقصورة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لعقد النكاح زوج بحيث بها وجوده فلا تعقد على التزويج الفعل الداخل
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى تقدير الان معنى علمت قام زيد علمت قيام زيد كما
كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزءا لها على الجملة
نحو علمت زيدا قائم وبكرا قاعد والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والمعلق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل فيها للفظ و
المعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى منها اي من خصايص افعال القلوب
انها يجوز ان يكون فاعلها اي عامل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين نحو
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يخص جواز اتيانها بفعل دون آخر نحو

ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير
حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة المقدرة وكان من وكقوله
تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان
زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير
ناقصة استيفاء لجميع معاني الافعال وصار للانتقال اي انتقال ما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما
او ما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات وتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بها امثال
آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر [illegible]
تستحيل مودة وقال قبالك ما من نعم تحول ابؤسا ويجمع واسي واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها الدال لفظها عليها بموادها الاصول منها مثل اصبح زيد تمارا امسى زيد
مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد
بالصباح وعلى هذا القياس المثالين الاخيرين ويكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد
غنيا اي صار وليس المراد ان المثال الثاني نصبا او المثال الضحى يجعل هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح يا اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما اذ ظل للنهار وبات لليل ذلك في جميع ليلة وبمعنى صار نحو ظل
زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظلت كان
كذا وبت حيفا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك
لم يذكرهما تامتين فصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وعن عاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار تامة في مثل قولك آض وعاد زيد عن سفره اي رجع وغدا
اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط
المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان

الـ

الوجه الثالث انها من الملحقات التي لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها

آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات

وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تام وما برح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة

لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر

تلك الافعال لفاعلها اى لما يسمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من

المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت

يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته

الامارة وانما دلت على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت

ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت باعتبار الصلاحية

والقابلية معلوم تعلقه ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت

النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف

اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها

وما دام للتوقيت اى لتعيين مدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرفا

زمانيا له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان

قبل المصادر كثير وتقدير الزمان قبله فلا بد هناك من جملة كلام يفيد فائدة تامة

والى هذا اشار بقوله ومن ثمة اى من اجل انه للتوقيت بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

احتاج الى جملة كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير

مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوسه فيفيد انه

لو لم يذكر ما دام جالسا لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف افعال الصدر

فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى جملة كلام

وليس هو لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الان

وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا و[illegible]

على المصدر بجعل ما في اوله تاء التأنيث من القسم المخلف فيه لوقوع الجزاء فيها

افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر من المضي او الحال او الاستقبال

على قرب حصوله للفاعل بمجيء منصبه على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو

رجاء بان يكون ذلك الدنو بسبب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بحيث

نعني به قولك عسى زيد ان يخرج بدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب رجائك

ترجح ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقربه ثبوته للفاعل حصولا

اي دنو حصوله بان يكون رجاء المتكلم بذلك الدنو كالشراء في الخبر على حصوله للفاعل

فكأنه قولك كاد زيد ان يخرج بدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب رجاء قرب حصوله

او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر

بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر والتصدي له فقولنا

فطفق في قولك طفق زيد يخرج بدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم

بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قولك اسبيريتو عسى

طلوع اشفاق فالطلوع المحبوب والاشفاق المكروه نحو عسيت ان لا اموت ومعناه اشفاق

الموت وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الا في بعض

ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه ابتداء الطلب الرجائي كما علمت والا

اتجه الاغلب لمعاني الحروف والحرف لا يتصرف فيها نقول على هذا سعيا

عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية

تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في

محل النصب على الخبرية او عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى

حال زيد الخروج واما في جانب الخبر نحو عسى زيد الخروج وهو حصول الخبر على الاسم

وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وايس بخبر لعدم صدقه

على الاسم بتقدير المضاف لكن ذلك لا لمعنى لاصلي فاذا جيء زيد ان يخ

مثالها للاخواعطى لكل منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو كاد
كالافعال اى كسائر الافعال فائدة اتوان النفي نفي مضمونها على القول الاصح خلافا
كان ومستقبلا وقيل نفياى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان ومستقبلا
اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون قال الراجحاثبات الفعل الا بعد ابطاء وشدة
واما في المضارع فلحظة الشعر اقول الذي الرمة لم يكد يسيغها الهوى من جوى به
يترنح باندبدل على وان السير لهوى لتسليه بحظهم وتغيره قوله لم يكد يقول
احد فلو كان نفي كاد للاثبات لحاظ وه ولما غير لتحظهم واجيب عن الاول ان
قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القربة منه وقد قالوا قوله
تعالى جوها قربة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القربة منه لا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت اخر وعن الثاني فلحظة بعض الغصص مخل
في الرمة ذي الرمة في تسليه بحظه وروى عن عيسى ابن عمر قال قدم ذو الرمة الكوفة
اجتمع عليه ابن شبرمة وغيره قال عيسى حتى ابي يزيد لقد اخطا ابن شبرمة انما
على الخطاء ذو الرمة حيث غير وانما هو لغة لبعض بكر بن وائل وانما هو لبني اسد وقيل
يكون اى النفي الداخل على كاد وما يشتق منه اخا مضى للاشارة الى مستقبل كالاثبات
اى كما الاثبات اذا دخل النفي على مضارع تمسك في الدخول الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون
وقد عرف وجه التمسك به والجواب عنه في الدخول الثانية بقول ذي الرمة اذا غير
الهجر الخ لم يكد سبيل الهوى من حب ميته يبرح حين زاد ما بقي الداخل
على كاد انتفاء قرب سبيل الهوى من البراح اى زوال ما بقي الداخل على يكاد كما النفي
الداخل على الفعل هذا مجمل ما لم لكن لا يشتبه ما مجمل الخطاء بثبت عن الاول
وقد عرف وجه الفتح في نسد عليها والثالث وهو ما وضع الخ وقرب
ثبوته للفاعل دون المفعول في مشروع في الخبر يطفو بعضها خاذ في الغير يطفو
كعلم يعلم فهو عالم وطفوا وطفوا وتدغم يطفو يطفو كنصر ينصر وكرم بفتح الراء يكرم قرب

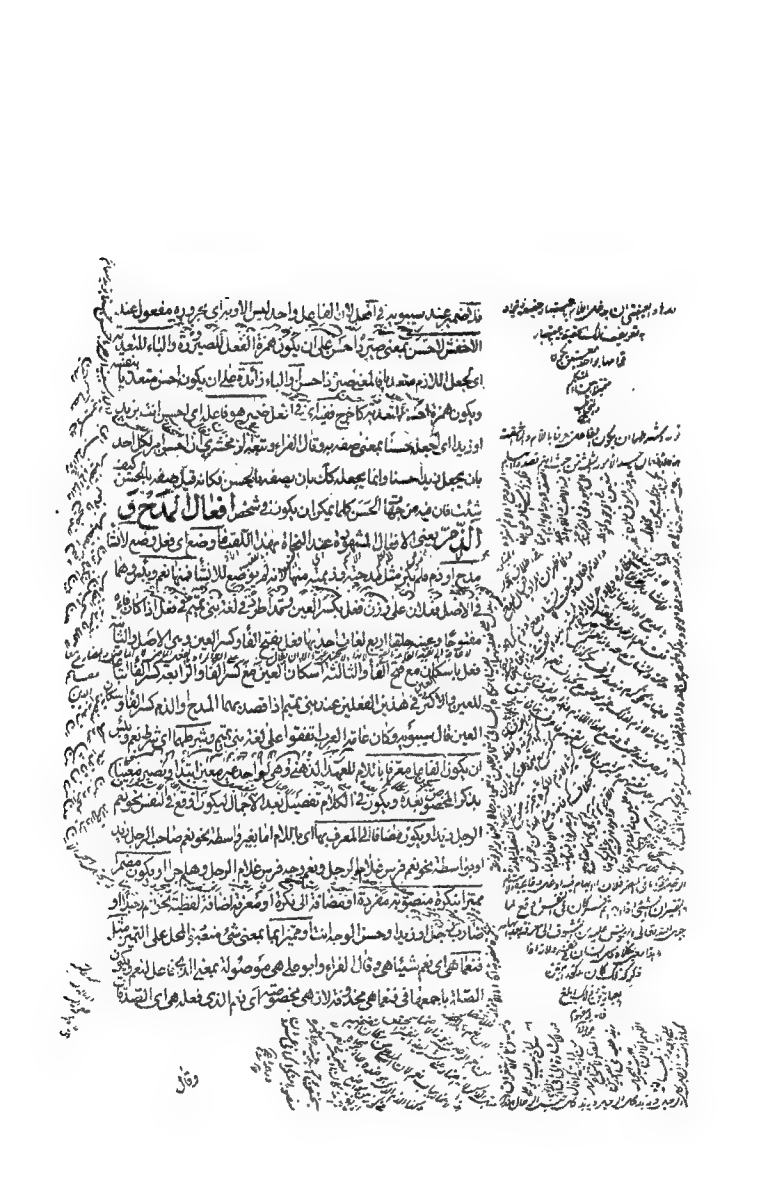

وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى نعم الشيء هو فاعل
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام هو مخصوص بعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او
الذم وبعد بيانه انما هو بحسب الغالب وقد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل
صرح به في المفتاح وهو اولى لمخصوص بعد اداة وما قبل اولى لجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولا يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام كلام تقريرا لمعنى
مقام راجع مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد هذا المثال اما
مبتداء ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال انزلا
قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط اولى شرط المخصوص يعني شرط مخصوص
وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل ومطابقة الفاعل اما في الجنس حقيقة او تاويلا
وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجلان زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المراتان هند
ونعم المرأتان الهندان ونعم النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة هند
لتاويلها بشخص هند لا نهما كانا غير منفصلين فيما شبها الحق فيهما بحق الحاق العلامة بهما
وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص
الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبههم لا يطابق
الفاعل المخصوص متاولا بمقدر مثل الذين كذبوا ويجعل الذين كذبوا صفة للقوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين ظلم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
مثل قوله تعالى نعم العبد انه اواب عليه لسلام بقرينة ان ذلك في مقصد وقوله نعم نعم
الماهدون اي نحن وشاع مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي
من افعال المدح والذم حبذا وهو حبذا مركب من حب الذي اوحب اذا
صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا اوفاعله اوذ

عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا

لجري مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند

وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص

نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده

اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث

نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا

رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا

هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد

لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمام المدح فالراكب

حال من الفاعل لا عن المخصوص **الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على

معنى حاصل في غيرها متعقلا بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث

يصلح لان يحكم عليه وبه بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي لاجل انه

دل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام كما كان او غيره الى اسم يتعقل معناه

بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع

للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول والمتعدي ...ار معنى الايصال

او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما

صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت

عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها

تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او

لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على

سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما

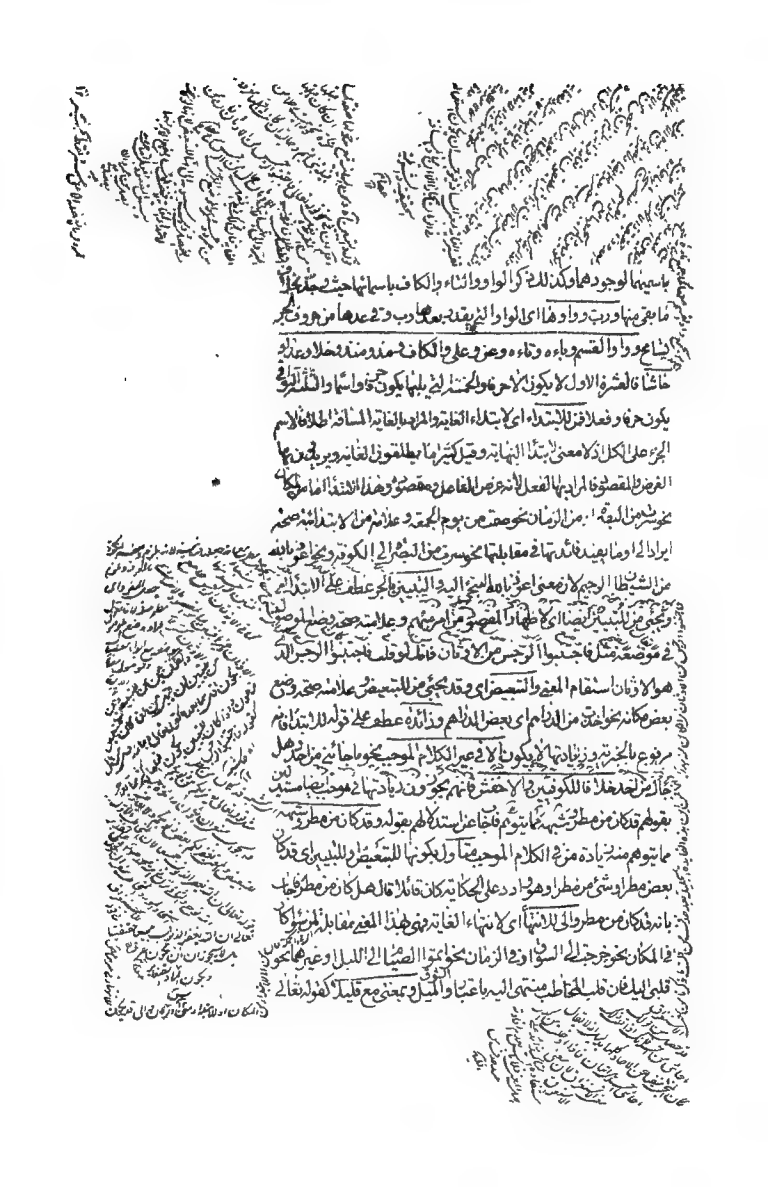

والام للاختصاص بملكيته نحو المال لزيد او بالملكية نحو الجل للفرس التقليل الى
لبيان علة الشئ هذا نحو ضربت للتاديب او بعدارجا نحو خرجت لمجئ فلان بمعنى عن
القول نحو قلت لزيد انعم لم يفعل الشر اى قلت عند وذلك القول نحو وقالوا لاخوانهم اى
بمعنى الواو وفى لعم التفخيم نحو لله لا بوح الا جل وانما يستعمل فى الاموال العظام فالقها
لله لقدرها الذاهب ريب للتقليل اى لانشاء التقليل وهذا وجب لها صدر الكلام كما
ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها انشأ النكير مختصة بنكرة تعد احيانا الى الغير
موصوفة ليتحقق الذهول عن المعلوم لان ذا وصف الشئ ما لم يحصل وقل ما يربوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب الجل ومن وافقه
وقيل لا يجب ذلك بل الجاز عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكره من التقليل لصلها
ثم تستعمل فى معنى النكير كما لحقيقة وفى التقليل كما لمجاز المحتاج الى القرينة ومعناها
فعل ربما يفعله الله تعالى او يدرب فعلها ضارا لان لها للتقليل المحقق لا ينصرف ذلك الا فى الماضى
نحو ربما جل كريم بقيته او ربما جل كريم لهما فارقه محذوف واى ذلك الفعل الماضى غالبا
فى غالب الاستعمال الوجود القرائن نحو ربما جل كريم اى بقيته وقد يدخل اى رب على ضمير
مبهم له مرجع يميزه نكرة منصوبة تبين على التمييز والضمير مفردا وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء كذلك فى
مطابقة التمييز الافراد والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فانهم يقولون ربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة
اى ما المانعة من العمل فتدخل بعد نحو وما على الكافرين بها ابو الذين كفروا وقد يكون ما
زائدة فتدخل الاسم نحو بما ضربت زيدا لسبب مصحح بان يتصرف وطعنه بخلاء وداؤها
اى داء رب فى حكمها فتدخل على نكرة موصوفة مثل ربة بلدة ليس لها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذا قول او العطف عند سيبويه وليست بحارة فان لم يكن فى الكلام
فكو: ما العطف ظاهر وان كانت فى اول فيقدر له معطوف عليه نحو فهل لنا

حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رتجارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
في فعل القسم فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها ثم خصت الباء لغير السؤال لعدم لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني حط اللواو وعوض عنها الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم
الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله وغيره فلا يقال والله لافعلن بل يقال والله
او رب الكعبة وذلك لاختصاص ايضا لحط تلك عوض تلك الاصل في هو الباء مختص بصيغ
باحد القسمين ويحصل الظاهر اصالة والباء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها
عزم منها اصالة الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منها هو اصالة في
باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منها اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع
ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا على اسم الله
تعالى لخاصة هي كما يكون بعد حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واثقة بالله كما
يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا تفعلن وبالله جالسة وبالله لاجلسن كما دخل على
المظهر دخل على المضمر نحو بالله لا تفعلن وبك لافعلن وقد الدخول على المظهر
مختصر باسم الله خاصة نحو بالله لاجزين فعلك مجازا فيها فانها تخصصت بعض الاسماء
كما عرف فالباء بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء بوحده مع الاختصاص بدونه لمكان لبس او تعلق اي بحاب القسم الذي
السؤال بالالام وان وحروفها او كانا للالام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او
وفعلا نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي الاسمية نحو والله ان سيد القائم وما لا في
المنفية اسمية كانا وفعلية نحو والله ما يريد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا

بمعنى لا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اى جواب

القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم او تقدم

اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه

عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا

للقسم بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا تكون

فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شئ وتعديته عن شئ اخر وذلك اما

بزوال الشئ عن الشئ الثانى وبوصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد

او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين

وعلى للاستعلاء اى استعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان

اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى

ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله

شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد يكون اى الكاف اسما بمعنى مثل

نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته ويختص اى الكاف

بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد

يدخل فى الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه جاز ذلك مطلقا

الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضى والحاضر فيهما للابتداء فى الزمان

الماضى يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفى

ذلك الزمان الماضى الذى يراد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او

ما رأيته منذ سنة كذا يشعر ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فانه صالح ان يصدق

زمان مسافرتى وعدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء

اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى يعتبر

حاضرا ان نفسه بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى غير حاضر فالمراد جميع

زمان الفعل ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا او منذ يومنا اى جميع ما
انقضاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد لم يعد
زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فى المثال الاول لكن
كون كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
بتقدير المضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى
لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وعند الا
ذكرتهما ههنا نحو جائنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب تكون
افعالا **الحروف المشبهة بالفعل** وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها
كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها
معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت فكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
والعاطفة بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى
جمعى القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل فليت اخرها لكونها
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه
قسم من اقسام الكلام لان كل منها يدل على قسم من الكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمنى والترجى سوى ان المفتوحة فهى بعكسها اى بعكس ما فيها على حذف المضاف بان يقتضى عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ لتخرج ثم
كالمادح لو وقعت فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة وانما حملنا العكس
على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى
ويلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى تعزل هذه الحروف عن العمل لكف ما الكافة
على الافصح اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع

على اسمها اذا فصل بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت
على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول
اللام بهذه الصور لانه فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتدا اعني ان المكسورة واللام
وهم يكرهون ذلك ولذلك يؤخرون اللام عن ان وتقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل
ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها وعلى ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
لكن لا تواقف اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه
مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغا فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب
ولان كثيرا من الاسما لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من افعال
التي هي مختصة بالداخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها
عليهما فاذا فات ذلك الشرط فلا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا
للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول بعد تخصيصه بداخل المبتدا والخبر لان في اصل
الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير داخلها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند
التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا والسبب في تقديره ان مشابهته

المفتوحة بالفعل اكثر من شبهتها المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تحقيقها
في سعة الكلام واضح كقولك بعثني راتبا كلما اليوم فيها اعمال المفتوحة بعد تحقيقها لم
يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير
جايز ضعيف واضمير الشان حتى يكون اسما المفتوحة بعد تخفيفها والجار المقدر ضمير
الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فيكون العامل اضعف
المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون بخلاف المفتوحة فان الظاهر ان كان اقوى من العامل
المقدر بقاء العامل الظاهر في وقت ودون وقت فالاولى ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت
اسمية او فعلية وسواء دخلا فعلها على المبتدا والخبر او غيرهما وشذ اعمالها اي اعمال
المفتوحة في غير اي ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في
المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم والحسب انك ذاهب هذه رواية شاذة عليه
معروفة واما في الضرورة فمجاز في الضمير فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم امخل وانت صديق وبلزمها اي المفتوحة المخففة الكونها
مقرونة مع الفعل اي لفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ليس فانها لا تسبق
وان عسى ان يكون وقد اقترب التبين نحو علم ان سيكون منكم مرضى وسوف
كقول الشاعر واعلم علم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا وقد تجرد لعلم ان قد
يا بمعنى اعلم الا ان دبهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين الثقيلة
وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اقائما زيد ويعرفون الامر حق
لترزم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين
المخففة والمصدرية فانهما تجتمعان مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلان
عن الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه لكن اثارة هي حرف

تحوليت زيدا قائم وعلى المستجل نحو ازليت لشبا ب لكنا نعود فاخبره بما حصل
المشيب واجاز الفراء ليتني قائما بنصب المعطوف بناء على ان ليت للتمني فكأنه
قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزء ان منصوبان على المفعولية
بمعنى ليتني اجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بفعل ركبن وتمنيتها قول الشاعر يا ليتني
ايام الصبي رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي رواجع والكسائي
يقول معناه ليتني ايام الصبي كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اى ليتني ايام الصبي لقائا كائنة حالة كونها
راجعة ولعل الداعي الى كل ذلك انه لا يدخل على المستقبل ومعنا توقع امر جوابه محذوف
كقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب فاطلع الى اله موسى وانا لاظنه كاذبا اى فلن اطلع
تكملة لعل كما في اللغني العقيلة وانت السراج في ذلك الداء دعي بما ترغب
الى الله فلم يستجب عبدا لمجيب تخلف دعاء اخرى وارفع الصوت دعوة لعل
اولى المفوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان تكون على سبيل الحكاية كذا قال
المصنف في شرحه يعني انه وضع المجزوم في موضع اخر فلم تاخر حكاه على ما كان عليه
اما كان شهرة في ذلك الرجل الى المفوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل
مراد المصنف بما ذكر من انه ويدل ان هذا البيت يجوز ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة
والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجودها في الجزء وحكم بشذوذه **وحرف**
العاطفة لعطفه اللغة الاتية ولما كانت هذه الحروف تمثل المعطوف
الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو اما بكسر الهمزة
وام وكاو ويل ولكن وعد بعضهم اى المصنف منها وعند الاكثرين ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد يخالف ما قبلها
نحو ما جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست عند الا ما بعدها بدل غلط لما قبلها
وبدل الغلط بدل نهائي غير فصيح واما معها فصيح مطرد في كلامهم كانها موضوعة

لذلك مثل هذا العطف فالاغلب الاول للجمع عم ان يكون مطلقا او مع ترتيب
ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانا وما
ولعل المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان ما ومكان وقولهم جاء
زيد عمرو او فعمرو ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما الا مرأة بعد اخرى لكن
قالوا والجمع مطلقا الا ترتيب فيها قولهم الا ترتيب فيهما يفيد ان الاطلاق اي كما لا ترتيب
يراد المعطوف والمعطوف عليه بعاطفة لا يفهم هذا الترتيب منها وحروف العطف
الترتيب بتراخي الجمع مع الترتيب بغير تراخ ثم مثلها او وصل الفاء الترتيب بغير
بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان مهلة حتى قليل منها ثم
فوق متوسطة بين الفاء الا مهلة بينها وبين ثم المفيد للمهلة ومعطوفها الى
المعطوف عليه بحسب اقتضاء وضعها جزء قوي او ضعيف من جنسه فقوي اي
من متبوعه اي متبوع معطوفها لبعد اي المعطوف عليه فقوله اي المعطوف وضعفا
فيه اي لبعد عليها حتى يتميز الجزء القوي والضعيف عن الكل فضلا كان عبه فصلح
لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على تبعيض
اجزاء الكل بحكم العادة من حتى الأبتداء وقدم الحاج حتى المشاة والمرتبة ثم حتى
بعد اشتراكها في الترتيب مع المهلة مزيد حكم لبعدها اشتراط كون المعطوف بحتى
جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وبأنها ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب
الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو فبحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان
يتعلق الموت ولا بعد الابتداء او تعلق بعد التعلق بهم بالابتداء وان كان قد الأبتداء
بحسب الخارج فاثناء بها بالبال وهذا المناسب الذهن قدم وقد يكون الحاج
على بعدائهم وان كان في بعض الاوقات قليلا عكس ذلك ومع هذا يصح ان يجاء بحتى
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الكل
كذلك الانتهاء بالجزء الاخير يفيد ذلك الامر كقولك نمت البارحة حتى

الصباح

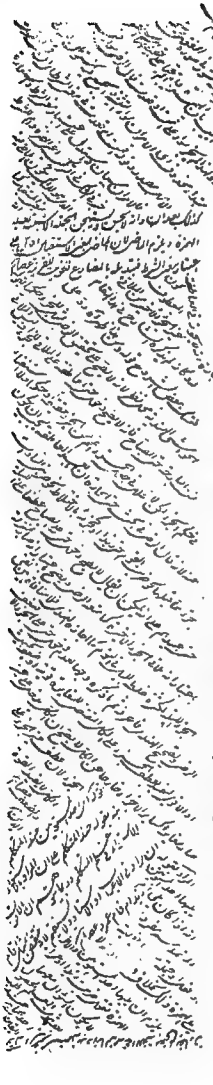

سيبويه وايضا من ثمة اى من اجل هذا ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بايّ
اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عند دون فهم اولا لانهما لا يفيدان التعيين
بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد ام عمرو اجاءك اما زيد واما
عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال احدهما لا على التعيين فجاز لك
اولا وقد يجاب بنعم كليهما لان الاخبار الخطاء اعتقاد المتكلم فوجوده فيهما فالتثنية
ثم في الموضعين اى احدهما لكنهما كانا مستعملا على شرط من الصحة وقوع ام المتصلة وعلمه
باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما اشارة الى كل موضع الى شرط اخر لا ينبغي عن
ولما اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين عليه فلو
لم يجز نفاه كل حكم شرطي على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وايّ
المنقطعة كما في الاصل اى عن الاول وهو مثل الهمزة للشك التالي والواضع قبلها اما اخر قبل
قوله انها لابل ام شاة اى ازيد القطيع ابلا ام شاة والاول هو الجملة الخبرية فلما علمت انها ليست
بابل اعرضت عن هذا الاحتمال شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك
ام شاة اى بل هي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وح تقصد
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازم مع
اما اى غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر بام فانما يلزم ان يصدر المعطوف
عليه بلا اما ثم عطف عليه المعطوف بام اما نحو جاءني اما زيد وام عمرو فلعلم من
اول الامر ان الكلام مبني على السؤال عن واحد مع اوجب اذا عطف شيء على اخر بام او
يجوز ان يصدر المعطوف عليه بها نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن يجب نحو جاءني
زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان ما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل
المعطوف عليه ايضا بدخل عليها الواو والعاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف للزم
ايراد عاطفتين معا ويكون احديهما لغوا والجواب عن الاول انا ما السابقة على
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن

الثالث ان الواو الداخلة على الثانية لعطفها على ما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد ما الاولى فلكل منهما فايدة اخرى فلا لغو ولا ذيل ولكن
هذه الحروف الثلثة لاحدها معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا النفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم ههنا المعطوف عليه المعطوف بخلاف زيد لا عمرو فحكم المجيء منفي عن زيد لا عمرو
وكلمة بل بعد الاثبات ليصير الحكم عن المعطوف منفيا الى المعطوف بخلاف زيد لا عمرو
اى بل جائني عمرو فحكم المجيء للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
فحكم المسكوت عنه فكما ان لم يحكم عليه بشئ كذا بل بعد ما اثبت الحكم للمعطوف
ضد لم يكن بطريق القصد وهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جائني
زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل بعد النفي كالاثبات فحكم المعطوف
الى المعطوف على بل ما جائني عمرو والمعطوف عليه فحكمه المسكوت عنه وبعضهم
الى انها تاتي الحكم المنفي عن المعطوف عليه المعطوف والمعطوف عليه فحكم المسكوت
عنه الحكم منفي عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو بل جائني عمرو وربما ما فحكم المسكوت
عنه المجيء منفي عنه ولكن لا ريب ان هذا خلاف ما يدل عليه لفظ بل فان كان العطف للمفرد
على المفرد فمن مقتضاه ان لا يجاب ما انفي عن الاول وان يكون لا ريب لنفي الحكم
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كان في مطف الجملة على الجملة فمن
نظيره بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي كالاثبات فما بعدها فما بعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو ما جائني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائني زيد لكن عمرو قد جاء فعلم
كل تقدير ان مستعمل بعد النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها
الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه وهذا سميت حروف التنبيه
نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وهاذا زيد قائم وقد دخلها خاصة من الحروف التي
اسما الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي الا تتم معانيها الا

بها نحو هل او هو اما تهمزة الاستفهام وهل او هو اسمان لهذا القريب البعيد وايا وهيا للبعيد وای
بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح الهمزة تارة وبكسرها اخرى وكانه اراد القرب مما عدا البعيد فدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب يقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وهو
كلمة ای والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له
مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب نعم وبلى وای بكسر الهمزة وسكون الياء واصل ايجاب
ان يكسر الهمزة ويفتح النون المشددة ومعنى بيان معنى ما تلك الحروف حيث تستعمل
بحرف الايجاب فنعم مقرر لما سبقها اى محققا لمضمونه استفهاما كان او خبرا نحو
فى جواب قام زيد ما معنى قام زيد وفى جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب ألم
يقم زيد بمعنى قام زيد ومعنى بلى فى جواب الاستدراك بل انه يجاب بها ولو قيل فى موضع بلى
ههنا نعم لكان كذلك فان مضاعفة لست بناء وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها
تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد
ما زيد اليس له على الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى فى تقرير
الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى بغير تقييد بل تنقض النفى المتقدم وتحصل الايجاب
سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى
قد قام او مقرونا به نحو اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الم
الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد اعلى بسيل الشذوذ فى تصديق الايجاب
كما تقول فى جواب لم يقم زيد بلى قام زيد اى اثبات بعد الاستفهام الانشائى فى غاية
استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا وذكر
ابن مالك ان ای مخففة نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف وبلى مثلها القسم اى لا يستعمل
الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بلى ولا يكون المقسم به

الا اي وبي الله لعمري تقول اي والله واي وربي وإي لعمري اجل وجير بالكسر

الفتح ولن تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك لعل لمخبر ان

للمخبر قد قام زيد او لم يقم نعم وبلى يقال بلى واي بعد ما ان لتصديق الدعاء ايضا

نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله

تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل

للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيءبها في هذين

الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة**

وانما سميت هذه الحروف زائدة لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة وليس

معنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها

فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية

والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها

افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ الاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او

غير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام

الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن واللام

والباء فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي

نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايته وقلما اي بزيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر

ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت ايضا زيادتها مع لما نحو لما ان قام

زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير

وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها

مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع

اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع

اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو

من المشروط احدها لما لكون طلب الذكور ان معها شرطا اى ادوات شرط ومع بعض
حروف الجحود فيما ورد من السلف لهم وما طيا نهم اعتراضا فليلا وزيد عليه
كما ان عمرا الحى وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وما ابالى الا لطيلسان
قضيت قبر ما انها كلها نكرة والجر وبعضها بدل منها ولا اى كلمة لا مزيد مع الواو
العاطفة بعد نفى لتطابق نحو ما جانى زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا
الضالين وغير وبعد اليمين المصدقة نحو قوله تعالى ما فعلته لا التهجد ذكر لها اى ان
تتهجد وقلت زيادة لا بعد ان تقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والمعنى
زيادتها التنبيه على جواب القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك صورة
نفى القسم وشذ زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعرى بمعنى ليت
بل وجوز الجر لا فعلة كجمع حاير اى هلك ان مرء هلك ودمن والياه واللام
يقدم ذكرها مستغنى عليه كرموا صغيرا زيدا اى احترموه لذكر اجلوه الضمير
اى مفعول اكرموا كل بهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع زيد قراءات وان وهى اى ان مخففة من المثقلة اى مفعول مقدر فى معنى
القول تقرا المطروح فى الظرف غير مضاف عنه فلا يقع بعده صريح القول ولا بعد ما
ليس فى معنى القول فى لا يقرع الا كلة الا مفعولا مقدرا بالقطع صريح القول
مؤد معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم تقول ان يا ابرهيم تفسير المفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه ملفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه
اشاى كتبت اليه شيئا هو ايت فان حرف ان على ارادة تفسير المفعول به المحذوف
وقوله تعالى قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقولوا ان اعبدوا الله تفسير الضمير
فى به اى فى امرى ضمن القول لبيان تفسير الما فى قوله تعالى ما امرتنى به لانه مفعول لصريح القول
وقد يفسرها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه
فقوله ان ارضعيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف

ثم اذا ما وقع واو كان واو مو كان بادخال الهمزة عليه ثم والفاء والواو من حروف العطف بخلاف هل لكونها فرع الهمزة في ذلك

حروف الشرط ان ولو واما

لها صدر الكلام اما ان فهي للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل في بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك فان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذا الشأن لو للمضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان يحصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو فيها لبيان لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطّأ بعكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور هو بيان سببية احد انتفائين مع العلم بهما للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت

اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه
يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى في
الجواب في كان الجواب للقسم فقط لفظا الا للقسم و الشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما
وغير مجزوم وهو محال اذا ما معنى فهو جواب للقسم لكون ليمين غلبة في للشرط ايضا
لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا. وان لم تأتني مثال
للماضي معنى لاكرمتك فان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غير
اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم فيلغى الشرط وان يلغى القسم فيعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط فيلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله
ان تأتني اتك على المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير
الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف باعتبار الجواز
اعتبار الشرط على ترتيبه ان اتيتني والله لا اتيتك انما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول للاشارة الى اشتراط الماضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على
تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم الشرط و
جواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على غير ترتيب اللف باعتبار الثاني على غير ترتيبه
ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتبارين يحل فى المعنى الاول متعين
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه فان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي
تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد لتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير
تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كالملفوظ اى كالملفوظ به او
مقدره كالملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اى والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون فلما ثبت اى لا يخرجون كذا

قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض

وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة

الاسمية لو وقعت جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر

نحو جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه واجمله في

الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاء للاستيناف من غير ان

يتقدمها نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد

يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على

الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة

فيها غير مذكور ولكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات

ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وتعيين

الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها

الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها

سوا كان الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او كان معمولا لما وقع بعد الفا نحو اما يوم

الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال بجواز تقديم ذلك

الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز

التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل وهو قول المبرد وهو اي ما وقع بينها وبين فائها

معمول الشرط المحذوف على الاطلاق اي معموليته مطلقة غير مقيدة بحال بجواز التقديم

وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء

فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام

مهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء فصار اما

يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد

منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا

القائل

القائل لم يجعل لا ما خاصة جواز التقديم اصلا وقيل الفائل المانع ان كان ما
يتوسط بين ما ونفيها جاز التقديم على النفي مع قطع النظر عن النفي كالمثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الخبر قدم على النفي والا اي وان لم يكن
جاز التقديم مع قطع النظر عن النفي بل ينظر اليها ما يمنع اخر مثل ما يوم الجمعة فان يعلم
منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول اسم الحدوث وهذا القائل يميز بين ان لا يكون وراء النفي مانع اخر وبين
ان يكون فجعل الما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني فعلى هذا تقدير الكلام اذا
كان ما بعد الما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو ما زيد منطلق فتقديره على الذهب
الاول ما كان من شيء فزيد منطلق وانما قام مقام ما ومنع فعل الشرط ووسط بين ما
والفعل فاذكر فضا ما زيد منطلق فارتفاع زيد لابتدا كما كان ولا وعلى الذهب
الثاني مهما يكن زيد منطلق اي مهما يكن من شيء منطلق قام مقام ما ومنع فعل الشرط
فضا الما زيد منطلق وفزيد فاعل الفعل المحذوف وانما قدره على تقدير الرفع مهما يكن
زيد فهو منطلق بصيغة الفعل لانه يجب المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل
المحذوف فتقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه عدم
ظاهر مع انه يروى هذا وانما ما زيدا منطلقا بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب
وهو اذا ما يوم الجمعة قرنه بمنطلق يرفع اليوم بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جواز ظهوره بالخلاف شاذا مثل المصنف مما يكون الواسطة بين اما وما
منصوبة لظهوره امثلة كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا الردع المنع
والزجر تقول للمتحضض فلان يعطف فتقول كلا ردعا له عن ايراد الامر فما تقول قد
يجيء بعد الطلب لمنع اما يراد طالبه كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا تجاب الى
ذلك قد جاء بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة [illegible] تعالى كلا

ان الانسان ليطغى واذا كان يجب حقا ان يقال الناس بنى لكون لفظ كلا فظا
الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانه زجر عن المخاطب بما يقول تحقيقا اقضى
لكن الخبر اذا حكم بحرفية اذا كان يجب حقا ايضا ما فهموه من ان المقصود به تحقيق
مضمون الجملة كما تقصد بان يجيء بعد ذلك عن الحرفية فانه ان يليه ليس بد الا بالجملة
لانها محتملة للامر فلو تعلق لفعل الماضى لكونه من قول لا يصح ان يقع صلة لما
فاعلا كان او مفعولا ما لم يرد به واعلم ان اصل هذه البناء لما كان مخالفا لاعراب الاسم
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيه ضل ولو الامر بان يكون هذه على ما
لحقه ويحركه لالتقاء الساكنين واما ولينه لانها كالحرف الاخير لما لحقها نون كان او
اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فمجرور اى فان مجرور بن الجار فاء الثانيث ونحو عمة او
فهو اى الجار فاء الثانيث مجرور فيه على الجار والا ايضا وهذه المسئلة فالفقه
الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من
تاء الثانيث واما الجار فعلامة التثنية والجمع اى جمع المذكر والمؤنث وفى مثال
الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء ضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه الى علامة الثانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا
علامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحق على ضعفها فليس بعيدا
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل يهجم ذهن السامع على المسند اليه
الفاعل لانه الثانيث فيتشوق الوضع هذا ما قالوا ويجاء ولا مانع من جعل هذه الحروف
ضمائر بدليل الاظهار معها والفائدة فى مثل هذه البدل اما مع زيد بدل الكل من الكل ان
يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مما لا يستغنى عنه الصلة مصدقة
اى داخلة فى نون مسمى بها بنون التى اصلها السكون سميت بها الشعار بانها تدغم
المصدر من ضربن ضربا ثم حذف ضربا واقيم المصدر مقامه فى الصلة الجون ساكنة اى بدليل
فلا تضربها الحركة الغالصة مثل عاد الاولى وهى ثلاثة نون التوكيد الخفيفة ونون التوكيد الثقيلة و

وجوبا من العلم الكونه موصوفا بابن بالكون الابن مضافا الى علم آخر بحيث انه قيد
بزيد وذلك لكثرة استعمالها ابن بين علمين احدهما موصوف الخ مضافا اليه له
نظائر التخفيف لفظا لحذف التنوين من زيد موصوف وخطا لحذف الف ابن وكذلك
قولهم هذا قارئ ابن قارئ لانه كناية عن العلم وعلم ضمنا اذا كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن بدلة وزيد بن عالم لم يحذف التنوين واللفظ
والخط من لفظ لفظا واحدا وعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد بن عمرو وعلم ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد لعدم الابتداء بحكم الابن في
جميع ما ذكر الا في حذف الف ابن فانها لا تحذف حينما كانت لالتقاء ساكنين ومثل
هذه الالف تكتب نون التاكيد فيما تحذف ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وحذف الفتحة مع غير الالف لغة ومع الفها لغة
مخاورات والفرق بين نون التاكيد الخفيفة ونون جمع المؤنث ونون التشديد نحو
اضربنان فانها يكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية بخلاف اي نون التاكيد بالفعل
المستقبل الكائن في ضمن الامر حاضرا بالتخفيف حاضرا بالتشديد لانها تفصل
والاستفهام نحو هل تضربن زيدا يمني نحو ليسجنن تضربن زيدا لغرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا لقصر نحو والله لاقعدن بالتخفيف والتشديد بجميع هذه الامثلة واجب الخ هذه
النون بهذه المذكورات للدلالة على الطلب فقد لا تاتي مع الحال لانها لا تؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقد تاتي نون التاكيد الخفيفة فارقا بقولي ما يقوم مقام الالف الذي هو علامة الاطلاق
قليلا تشبيها بالنون في لزوم تاي نون التاكيد في مثل لنفعا بي نحو والله لنقسم
على التاكيد فلم لم تلزموا ان تؤكدوا الفعل بما منفصل غير وهو القسم مع ان نون التاكيد
تتصل به وهو النون بعده اجيب بانه قد تؤكد لزوما شاذة الى آخر زيادة نون
التاكيد فيما عاد لمثبت القسم غير لازم بل جائز وكثر تاي نون التاكيد فضل ما
تدخل اي التاكيد المؤكد حرفه بما فانها اكد الحرف تصد وتاكيد ... بل ايضا

المصحح
الحمد لله وحده
الحمد لله وحده
الحمد لله وحده

لئلا ينتقض المقصود عن غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
مع ضمير الذكرين وهو الواو ومفهوم ليلى على الواو والمخاطبة لالتقاء الساكنين
ان شرط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكن الاول في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى والمقدر الواو بعد الضمة وقبل نون المشددة الم
يشترط في التقاء الساكنين مذكور مع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورا ليدل
على الياء المحذوفة للتقاء الساكنين وليقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما
قبلها فيما عدا ذلك لذكور مع ضمير الذكرين وضمير المخاطبة وهو الواو الذكر غائبا
كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح حلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك لذكور يشمل
التثنية وجمع المؤنث ومعلمها غير مذكور بقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان
واضربنا ممزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربا ثبات الالف لان الاسم الواحد
اضربان في جمع المؤنث بنهاية الالف بعد نون الجمع قبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات وكابد ظلما اى التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة لئلا يجتمع التقاء الساكنين على
حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله معتفرا كما في الوقف
ليس مرضي عند الاكثرين وهما اى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى غير التثنية وجمع
مع الضمير الباز ذاى واو جمع الذكور وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني
يجبان بما عمل فيه حال الفصل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء
او تحريكها بما حركا به حال الوصل عرضا لكلام بنيا الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون
بها ومعنى كالمنفصل ان النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ما ذكر
اما مع الضمير الباز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واخشوا واغزوا واخشوا والواو لام الكلمة
نحو اغزي وازجي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو اخشى
فالنون مع الضمير الباز ذكالكلمة المنفصلة فتقول اغزن واخشن بنون مجذوف الواو كما
حذفت في نحو اغزو الكفار واخشوا الغرض وكذا اغزين واخشين يا امراة بحذف الياء

حذف نون اغزى الجمع وهى الغرض وضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما فعلها
مع المتصل نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما قررتها مع المتصلة
تقول للاخشين كاخشى الرجل فان لم يكن اى الضمير البارز وهو فى الواصل الذى يجئ
نحو اغزوا يوم واخشى فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة وبعض بها اللام التى هى
اغزين ويومئذ واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا يوما واخشيا يوما
اى كالجزء مع غير الضمير البارز كالمتصل مع الضمير البارز كالمنفصل قبل هل
ترين فى هل اغزى كما يقال فى بيان هذا مثال اغزيا البارز الذى تحرك لالتقاء ساكنين
يفتح مع المتصل هل ترين فى مثل هل ترين باسقاط نون الجمع الخاص نون التأكيد
ضم الواو كضمها فى لم ترها القوم هذا مثال الغائبة اذ يقال فيه بحذف النون وفصل ترين وفصل
هل ترين بالتاء للياء وبكسرها كما يقال فى ترى الناس هل مثال الغائبة اذ يقال فيه
النون واغزين عطف على هل ترين لا على ترين اى فى مثل هل اغزين فى هذا اغزين
اغزوه كما يرد مع ضمير التثنية اغزوا واغزين فى اغزوا بحذف الواو والمضموم ما
قبلها كما قبل اغزوا القوم واغزن فى اغزى بحذف الياء المكسور ما قبلها كما اغزى
القوم وهذا فى الامثلة وتعلق على بلب تصريفها الكوافى كذا الضمير بعضها
بانا هو مع الضمير البارز كالمتصل وبعضها هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها ما هو مع غير الضمير البارز كالمضمر كما اشرنا اليه والنون المخففة بحذف
الساكن اى لالتقاء الساكن المذكور ويعلم فى بعض النسخ الساكنين اى لالتقاء كل
كقول الشاعر لا يهدأ الفقه على ان تركه يوما والدهر قد دعه اى يهدأ بعد
النون المخففة لالتقائها باللام الساكنة التى بعدها واثبت فتحها ما قبلها للدليل عليها
والا كان لواجب ان يقال لا يهدين بكسر الفقه بالكسر ولم يحركوها كما حركوا ان
بانها والتالم يعكر حظها تهمة ما يدخل الفعل من تهمة ما يدخل
الاسم اصلا والفعل تهمة وبحذف ايضا المخففة فى حال الوقف على ما الخ

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا
الحقت المخففة باغزوا او اغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت
عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد حذف لاجله
لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على
ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها
بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو
اصبت خيرا واصابني خير واختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعته
شرنا ضرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف
اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات
وعن مضرة اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه
قد استراح من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد الفقير
عبد الرحمن الجامي عليه ما عليه في وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض و
الاعراض ضحوة السبت الحادي عشر من شهر رمضان المنتظم في سلك شهور سبع وتسعين
وثمانمائة والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله اجمعين